تسديد الإصابة

فيما شجر بين الصحابة

راجعه وقرظه

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

تأليف

ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي

مكتبة المورد

تَسْدِيدُ الإِصَابَةِ

فِيمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ

رَاجَعَهُ وَقَرَّظَهُ

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

تأليف

ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي

مكتبة المورد

أقْوالٌ مأثُورَةٌ

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾

«خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم» **مُتَّفَقٌ عَلَيْه**.

«تِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ اللهُ يَدِي مِنْها؛ أفَلا أُطَهِّرُ مِنْها لِسَانِي؟ مَثَلُ أصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَثَلُ العُيُوْنِ، ودَوَاءُ العُيُونِ تَرْكُ مَسِّها» **عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ**

«ما أقُوْلُ فِيْهِم إلاَّ الحُسْنَى» **أحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ**

«أدْرَكْتُ مَنْ أدْرَكْتُ مِنْ صَدْرِ هَذِه الأمَّةِ بَعْضُهُم يَقُوْلُ لبَعْضٍ: اذْكُرُوْا مَحَاسِنَ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ لتَأْتَلِفَ عَلَيْها القُلُوْبُ، ولا تَذْكُرُوْا ما شَجَرَ بَيْنَهُم فَتُجَسِّرُوْا النَّاسَ عَلَيْهِم» **العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ**

«لا يَزَالُ طَالِبُ العِلْمِ عِنْدِي نَبِيْلاً حتَّى يَخُوْضَ فِيْمَا جَرَى بَيْنَ السَّلَفِ المَاضِيْنَ، ويَقْضِي لبَعْضِهِم عَلَى بَعْضٍ» **تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ**

تَسْدِيدُ الإصَابَةِ
فِيما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ

الطَّبْعَةُ الثانية (١٤٢٥ هـ)
مَزِيْدَةٌ ومُنَقَّحَةٌ

مكتبة المورد

هاتف وفاكس : ٧٤٢٥٩٤٢ (٠٢)، جوال : ٠٥٠٥٧٩٠٩٨٥

تَقْرِيْظٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وعَلَى آلِهِ، وأصْحَابِهِ، والتَّابِعِيْنَ لَهُم بإحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّيْنِ، أمَّا بَعْدُ :

فإنَّ اللهَ فَضَّلَ صَحَابَةَ رَسُوْلِهِ عَلَى سَائِرِ الأمَّةِ، وأخْبَرَ أنَّه رَضِيَ عَنْهُم وأرْضَاهُم ، وشَرَعَ اتِّبَاعَهُم بإحْسَانٍ، فقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٠٠) ﴾ .

وأثْنَى عَلَى الَّذِيْنَ يَتَوَلَّوْنَهُم ويَسْتَغْفِرُوْنَ لَهُم فَقَالَ: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٠) ﴾ .

وقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ : «**لا تَسُبُّوْا أصْحَابِي، فَوالَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَوْ أنْفَقَ أحَدُكُم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أحَدِهِم ولا نَصِيْفَه**»، ولِهَذا كَانَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مُوَالاةَ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، والتَّرَضِّي عَنْهُم، والاقْتِدَاءَ بِهِم، والكَفَّ عَنِ الخَوْضِ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم؛ لأنَّهُم فِيْه مُجْتَهِدُوْنَ، إمَّا مُصِيْبُوْنَ فَلَهُم أجْرَانِ، وإمَّا مُخْطِئُوْنَ فَلَهُم أجْرٌ وَاحِدٌ، والخَطَأ مَغْفُوْرٌ .

ولَكِنْ تَأبَى فِئَاتُ الحَاقِدِيْنَ عَلَى الإسْلامِ والمُسْلِمِيْنَ مِنَ اليَهُوْدِ، والنَّصَارَى، والمَجُوْسِ إلاَّ أنْ تُظْهِرَ مَا فِي نُفُوْسِها مِنَ الحِقْدِ عَلَى صَحَابَةِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ مِنْ فَجْرِ التَّارِيْخِ حِيْنَ ظَهَرَ اليَهُوْدِيُّ الحَاقِدُ : عَبْدُ اللهِ بنِ سَبَأ اليَهُوْدِي الَّذِي ادَّعَى الإسْلامَ مَكْرًا وخِدَاعًا، وصَارَ يَتَكَلَّمُ فِي الخَلِيْفَةِ الرَّاشِدِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرْضَاهُ .

وصَارَ يَنْفُثُ سُمُوْمَه بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ حَتَّى الْتَفَّ إلَيْه جَمَاعَةٌ مِنَ الأوْبَاشِ والحَاقِدِيْنَ وهَجَمُوْا عَلَى عُثْمَانَ فِي بَيْتِه فَقَتَلُوْهُ شَهِيْدًا صَابِرًا مُحْتَسِبًا، ومِنْ وَقْتِها حَصَلَتِ الفِتْنَةُ العَظِيْمَةُ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ إلى أنْ حُسِمَتْ بِتَنَازُلِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ـ لِمُعَاوِيَةَ بنِ أبِي سُفْيَانَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ، وسُمِّيَ ذَلِكَ العَامُ عَامَ الجَمَاعَةِ، وتَحَقَّقَ بِذَلِكَ

قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ فِي الحَسَنِ : «**إنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وسَيُصْلِحُ اللهُ بِه بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيْمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ**»، ولَكِنَّ الشِّيْعَةَ اليَهُوْدِيَّةَ، والمَجُوْسِيَّةَ لا تَزَالُ عَلَى مَنْهَجِ ابنِ سَبأ تَسُبُّ الصَّحَابَةَ، وتُوْقِدُ الفِتْنَةَ، وتَأثَّرَ بِهِم بَعْضُ الكُتَّابِ الجُهَّالِ فَصَارُوا يتكَلَّمُوْنَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مُخَالِفِيْنَ بِذَلِكَ مَنْهَجَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مِنَ الكَفِّ عَنْ ذَلِكَ .

فَقَيَّضَ اللهُ مَنْ قَامَ بالرَّدِّ عَلَيْهم، والذَّبِّ عَنْ أعْرَاضِ صَحَابَةِ رَسُوْلِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ومِنْ هَؤُلاءِ أخُوْنا فَضِيْلَةُ الشَّيْخِ : **ذِيَاب بنِ سَعَدِ آلِ حَمْدَانَ الغَامِدِي**، فِي كِتَابِه (**تَسْدِيْد الإصَابَة فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ**) سَالِكًا مَنْهَجَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ، فَجَاءَ كِتَابُه هَذَا وَافِيًا بالمَقْصُوْدِ، وَاضِحًا فِي مَبَاحِثِه ومَضَامِيْنِه، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرَ الجَزَاءِ عَمَّا وَضَّحَ وبَيَّنَ، ونَفَعَ اللهُ بِجُهُوْدِه وبَارَكَ فِيْه !

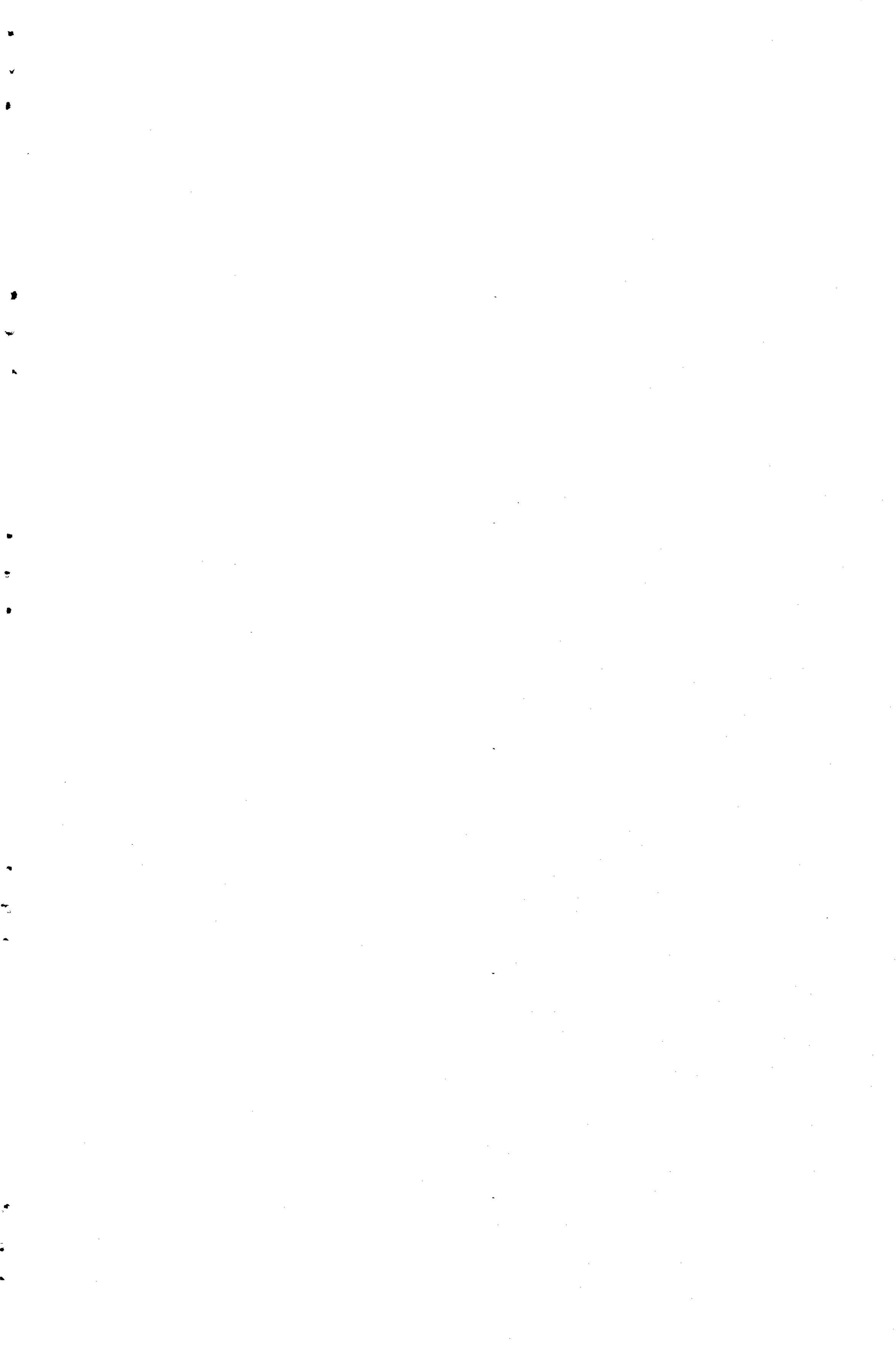
وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وآلِهِ وصَحْبِه

كَتَبَه

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ

(١٥/ ٦/ ١٤٢٣هـ)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى عَبْدِهِ ورَسُوْلِهِ الأمِيْنِ، وعلَى آلِهِ، وزَوْجَاتِهِ أُمَّهَاتِ المُؤمِنِيْنَ، وعَلَى أصْحَابِهِ الغُرِّ المَيَامِيْنِ، ومَنْ تَبِعَهُم بإحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّيْنِ .

أمَّا بَعْدُ : فإنَّ كَمَالَ الشَّيءِ مَرْهُونٌ بحقيقةِ لَفْظِهِ ومَعْنَاه، لا أَحَدُهُما دُوْنَ سِوَاهُ!، فَإذَا عُلِمَ هَذا عَلَى قَصْدِهِ ومُبْتَغَاهُ، ظَهَر لِكُلِّ ذِي عَيْنٍ وبَصِيْرَةٍ أنَّ دِيْنَ الإسْلام قَدْ حَازَ التَّمَامَ والكَمَالَ فِي عُلُومِهِ وفُنُونِهِ، وشَرْعِهِ وشُؤُونِهِ؛ حَيْثُ أَخَذَ مِنَ التَّمامِ أَعْلاهُ، ومِنَ الكَمَالِ مُنْتَهاهُ، فَقَدْ اتَّسَقَ اتِّسَاقَ القَمَرِ، واكْتَمَلَ اكْتِمالَ البَدْرِ، وانْتَظَمَ انْتِظَامَ العِقْدِ، فَهَذِه أُصُولُه قَدْ أُحْكِمَتْ، وهَذِهِ فُرُوْعُه قَدْ رُتِّبَتْ ... حتَّى إنَّكَ إذَا أرَدْتَ مَسْألةً جَلِيْلَةً أو دَقِيْقَةً مِنْ مَسَائِلِهِ لَمْ تَجِدْها شَرِيْدَةً هُنَا أو هُنَاكَ، أو مُبَعْثَرَةً فِي كِتَابٍ طَالَمَا أَغْوَاكَ؛ بَلْ تَرَاهَا قَدْ رُتِّبتْ تَحْتَ مَسَائِلَ، والمَسَائِلُ تَحْتَ فُصُولٍ، والفُصُولُ تَحْتَ أَبْوَابٍ، والكُلُّ يَجْمَعُهُ كِتَابٌ؛ فَهَذا كِتَابُ «المُغْنِي»، وذَاكَ كِتَابُ «التَّوْحِيْد»، وهَكَذا كِتَابُ ... إلَخ.

فَلَيْتَ شِعْرِي!؛ هَلْ وَجَدْتَ دِيْنًا كهَذَا، أو عِلْمًا بِهَذَا، أو مَسْألةً مِنْ هَذَا؟!؛ كَلاَّ والَّذِي فَلَقَ الحبَّةَ، وبَرَأَ النَّسَمَةَ !

ومِنْ تِلْكُمُ المَسَائِلِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِ البَحْثِ عَنْها والحَدِيْثِ فِيْها؛ مَسْأَلَةُ : «الفِتْنَة» الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وبَعْدَ النَّظَرِ والتَّتبُّعِ إذْ بِنَا نَجِدُها قَدْ تَنَازَعَتْها ثَلاثَةُ فُنُوْنٍ مِنَ العُلُوْمِ الشَّرْعيَّةِ: (**عِلْمِ العَقِيْدَة، وعِلْمِ التَّارِيْخِ، وعِلْمِ الحديث**) .

فأمَّا كُتُبُ العَقِيْدَةِ؛ فَقَلَّما يَخْلُوْ كِتَابٌ مِنْ ذِكْرِهَا؛ إلاَّ أنَّهَا في الغَالِبِ الأعمِّ لَمْ تُعْنَ بِتَفْصِيْلِ مجْرَيَاتِهَا، أو تهْتَمْ بِطُوْلِ أحْدَاثِها؛ اللَّهُمَّ ما كانَ مِن الحَدِيْثِ عَمَّا يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ المُسْلِمُ تُجاهَهَا، والنَّظَرِ حَيَالَهَا... وهُوَ: (**السُّكُوْتُ عمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم**) !

أمَّا كُتُبُ التَّارِيْخِ؛ فَقَلَّما يَخْلُو كِتَابٌ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الفِتْنَةِ عَلَى التَّفْصِيْلِ، والتَّحْلِيْلِ، مِنْ أحْدَاثٍ، وَأخْبَارٍ ...!

أمَّا عِلْمُ الحَدِيْثِ فَهُوَ المِيْزَانُ العِلْمِيِّ، والنَّاقِدُ المُعْتَمَدُ، والحُجَّةُ القَاطِعَةُ في الفَصْلِ بَيْنَ صَحِيْحِ الأخْبَارِ وضَعِيْفِهَا ، ومَقْبُولِهَا ومَرْدُودِهَا !

فَهُوَ المُهَيْمِنُ (بَعْدَ القُرْآنِ) عَلَى جَمِيْعِ عُلُومِ الشَّرِيْعَةِ الإسْلامِيَّةِ؛ ابْتِدَاءً بالعَقِيْدَةِ، والفِقْهِ، وانْتِهاءً بالتَّفْسِيْرِ، والتَّارِيْخ ... إلَخ .

لِذَا مَنْ أرَادَ أنْ يَأْخُذَ حَظَّهُ مِنَ النَّظَرِ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ (**الفِتْنَةِ**) فَلابُدَّ لَهُ مِنْ أَخْذِ أزِمَّةِ كُتُبِ العَقِيْدَةِ والتَّاريخِ والحَدِيْثِ جَنْبًا بِجَنْبٍ؛ كَي تَثْبُتَ قَدَمُهُ عَلَى طَرِيْقِ اليَقِيْنِ وَدَرَجَةِ التَّسْلِيْمِ؛ لأنَّ هَذِهِ المَسْألَةَ مِنْ

مَسَائِلِ الأُصُوْلِ العِظَامِ؛ هَذَا إذَا عَلِمْنَا أنَّ جَمْهَرَةً كَبِيْرَةً مِنْ أهْلِ الفِرَقِ الإسْلامِيَّةِ قَدْ افْتَرَقَتْ عِنْدَهَا افْتِرَاقًا كَبِيْرًا مَا بَيْنَ غَالٍ كَالرَّافِضَةِ، وَجَافٍ كالخَوَارِجِ، ووَسَطٍ كَأهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ؛ لِذَا كَانَتْ مَسْألَتُنَا هَذِهِ لا تَنْفَكُّ بِحَالٍ عَنْ هَذِهِ العُلُوْمِ الثَّلاثَةِ : (**العَقِيْدَةِ، والتَّأرِيْخِ، والحَدِيْثِ**) واللهُ تَعَالى أعْلَمُ .

لِذَا أحْبَبْتُ أنْ أقِفَ مَعَ هَذِهِ المَسْألَةِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيْلِ القَرِيْبِ لا التَّطْوِيْلِ الغَرِيْبِ ، وَمَا هَذَا إلاَّ لأهَمِّيَتِهَا ؛ لا سِيَّمَا إذَا عَلِمْنَا أنَّ هُنَاكَ مِنَ الدُّعَاةِ (في أيَّامِنَا هَذِهِ) مَنْ أثَارَ هَذِهِ المَسْألَةَ ، وَتَكَلَّمَ عَنْهَا بالنَّظَرِ إلى كُتُبِ التَّارِيْخِ فَقَطْ ، دُوْنَ اعْتِبَارٍ لِمَا لِغَيْرِهِ مِنَ العُلُوْمِ ، وَكَذَا مَعَ قِلَّةِ العِلْمِ، وانْتِشَارِ الجَهْلِ بَيْنَ كَثِيْرٍ مِنَ المُسْلِمِيْنَ !

كَمَا لا نَنْسَ أيْضًا أنَّ هُنَالِكَ مِنْ أهْلِ الأهْوَاءِ والبِدَعِ مَنْ يَسْعَى حَثِيْثًا إلى نَشْرِ مَا حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ؛ لا سِيَّمَا الرَّافِضَةُ ، والخَوَارِجُ ، والعِلْمَانِيُّوْنَ وغَيْرُهُم ؛ بُغْيَةَ قَذْفِ المُتَشَابِهَاتِ في قُلُوْبِ المُسْلِمِيْنَ حَتَّى تَتَزَعْزَعَ عَقَائِدُهُم بِعَامَّةٍ، وبالصَّحَابَةِ خَاصَّةً، واللهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا يَصِفُوْنَ !

فَلأَجْلِ هَذَا وَغَيْرِهِ؛ قُمْتُ ولله الحَمْدُ بِكِتَابَةِ مَا أُرَاهُ سَيَخْدُمُ هَذَا المَوْضُوْعَ «الفِتْنَةَ» تَأصِيْلاً وتَدْلِيْلاً، وتَقْرِيْرًا ورَدًّا تَحْتَ عُنْوَانِ: «**تَسْدِيْدِ الإصَابَةِ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ**»[1].

وَقَدْ نَظَّمْتُ خُطَّةَ رِسَالَتِي في ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ، وفي كُلِّ بَابٍ فُصُوْلٌ، كَمَا يَلِي:

البَابُ الأوَّلُ: وَفِيْهِ ثَلاثَةُ فُصُوْلٍ.

الفَصْلُ الأوَّلُ: التَّعْرِيْفُ بالتَّارِيْخِ.

الفَصْلُ الثَّاني: أَهَمِيَّةُ التَّارِيْخِ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: خُطُوْرَةُ الكَلامِ في التَّارِيْخِ دُوْنَ عِلْمٍ.

البَابُ الثَّاني: وفِيْه فَصْلانِ.

الفَصْلُ الأوَّلُ: مَوْضُوْعُ الفِتْنَةِ، ومَوْقِعَـةُ (الجَمَـلِ، وصِـفِّيْنَ)، وذَلِكَ مِنْ خِلالِ خَطَأيْنِ:

الخَطَأُ الأوَّلُ: مايَتَعَلَّقُ بالأخْبَارِ والآثَارِ مِنْ حَيْثُ الرَّدِّ والقَبُوْلِ.

---

(١) وَقَدْ خَرَجَ هَذا الكِتَابُ مُخْتصَرًا في مَجَلَّةِ البَيَانِ، تَحْتَ عِنْوَانِ «فَضِيْلَةِ الإمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ!»، العَدَدُ (١٣٤) شَوَّالُ (١٤١٩هـ).

الخَطَأُ الثَّانِي : ما يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِ أَصْلِ المَوْضُوعِ (ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم) .

الفَصْلُ الثَّانِي : عَدَدُ الصَّحَابَةِ اللذِيْنَ حَضَرُوا الفِتْنَةَ .

البَابُ الثَّالِثُ : مُجْمَلُ ما دَارَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وذَلِكَ في ثَلاثَةِ أُمُوْرٍ .

الأمْرُ الأوَّلُ: تَحْدِيْدُ بِدَايَةِ التَّشَاجُرِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

الأمْرُ الثَّانِي : الدَّافِعُ الذِيْ حَمَلَ الصَّحَابَةَ عَلَى التَّشَاجُرِ بَيْنَهُم .

الأمْرُ الثَّالِثُ : وُجُوْبُ السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ .

البَابُ الرَّابِعُ : فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وفِيْهِ سِتَّةُ فُصُوْلٍ .

الفَصْلُ الأوَّلُ : فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

الفَصْلُ الثَّانِي : وُجُوْبُ مَحَبَّةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

الفَصْلُ الثَّالِثَ : وُجُوْبُ الدُّعَاءِ والإسْتِغْفَارِ للصَّحَابَةِ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ : عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

الفَصْلُ الخَامِسُ : حُكْمُ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

الفَصْلُ السَّادِسُ : فَضَائِلُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

البَابُ الخَامِسُ : أَقْوَالُ السَّلَفِ في وُجُوْبِ السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

البَابُ السَّادِسُ : الآثارُ السِّلْبِيَّةِ مِنْ نَشْرِ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم لَدَى عَامَةِ المُسْلِمِيْنَ .

البَابُ السَّابِعُ : الإيْرَادَاتُ، وذَلِكَ مِنْ خِلالِ إيْرَادَيْنِ .

الإيْرَادُ الأوَّلُ : حُكْمُ مَنْ أرَادَ أنْ يَذْكُرَ ما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ عَلَى وَجْهِ المَحَبَّةِ، وسَلامَةِ الصَّدْرِ، وحُسْنِ الظَّنِّ بِهِم؟

الإيْرَادُ الثَّاني : حُكْمُ مَنْ أرَادَ أنْ يَذْكُرَ ما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أُسْوَةً بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ في كُتُبِ التَّارِيْخِ المَشْهُوْرَةِ ؟

البَابُ الثَّامِنُ : خُلاصَةُ البَحْثِ .

الفَهَارِسُ العَامَّةِ :

وَكَتَبَهُ

ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي

(١/ ١/ ١٤٢٣هـ)

الطَّائِفُ

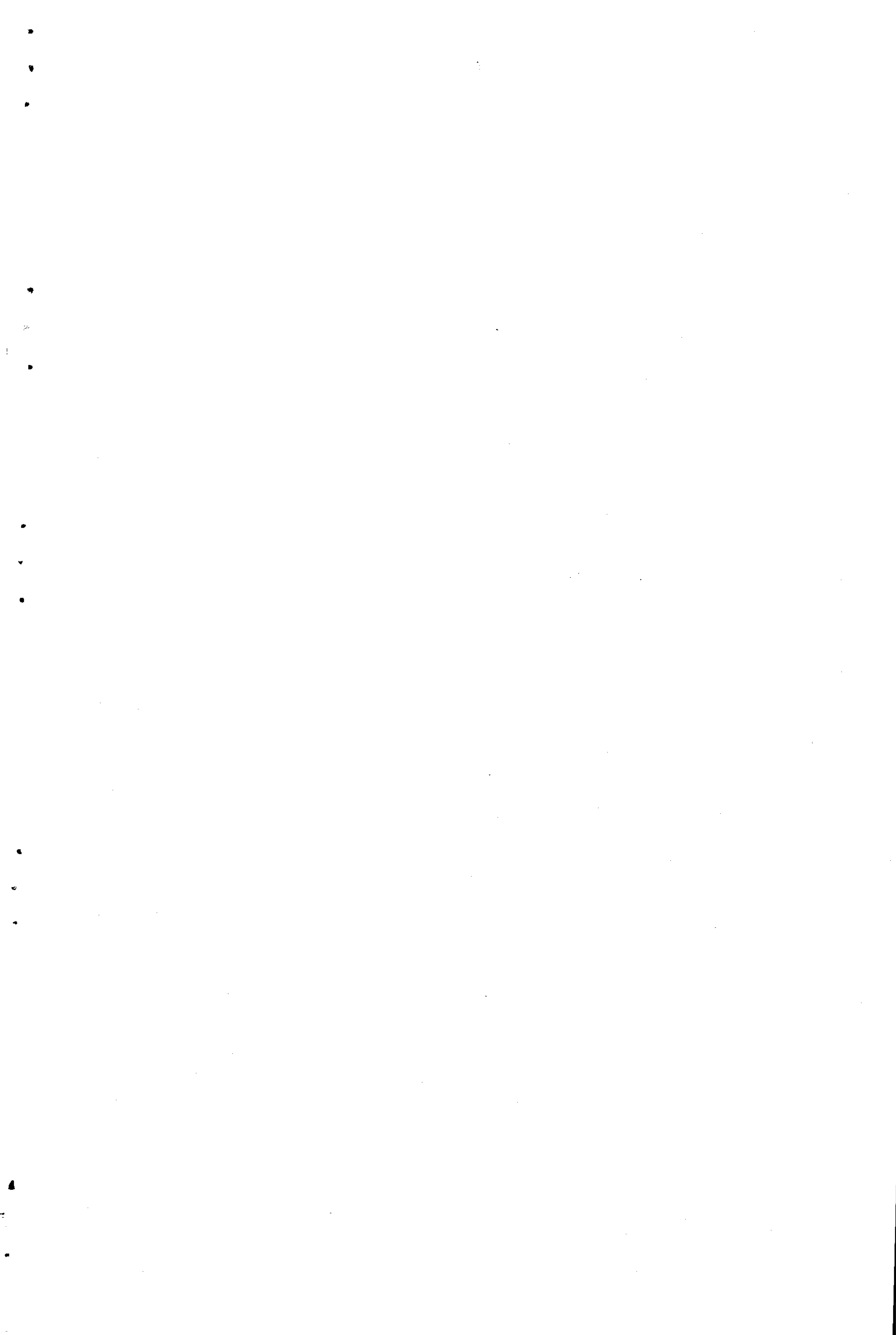
❑ ❑ ❑

البَابُ الأوَّل

الفَصْلُ الأوَّلُ : التَّعْرِيفُ بالتَّأرِيْخِ

الفَصْلُ الثَّانِي : أهَمِيَّةُ التَّأرِيْخ

الفَصْلُ الثَّالِثُ : خُطُوْرَةُ الكَلامِ فِي التَّأرِيْخِ دُوْنَ عِلْمٍ



الفَصْلُ الأَوَّلُ

التَّعْرِيْفُ بالتَّارِيْخِ

إنَّ فَنَّ التَّارِيْخِ مِنْ الفُنُوْنِ الَّتي تَتَدَاوَلُهَا الأُمَمُ والأجْيَالُ، وتُشَدُّ إلَيْهِ الرَّكَائِبُ والرِّحَالُ، وتَسْمُوْ إلى مَعْرِفَتِهِ السَّوَقَةُ والأغْفَالُ، وتَتَنَافَسُ فِيْهِ المُلُوْكُ والأقْيَالُ، ويَتَسَاوَى في فَهْمِهِ العُلَمَاءُ والجُهَّالُ.

لِهَذَا نَجِدُ النُّفُوْسَ تَشْرَئِبُّ إلى مَعْرِفَةِ بِدَاياتِ الأشْيَاءِ، وتُحِبُّ سَمَاعَ أخْبَارِ الأنْبِيَاءِ، وتَحِنُّ إلى مُطَالَعَةِ سِيَرِ المُلُوْكِ والحُكَمَاءِ، وتَرْتَاحُ إلى ذِكْرِ ما جَرَى لِلْقُدَمَاءِ[1].

«إلاَّ أنَّ التَّارِيْخَ الإسْلامِيَّ تَارِيْخُ دِيْنٍ وعَقِيْدَةٍ قَبْلَ أنْ يَكُوْنَ تَارِيْخَ دُوَلٍ، ومَعَارِكَ، ونُظُمٍ سِيَاسِيَّةٍ؛ لأنَّ العَقِيْدَةَ هِيَ الَّتي أنْشَأتْ هَذِهِ الكَيَانَاتِ مِنْ الدُّوَلِ والمُجْتَمَعَاتِ بِنُظُمِهَا السَّيَاسِيَّةِ، والإدَارِيَّةِ، والتَّعْلِيْمِيَّةِ، والاقْتِصَادِيَّةِ وغَيْرِهَا ...!

---

(١) انْظُرْ «مُقَدِّمَةَ ابنِ خُلْدُوْنٍ» (١/ ٣)، و«المُنْتَظَمَ في تَارِيْخِ المُلُوْكِ والأمَمِ» لابنِ الجَوْزِيِّ (١/ ١١٥).

ولِذَلِكَ فإنَّ المُسْلِمَ عِنْدَمَا يُـدَوِّنُ واقِعَـاتِ التَّـارِيْخِ وأحْدَاثَـهُ، وعِنْـدَمَا يَدْرُسُـهَا يَنْبَغِـيْ أنْ لا يَكُـوْنَ تَدْوِينُـهُ ودِرَاسَـتُهُ بِـدُوْنِ غَايَـةٍ واضِحَةٍ، وهَدَفٍ يَخْدُمُ عَقِيْدَتَهُ، وتَصَوُّرَهُ الإيْمَانِيَّ.

وأنَّهُ لا بُـدَّ أنْ يَـرْبُطَ عَمَلَـهُ التَّـارِيْخِيَّ بِعَقِيْدَتِـهِ ومَنْهَجِـهِ لِكَـيْ يَسْتَفِيْدَ مِنَ الأحْدَاثِ التَّارِيْخِيَّـةِ دُرُوْسًـا وتَوْجِيْهَـاتٍ مُثْمِـرَةً، ولِكَـيْ يُدْرِكَ مِنْ خِلالِ الوَقَائِعِ سُنَنَ اللهِ، وقَدَرَهُ وهَيْمَنَتَهُ عَلَى الكَوْنِ، ومِثْـلُ هَذِهِ المَعْرِفَةِ والإدْرَاكِ تَزِيْدُ مِنْ إيْمَانِهِ وطَاعَتِهِ للهِ، وتُتِـيْحُ لَـهُ الحُصُـوْلَ عَلَى الثَّمَرَاتِ الَّتي يَرْجُوْهَا المُسْلِمُ مِنْ دِرَاسَةِ تَارِيْخِهِ.

فَالْتِزَامُ البَاحِثِ بِمَنْهَجِ العَقِيْدَةِ؛ يَرْسُمُ لَهُ طَرِيْقَـةَ التَّعَامُـلِ مَـعَ الحَدَثِ، وكَيْفِيَّةَ مُعَالَجَتِهِ ودَرْسِهِ، وأَخْذَ العِظَةَ مِنْهُ»[1].

فَلَمَّا كَانَ هَذَا شَأنُ التَّارِيْخِ بِعَامَّةٍ؛ أرَدْنَا أنْ نَقِفَ مَعَ تَعْرِيْفِهِ كَـيْ يَتَسَنَّى لنَا فَهْمُهُ وتَصَوُّرُهُ.

* * *

---

(١) انظُرْ «مَنْهَجَ كِتَابَةِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ» للشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صَامِلٍ السُّلَمِيِّ، فكِتَابُـه هَـذا يُعَدُّ مِنْ أنْفَعِ الكُتُبِ المَنْهَجِيَّةِ في تَحْقِيْقِ وتَقْرِيْرِ مَنَاهِجِ كِتَابَةِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، فكَـانَ جَدِيْرًا أنْ يَنْظُرَ فِيْهِ أهْلُ الاخْتِصَاصِ المُشْتَغِلِيْنَ بالتَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، وأنْ يَكُوْنَ قَانُونًا للمَعَايِيْرِ الكِتَابِيَّةِ في التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ!، ص (٦،١٩٧).

فالتَّارِيْخُ في اللُّغَةِ : الإعْلامُ بالوَقْتِ، يُقَالُ أرَّخْتُ الكِتَابَ ووَرَّخْتُهُ بِمَعْنى، أي بَيَّنْتُ وَقْتَ كِتَابَتِهِ .

قَالَ الجَوْهَرِيُّ : التَّأرِيْخُ تَعْرِيْفُ الوَقْتِ، والتَّوْرِيْخُ مِثْلُهُ، يُقَالُ : أرَّخْتُ ووَرَّخْتُ ، وقِيْلَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الأَرْخِ ؛ يَعْنِي بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وكَسْرِهَا، وَهُوَ صِغَارُ الأُنْثَى مِنْ بَقَرِ الوَحْشِ؛ لأنَّهُ شَيْءٌ حَدَثَ كَمَا يَحْدُثُ الوَلَدُ...[1].

***

وفي الإصْطِلاحِ :

«فَقَدِ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ العُلَمَاءِ في تَحْدِيْدِ تَعْرِيْفٍ لَهُ، ولَعَلَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إلى كَثْرَةِ المَوْضُوعَاتِ الَّتي تَدْخُلُ في مَفْهُوْمِ التَّارِيْخِ .

ومِنَ المُلاحَظِ أنَّ المُؤَرِّخِيْنَ في القُرُوْنِ الثَّلاثَةِ الأوْلى مِنَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ لَمْ يُدَوِّنُو تَعْرِيْفًا كامِلاً لِعِلْمِ التَّارِيْخِ، وإنَّمَا كانُوا يَكْتَفُوْنَ بِذِكْرِ

---

(١) انْظُرْ «الإعْلانَ بالتَّوْبِيْخِ» للسَّخَاوِيِّ ص (١٦)، و«الصِّحَاحَ» للجَوْهَرِيِّ (١/ ٢٠٠)، و«لِسَانَ العَرَبِ» لابنِ مَنْظُوْرٍ (٣/ ٤٨١) .

فَوَائِدِهِ وأغْرَاضِهِ، وَمِنَ المَعْلُوْمِ أنَّ العِلْمَ قَدْ يُعرَّفُ بِبَعْضِ أنْوَاعِهِ، أو أمْثِلَتِهِ، أوْ بِذِكْرِ غَايَاتِهِ»[١].

إلاَّ أنَّنا مَعَ هَذَا الخِلافِ، والنَّظَرِ في جُمْلَةِ التَّعَارِيْفِ عِنْدَ أهْلِ العِلْمِ نَسْتَطِيْعُ أنْ نَخْرُجَ بتَعْرِيْفٍ جَامِعٍ : وهُوَ مَعْرِفةُ أحْوَالِ الطَّوَائِفِ وبُلْدَانِهِم ، ورُسُومِهِم وعَادَاتِهِم ، وصَنَائِعِ أشْخَاصِهِم وأنْسَابِهِم ، ووَفَياتِهِم إلى غَيْرِ ذَلِكَ[٢].

❏ ❏ ❏

(١) «مَنْهَجُ كِتَابَةِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ» للشَّيْخِ مُحَمَّدِ السُّلمِيِّ (٥٤).

(٢) انْظُرْ «كَشْفَ الظُّنُوْنِ» لحاجي خَلِيْفَةِ (١/ ٢٥٥)، و«مِفْتَاحَ السَّعَادَةِ ومِصْبَاحَ السِّيَادَةِ» لطَاشِ كُبْرَى زَادَه (١/ ٢٣١)، و«الإعْلانَ بالتَّوْبِيْخِ» للسَّخَاوِيِّ، (١٨).

الفَصْلُ الثَّاني
أهَمِيَّةُ التَّارِيْخِ

ومِنْ خِلالِ هَذَا التَّعْرِيْفِ الجَامِعِ لعِلْمِ التَّارِيْخِ تَبَيَّنَ لدَيْنا أنَّ فَنَّ التَّارِيْخِ فَنٌّ عَزِيْزُ المَذْهَبِ، جَمُّ الفَوَائِدِ، شَرِيْفُ الغَايَـةِ؛ إذْ هُـوَ يُوْقِفُنـا عَلَى أحْوَالِ المَاضِـيْنَ مِـنَ الأُمَـمِ في أخْلاقِهِـم، والأنْبِيَـاءِ في سِـيَرِهِم، والمُلُوْكِ في دُوَلِهِم وسِيَاسَتِهِم، حَتَّى تَتِمَّ فَائِـدَةُ الإقْتِـدَاءِ في ذَلِـكَ لِمَـنْ يَرُوْمُهُ في أحْوَالِ الدِّيْنِ والدُّنْيا[1] .

لِذَا نَجِدُ التَّارِيْخَ الإسْلامِيَّ قَدْ أخَذَ مَكَانَةً عَظِيْمَـةً عِنْـدَ عُلَـماءِ المُسْلِمِيْنَ حَيْثُ اعْتَنَوْا بِه عِنَايَةً فَائِقَةً، لِهَذا نَجِدُهُم قَدْ دَوَّنُوْهُ وأكْثَرُوْا ، وجَمَعُوا تَـوَارِيْخَ الأُمَـمِ والمُلُـوْكِ والـدُّوَلِ في العَـالَمِ وسَـطَّرُوْا ؛ إلاَّ أنَّ الَّذِيْنَ ذَهَبُوْا مِنْهُم بِفَضْلِ الشُّهْرَةِ والأمَانَةِ المُعْتَبَرَةِ قَلِيْلُـوْنَ لا يَكَـادُوْنَ يَتَجَاوَزَوْنَ عَدَدَ الأنَامِلِ ، مِثْلُ : ابنِ إسْحَاقَ المَطْلَبِيِّ (١٥١هـ)، وابنِ

(١) انْظُرْ «مُقَدِّمَةَ ابنِ خُلْدُوْنٍ» (١/ ٩) .

جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٣١٠هـ)، وابـنِ الجَـوْزِيِّ (٥٩٧هـ)، وابـنِ الأَثِـيْرِ (٦٣٠هـ)، وابنِ كَثِيْرٍ (٧٧٤هـ)، وابنِ خُلْدُوْنٍ (٨٠٨هـ)، وغَيْرِهِم.

ومِنْهُم مَنِ اسْتَوْعَبَ ما قَبْلَ المِلَّةِ مِـنَ الـدُّوَلِ والأُمَـمِ، والأَمَـرِ العَمَمِ، كالمَسْعُودِيِّ (٣٤٦هـ) ومَنْ نَحَا مَنْحَاهُ!

ومِنْهُم مَنْ عَدَلَ عَنِ الإطْلاقِ إلى التَّقْيِيْـدِ، ووَقَـفَ في العُمُـوْمِ والإحَاطَةِ عَنِ الشَّأْوِ البَعِيْدِ، فقيَّدَ شَـوَارِدَ عَصْرِهِ، واسْـتَوعَبَ أَخْبَـارَ أُفُقِهِ وقُطْرِهِ، واقْتَصَرَ عَلَى أَحَادِيْثِ دَوْلَتِهِ ومِصْرِهِ، كالخَطِيْبِ البَغْدَادِيِّ (٤٦٣هـ)، وابنِ عَسَاكِرَ (٥٧١هـ) وغَيْرِهِما.

وهَكَذا دَوَالَيْكَ تَتَـابَعَ العُلَـمَاءُ عَـلَى كِتَابَـةِ التَّـارِيْخِ الإسْـلامِيِّ وتَخْلِيْصِهِ مِنْ شَوائِبِهِ وغَرَائِبِهِ، وكُلٌّ عَلَى قَدْرِ جُهْدِهِ واجْتِهَادِهِ.

***

وفي الوَقْتِ نَفْسِهِ نَجِدُ للدُّعَاةِ والخُطَبَاءِ (هَـذِهِ الأَيَّـامَ) صَـوْتًا جَهْوَرِيًّا وحَدِيْثًا ذَا شُجُونٍ حَوْلَ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ؛ وكُلُّ ذَلِكَ مِـنْهُم رَغْبَةً في عَوْدَةِ الأُمَّةِ الإسْلاميَّةِ عَوْدَةً صَادِقَةً إلى تارِيْخِها التَّلِيْدِ وعِزِّهـا العَرِيْقِ!

وهُوَ كَذَلِكَ؛ لأنَّ الدَّعْوَةَ إلى الله تَعَالى حَقٌّ مُشَاعٌ بَيْنَ المُسْـلِمِيْنَ «يَقُوْمُ بِذِمَّتِهِم أدْنَاهُم»؛ ولكِنْ بِشَرْطِهِ، وهُوَ أنْ تَكُوْنَ الـدَّعْوَةُ إلى اللهِ

تَعَالى : بِعِلْمٍ؛ لِذَا كَانَ على كُلِّ مُسْلِمٍ أن يَدْعُوَ عَلَى قَدَرِ عِلْمِه، كَمَا عَلَيْه أنْ يَحْذَرَ الشَّهْوَةَ الخَفِيَّةَ !

فإنَّا ما نَخْشَاهُ ونَخَافُهُ (هَـذِه الأيَّامَ) : أنْ تُسَلَّطَ الأضْوَاءُ وتَشْرَئِبَّ الأبْصَارُ إلى بَعْضِ الدُّعَاةِ المُشَارِكِيْنَ في الدَّعْوَةِ ... حَتَّى تَسِيْرَ بِهِم عَجَلَةُ الشُّهْرَةِ إلى التَّصَدُّرِ للفَتْوَى، والتَّنْظِيْرِ والتَّرْشِيْدِ للمُسْلِمِيْنَ بِغَيْرِ عِلْمٍ !، فَلْيَحْذَرْ هَؤلاءِ مِنْ طَرْقِ هَـذِه السَّبِيْلَ، فإنَّها هُلْكَةٌ لَهُ، ومَهْلَكَةٌ للأمَّةِ مَعًا!

❑ ❑ ❑

الفَصْلُ الثَّالِثُ
خُطُوْرَةُ الكَلامِ في التَّارِيْخِ دُوْنَ عِلْمٍ

لاشَكَّ أنَّ الشُّرُوْعَ في بُحُوْرِ التَّارِيْخِ، أو الخَوْضَ فِيْهِ (سَوَاءٌ كَانَ تأليْفًا أو تَحْدِيْثًا) لَيْسَ مِنَ السَّهْلِ بِمَكَانٍ، ومَا كَانَ (يَوْمًا) مَرْتعًا خَصْبًا لكُلِّ أحَدٍ؛ كَلاَّ !

فَهَذا العَلاَّمَةُ ابنُ خُلْدُوْنٍ رَحِمَهُ اللهُ (٨٠٨هـ)، يُشِيْرُ إلى نَحْوِ هَذَا الكَلامِ ـ بَعْدَ أنْ تكَلَّمَ عَنْ أهَمِيَّةِ التَّارِيْخِ ـ قَائِلاً : «... فَهُوَ (التَّارِيْخُ) مُحْتَاجٌ إلى مَآخِذَ مُتعَدِّدَةٍ ومَعَارِفَ مُتَنَوِّعَةٍ، وحُسْنِ نَظَرٍ وتَثَبُّتٍ يَفْضِيَانِ بصَاحِبِهِما إلى الحَقِّ ويُنكِّبَانِ بِهِ عَنِ المَزَلاَّتِ والمَغَالِطِ؛ لأنَّ الأخْبَارَ إذا اعتُمِدَ فِيْها على مُجَرَّدِ النَّقْلِ، ولَمْ تُحْكَمْ أُصُولُ العَادَّةِ، وقَوَاعِدُ السِّيَاسَةِ، وطَبِيْعَةُ العُمْرَانِ، والأحْوَالُ في الاجْتِماعِ الإنْسَانِيِّ، ولا قِيْسَ الغَائِبُ مِنْها بالشَّاهِدِ، والحَاضِرُ بالذَّاهِبِ؛ فَرُبَّما لَمْ يُؤمَنْ فِيْهَا مِنَ العُثُوْرِ، ومَزَلَّةِ القَدَمِ، والحَيْدِ عَنْ جَادَّةِ الصِّدْقِ .

وكَثِيْرٌ مَا وَقَعَ للمُؤَرِّخِيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ وأئِمَّةِ النَّقْلِ المَغَالِطُ في الحِكَايَاتِ والوَقَائِعِ، لاعْتِمَادِهِم فِيْها على مُجَرَّدِ النَّقْلِ غَثًّا أو سَمِيْنًا، لَمْ يَعْرِضُوْها على أُصُوْلِها، ولا قاسُوْها بأشْبَاهِها، ولا سَبَرُوْها بمِعْيَارِ الحِكْمَةِ، والوُقُوْفِ على طَبَائِعِ الكَائِنَاتِ، وتَحْكِيْمِ النَّظَرِ والبَصِيْرَةِ في الأخْبَارِ، فَضَلُّوْا عَنِ الحَقِّ وتاهُوْا في بَيْدَاءِ الوَهْمِ والغَلَطِ، ولاسِيَّما في إحْصَاءِ الأعْدَادِ مِنَ الأمْوَالِ والعَسَاكِرِ إذا عُرِضَتْ في الحِكَايَاتِ إذْ هِيَ مَظِنَّةُ الكَذِبِ ومَطيَّةُ الهَذَرِ، ولا بُدَّ مِنْ رَدِّها إلى الأُصُولِ وعَرْضِها على القَوَاعِدِ» [1].

فإذا عُلِمَ هَذَا؛ كان مِنَ الخطأ أنْ نَجْعَلَ مِنَ التَّارِيْخِ مَادَّةً سَهْلَةً، ومَرْتعًا خَصْباً لِكُلِّ مَنْ هَبَّ ودَبَّ !

***

فَعِنْدَئِذٍ؛ نَسْتَطِيْعُ أنْ نُجْمِلَ التَّعَامُلَ مَعَ الأحَادِيْثِ والآثارِ الَّتي في كُتُبِ التَّارِيْخِ وغَيْرِها في قِسْمَيْنِ :

القِسْمُ الأوَّلُ : ما كانَ مِنْهَا ضَعِيْفًا، وهَذا القِسْمُ لا يَخْلُ مِنْ حَالَتَيْنِ:

---

(١) "مُقَدِّمَةُ ابنِ خُلْدُوْنٍ" ص (٩).

الأُوْلى : أنْ يَكُوْنَ مَغْمُوْرًا سَاقِطًا لَيْسَ مُتَـدَاوَلاً عـلى الألْسِـنَةِ، فَمِثْـلُ هذا لا يُلْتَفَتُ إليْهِ بِحَالٍ ولا مَقَالٍ غَالبًا .

الثَّانِيَةُ : أنْ يَكُـوْنَ مَشْـهُوْرًا عـلى ألْسِـنَةِ النَّـاسِ، مَنْشُـوْرًا في الكُتُـبِ الإسْلامِيَّةِ، وهذا أيْضًا لا يَخْلُ مِنْ ثَلاثَةِ أنْوَاعٍ .

النَّوْعُ الأوَّلُ : أنْ يَكُوْنَ مُخَالِفًـا للحَـقِّ (القُـرْآنِ، والسُّـنَّةِ، والقَوَاعِـدِ الشَّرْعِيَّةِ)، فَهَذا يَجِبُ رَدُّهُ، وكَشْفُ عَوَارِهِ .

النَّوْعُ الثَّاني : أنْ يَكُوْنَ مُوَافِقًـا للحَـقِّ (القُـرْآنِ، والسُّـنَّةِ، والقَوَاعِـدِ الشَّرْعِيَّةِ)، فَهذا كانَ الأوْلى تَرْكُـهُ واطِّرَاحُـهُ، والإكْتِفَـاءُ بِـمَا صَحَّ مِنْ أدِلَّةِ الحَقِّ .

عِلْمًا أنَّ في ذِكْرِ هذا النَّوْعِ خِلافًا بَيْنَ أهْلِ العِلْمِ، وإنْ كَـانَ الـرَّاجِحُ تَرْكُهُ، والإكْتِفَاءُ بِمَا صَحَّ مِنْ غَيْرِهِ .

النَّوْعُ الثَّالِثُ : أنْ يَكُوْنَ سِلْمًا لا مُوَافِقًـا ولا مُخَالِفًـا لِشَيْءٍ مِـنَ الحَـقِّ، فَذِكْرُ مِثْلَ هذا النَّوْعِ مَحَلُّ خِلافٍ بَيْنَ أهْلِ العِلْمِ ما بَيْنَ : مُبِيْحٍ، ومَانِعٍ[١] .

---

(١) انْظُرْ هذه المَسْألَةَ في كُتُبِ عُلُوْمِ الحَدِيْثِ، وهي : حُكْمُ رِوَايةِ الحَدِيْثِ الضَّعِيْفِ .

القِسْمُ الثَّاني : ما كانَ مِنْهَا صَحِيْحًا ثابِتًا، وهذا القِسْمُ لا يَخْلُ أيْضًا مِنْ حَالَتَيْنِ :

الحَالَةُ الأوْلى : أنْ يَكُوْنَ مُوَافِقًا لِلْحَقِّ ظَاهِرًا وبَاطِنًا، فَهَذِهِ الحَالَةُ حَقٌّ لا شِيَةَ فِيْهَا، فَلازِمُ الحَقِّ حَقٌّ .

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ : أنْ يَكُوْنَ ظَاهِرُهُ يُخَالِفُ الكِتَابَ، أوِ السُّنَّةَ، أوِ القَوَاعِدَ الشَّرْعِيَّةَ، فَهذِهِ الحَالَةُ مَيْدَانُ الرَّاسِخِيْنَ مِنْ أهْلِ العِلْمِ في تَوْجِيْهِهَا، والجَمْعِ بَيْنَهَا، وبَيَانِ ناسِخِهَا ... إلخ، ومِنْ هذِهِ المَسَائِلِ : **الفِتْنَةُ !**

* * *

وَقَدْ رَسَمَ السُّبْكِيُّ (٧٧١هـ)، وكَذَا السَّخَاوِيُّ (٩٠٢هـ) رَحِمَهُما اللهُ مَنْهَجًا عِلْمِيًّا، ومَعَالِمَ مُهِمَّةً كانَ على صَاحِبِ التَّارِيْخِ أنْ يَتَقَيَّدَ بِهَا (كِتَابَةً أوْ إلْقَاءً) ، وَقَدْ جَمَعَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ السُّلَمِي ، وزَادَ عَلَيْهَا مَعَ التَّرْتِيْبِ والتَّهْذِيْبِ أشْيَاءَ، فَبَلَغَتْ عَشْرَ نُقَاطٍ كَمَا يَلِي :

١ـ اسْتِعْمَالُ الدَّلِيْلِ والوَثِيْقَةِ بَعْدَ التَّأكُّدِ مِنْ صِحَّتِهَا .

٢ـ حُسْنُ الإسْتِدْلالِ باتِّبَاعِ التَّنْظِيْمِ والتَّرْتِيْبِ المُلائِمِ لِلأدِلَّةِ، مَعَ حُسْنِ العَرْضِ، وتَحْرِيْرِ المَسَائِلِ .

٣ـ الإِيْمَانُ بِكُـلِّ مـا دَلَّ عَلَيْـهِ الكِتَـابُ والسُّـنَّةُ، ومِـنْ ذَلِـكَ الإِيْـمَانُ بالغَيْبِ، وبـالجَزَاءِ، والحِسَـابِ، والقَضَـاءِ والقَـدَرِ، وَرَدُّ كُـلِّ مـا خَالَفَهَا .

٤ـ الأَمَانَةُ في اسْتِقْصَاءِ الأدِلَّةِ وإيْرَادِهَـا، مَـعَ الجَمْـعِ والتَّرْجِـيْحِ بَـيْنَ الرِّوَايَاتِ المُخْتَلِفَةِ وُفْقًا لِلْقَوَاعِدِ المُقَرَّرَةِ .

٥ـ بَيَانُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ الَّتي أخَذَ عَنْهَا .

٦ـ الإعْـتِمَادُ عـلى النُّصُـوْصِ الشَّرْعِيَّـةِ ، والحَقَـائِقِ العِلْمَيَّـةِ ، وعَـدَمُ الارْتِبَاطِ بالأَوْهَامِ والطِّلْسِمَاتِ والظُّنُوْنِ .

٧ـ التَّجُرُّدُ مِنَ الهَوَى والمَيْلِ الذَّاتِيَيْنِ .

٨ ـ تَحْكِيْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، والإلْتِزَامُ بِقَوَاعِدِها وبِدَلالَـةِ الأَلْفَـاظِ؛ فـلا يؤُوْلُ اللَّفْظُ، ولا يُخْرجُ عَنْ دَلالَتِهِ دُوْنَ قَرِيْنَةٍ صَارِفَةٍ صَحِيْحَةٍ[1] .

٩ـ عَدَمُ قَبُوْلِ المُتَنَاقِضَاتِ، أيْ : لا يُسَلِّمُ لِمَا يُنْقَلُ عَـنِ المَشَـايِخِ وَهُـوَ مُخَالِفٌ لِلدِّيْنِ، وإنْ وُجِدَ مِثْلُ هذا؛ فَهُوَ لا يَخْـلُ مِـنْ أمْـرَيْنِ، إمَّـا كَذِبٌ، أو غَلَطٌ.

(١) انْظُرْ "كَفَّ المُخْطِئِ عَنِ الدَّعْوَةِ إلى الشِّعْرِ النَّبَطِي" لرَاقِمِـه، فَفِيْـه بَيَـانُ فَضْـلِ اللُّغَـةِ العَرَبِيَّةِ، والتَّحْذِيْرُ مِنْ مُزَاحَمَتِها بلُغَةٍ أجْنَبِيَّةٍ، أو مَحَلِيَّةٍ !

١٠ـ حُسْنُ الأَدَبِ مَعَ كَلامِ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالى، ومَعَ الأَنْبِيَاءِ والعُلَماءِ، والابْتِعَادُ عَنِ التَّجْرِيْحِ الشَّخْصِيِّ، والاقْتِصَارُ في النَّقْدِ على بَيَانِ الأَخْطَاءِ ، مَعَ الاعْتِذَارِ لَهُم، وحَمْلِ كَلامِهِم على أَحْسَنِ الوُجُوْهِ ما أمْكَنَ ، فَهَذِهِ هِيَ أُصُوْلُ وقَوَاعِدُ البَحْثِ العِلْمِيِّ عِنْدَ المُسْلِمِيْنَ[1].

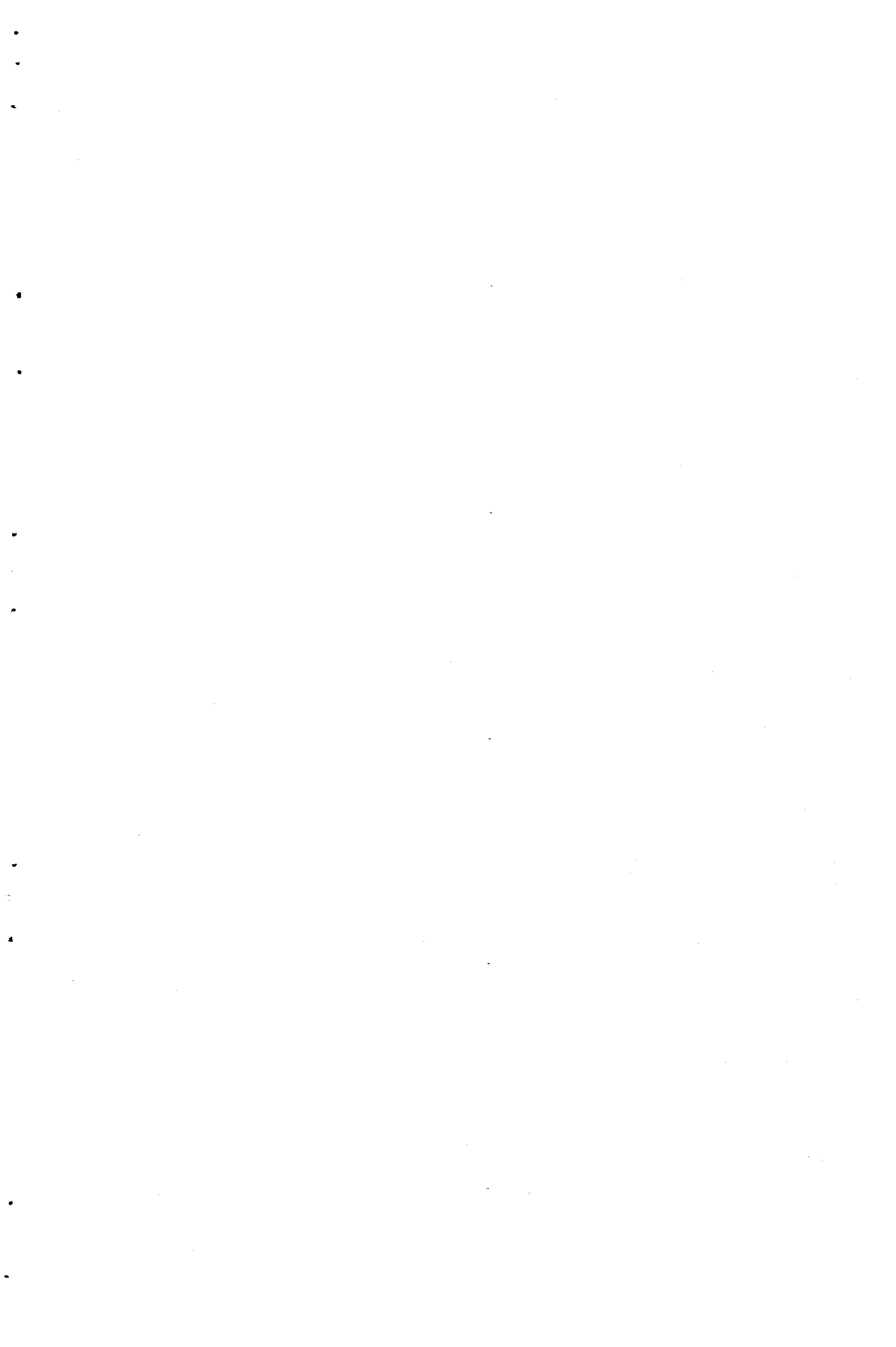
وهذِهِ المَعَالِمُ والقَوَاعِدُ وإنْ كَانَتْ مِنَ الأهَمِيَّةِ بِمَكَانٍ؛ إلاَّ أنَّ الأهَمِيَّةَ تَزْدَادُ وتَعْظُمُ في تَتَبُّعِ وتَقَصِّي تَارِيْخِ الفِتْنَةِ الَّتي وَقَعَتْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وبِهَذا الصَّدَدِ يَقُوْلُ الشَّيْخُ السُّلَميُّ : «وكَان ما دُوِّنَ مِنْ مِثْلِ هَذِه الأخْبَارِ عَوْنًا لِلْمُسْتَشْرِقِينَ والحَاقِدِيْنَ على الإسْلامِ وعُلَمائِهِ، فِيْما نَشَرُوْهُ مِنْ دِرَاسَاتٍ عَنْ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، حَتَّى أَخْفَوْا مُعَالِمَهُ الأسَاسِيَّةَ، وأظْهَرُوْهُ في صُوْرَةٍ قَاتِمَةٍ شَوْهَاءَ لا تَزِيْدُ على كَوْنِها صِرَاعًا على السُّلْطَةِ، وتَكَالُبًا على الشَّهَوَاتِ، وفَسَّرُوا التَّارِيْخَ الإسْلامِيَّ كَما يَحْلُوا لَهُم تَفْسِيرًا مَادِيًّا، أوْ قَوْمِيًّا عِلْمانِيًّا»[2].

❑❑❑

---

(١) انْظُرْ "مَنْهَجَ كِتَابَةِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ" للسُّلَمِيِّ (١٣٩-١٤٠)، و"طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ" للسُّبْكِيِّ (٢/ ٢٢)، و"الإعْلانَ بالتَّوْبِيْخِ" للسَّخَاوِيِّ، (٦٤-٦٥) .

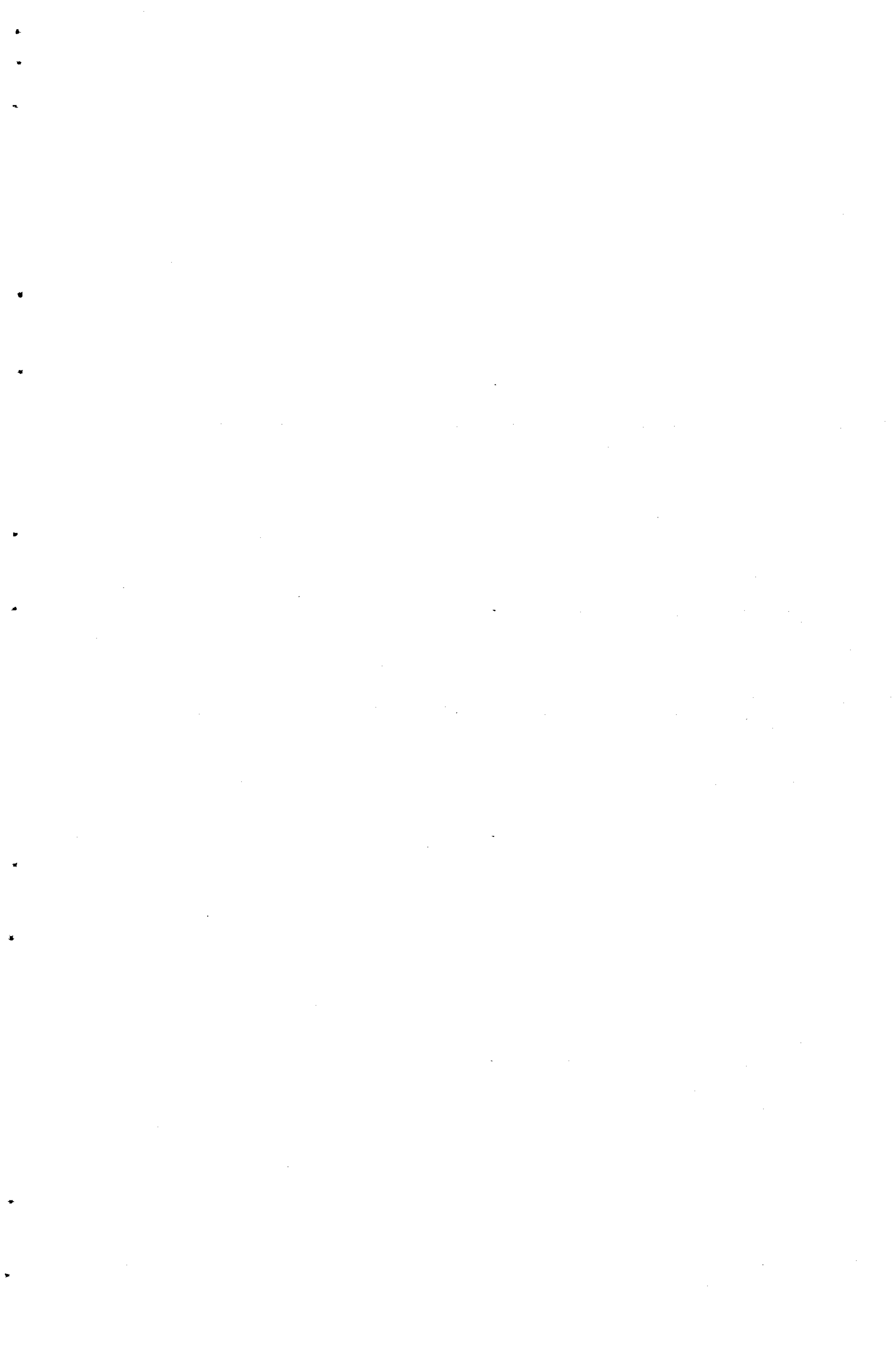
(٢) "مَنْهَجُ كِتَابَةِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ" للسُّلَمِيِّ، (٢٧٨-٢٧٩) .



البَابُ الثَّاني

الفَصْلُ الأوَّلُ : مَوْضُوْعُ الفِتْنَةِ، وَمَوْقِعَةِ (الجَمَلِ، وَصِفِّيْنَ)

الفَصْلُ الثَّاني : عَدَدُ الصَّحَابَةِ الَّذِيْنَ حَضَرُوا الفِتْنَةَ



الفَصْلُ الأوَّلُ

مَوْضُوْعُ الفِتْنَةِ، وَمَوْقِعَةُ (الجَمَلِ، وصِفِّيْنَ)

كَانَ مِنَ المُنَاسِبِ أنْ أكْشِفَ لِلْقَارِئِ الكَرِيْمِ (بَادِئَ ذِيْ بَدْءٍ) حَقِيْقَةَ المَوْضُوْعِ الَّذِيْ دَارَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

أقُوْلُ : إنَّ المَوْضُوْعَ الَّذِي جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ في مَوْقِعَةِ الجَمَلِ، وصِفِّيْنَ مِنْ تَشَاجُرٍ وتَنَاحُرٍ وقِتَالٍ؛ هو ما يُسَمَّى عِنْدَ أهْلِ التَّارِيْخِ : بأيَّامِ الفِتْنَةِ !

فَقَدْ حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ بَعْضُ التَّنَازُعِ والتَّشَاجُرِ مِمَّا أدَّى إلى القِتَالِ في مَوْقِعَتَيْ : الجَمَلِ، وصِفِّيْنَ؛ فَعِنْدَ ذَلِكَ كَانَتْ لِهَاتَيْنِ المَوْقِعَتَيْنِ أثَرٌ كَبِيْرٌ في التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، ومِنْهُ كَانَتْ هذه المَرْحَلَةُ التَّارِيْخِيَّةُ مِنْ أخْطَرِ المَرَاحِلِ تَحْقِيْقًا وتَدْقِيْقًا، تَحْرِيْرًا وتَنْظِيْرًا .

وعَلَى هَذَا؛ لا نَسْتغْرِبُ ولا نَعْجَبُ إذا عَلِمْنَا أنَّ مُعْظَمَ أهْلِ الأهْوَاءِ والبِدَعِ لَمْ تُطِلَّ بِرَأسِها، ولَمْ تَنْطَلِقْ في نَشْرِ ضَلالِهَا إلاَّ إبَّانَ هذه الفَتْرَةِ التَّارِيْخِيَّةِ .

* * *

كَمَا أنَّ هذه الفَتْرَةَ لِلأسَـفِ لَمْ تَقْـتَصِرْ عـلى أهْـلِ البَاطِـلِ؛ بَـلْ امْتَدَّتْ إلى بَعْضِ (الدُّعَاةِ) يَوْمَ خَاضُوا غِمَارَها دُوْنَ تَفْتِـيْشٍ وتَحْقِيْـقٍ لأخْبَارِها؛ اللَّهُمَّ سَرْدُ الأخْبَارِ والآثَارِ مِنْ هُنَا وهُنَاكَ؛ حَتَّى وقَعُـوا في تَنَاقُضَاتٍ ومُخَالَفَاتٍ ما كَانَ لَهَا أنْ تَنَالَ شَيْئًا مِنْ أقْلامِهِـم أوْ ألْسِـنَتِهِم إلاَّ أنَّهُم لَمْ يَكُوْنُوا مِنْ أهْلِ التَّحْقِيْقِ والنَّظَرِ[1] !

وَهُم مَعَ اجْتِهَادِهِم وحِرْصِهِم في الجَمْعِ والتَّوفِيْقِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ والأخْبَارِ لَم يَسْـلَمُوا مِـنَ الخَطَـأ والزَّلَـلِ، وذَلِـكَ يَكْمُـنُ في خَطَـأيْنِ مُعْتَبَرَيْنِ لا يَسَعُ السُّكُوْتُ عَنْهُمَا؛ وهُمَا كَمَا يَلِي :

الخَطَأ الأوَّلُ : مَا يَتَعَلَّقُ بالأخْبَارِ والآثَارِ مِنْ حَيْثُ القَبُولِ والرَّدِّ.

---

(١) هُنَاكَ بَعْضُ الرَّسَائِلِ الجَامِعِيَّةِ، والكُتُبِ الإسْلامِيَّةِ قَدْ كَتَبَها أصْحَابُها لِخِدْمَتِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، وذَلِكَ في كَشْفِ باطِلِه، وإخْرَاجِ ما لَيْسَ مِنْه، ومُنَاقَشَةِ الأخْبَارِ والحَوَادِثِ على ضَوْءِ الصِّناعَةِ الحَدِيْثِيَّةِ، فَجَزاهُمُ اللهُ خَيْرًا، ومِنْ ذَلِـك مـا كَتَبَـهُ أُسْـتَاذُ التَّـارِيْخِ المُحقِّقُ أكْرَمُ ضِياءُ العُمَرِيُّ في أكْثَرِ مُصَـنَّفَاتِه، وكِتَـابُ "عَبْـدِ الله بـنِ سَـبأ وأثَـرِه في أحْدَاثِ الفِتْنَةِ في صَدْرِ الإسْلامِ" لسُـلَيْمانَ العَـوْدَةِ ، و"أثَـرُ التَّشَـيُّعِ عـلى الرِّوايـاتِ التَّارِيْخِيَّةِ" لعبدِ العَزِيْزِ وَلِي، و"مَرْوِيَّاتُ أبي مِخْنَفٍ في تَارِيْخِ الطَّبَرِيِّ" لِيَحْـيَ اليَحْـي، و"اسْتِشْهَادُ عُثْمانَ ووَقْعَةُ الجَمَلِ" لخالِدِ الغَيْثِ، و"تَحْقِيْقُ مَوَاقِفِ الصَّحابَةِ في الفِتْنَةِ" لمُحَمَّدٍ أمْحَزُوْنَ، وغَيْرُها كَثِيْرٌ!

عِلْمًا أنَّ ذِكْرَ هذه الأخْبَارِ والآثَارِ الَّتي رُوِيَتْ في هذه الحُقْبَةِ الزَّمَنِيَّةِ مِنْ الأَهَمِيَّةِ بِمَكَانٍ كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ بَلْ كَانَ مِنَ الوَاجِبِ الاعْتِنَاءُ بِهَا أَكْثَرَ ما يَكُوْنُ مِنْ غَيْرِها، لاسِيَّما وأنَّ التَّارِيْخَ الإسْلامِيَّ لَمْ تَعْلَقْ بِهِ الشُّبُهَاتُ، ويَسْرِ فِيْهِ التَّشْوِيْهُ إلاَّ مُنْذُ هَذِهِ الفَتْرَةِ الخَطِيْرَةِ حَيْثُ وَجَدَ أَعدَاءُ الإِسْلامِ في مِثْلِ هذه الفِتَنِ مَرْتعًا خَصْبًا ووَقْتًا مُناسِبًا في تَحْرِيْفِ الحقَائِقِ التَّارِيْخِيَّةِ، وتَرْوِيْجِ باطِلِهِم على اخْتِلافِ مَشَارِبِهِم ونِحَلِهِم؛ وهو كَذَلِكَ لِمَنْ تَدبَّرَ التَّارِيْخَ الإسْلامِيَّ[1]؛ بَلْ إخَالُكَ تَعْلَمُ أنَّ هذا المُنْعطَفَ التَّارِيْخِيَّ لَمْ يأخُذْ في ظُهُوْرِهِ واتِّسَاعِهِ إلاَّ إبَّانَ هذه الحُقْبَةِ الخَطِيْرَةِ .

لِذَا نَجِدُ الجَهَابِذَةَ مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِيْنَ هُم صَيَارِفَةُ الحَدِيْثِ والأَخْبَارِ قَدْ خَافُوا مِنَ الخَوضِ والوُلُوْجِ في ذِكْرِ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم لِمَا في ذَلِكَ مِنْ مَزَلَّةِ أقْدَامٍ، ومَضَلَّةِ أفْهَامٍ إلاَّ لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ، والضَّرُوْرَةُ تُقدَّرُ بِقَدَرِها .

---

(١) هُنَاكَ – للأسَفِ – كَثِيْرٌ مِنْ كُتُبِ التَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، لَمْ تَسْلَمْ مِنَ العَبَثِ التَّارِيْخِيِّ الَّذِي صَنَعَتْهُ أيْدِي الشِّيْعَةِ وغَيْرِهِم مِنْ أهْلِ البِدَعِ والأهْوَاءِ، لاسِيَّما كُتُبُ الأدَبِ – ولا أدَبَ ! – ابْتِدَاءً مِنَ "الأغَانِيِّ" للأصْفَهانِيِّ، و"البَيَانِ والتَّبيُّنِ" للجَاحِظِ، وانْتِهاءً "بالعِقْدِ الفَرِيْدِ" لابنِ عَبْدِ رَبِّهِ وما بَعْدَه . واللهُ المُسْتَعانُ !

لِهَذَا كَانَ مِنَ الوَاجِبِ العِلْمِيِّ التَّرَيُّثُ والتَّأَنِّي في ذِكْرِ مَا ذُكِرَ، وكَذَلِكَ الخَوْضُ في نَبْشِ ما كان حَقُّهُ السُّكُوْتُ .

الخَطَأ الثَّاني : ما يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِ أَصْلِ المَوْضُوْعِ، وهو ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مِنْ تَشَاجُرٍ وقِتَالٍ ونَحْوِهِ .

فهذا بَيْتُ القَصِيْدِ مِنْ ذِكْرِ وكِتَابَةِ هذه الرِّسَالَةِ، إذْ هو مِنَ الخَطَأ بِمَكَانٍ لِتَعَلُّقِهِ بالعَقِيْدَةِ السَّلَفِيَّةِ، فهو لَيْسَ كَسَابِقِهِ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بالأَخْبَارِ ومُنَاقَشَةِ أَسَانِيْدِها كَلاَّ !؛ بَلْ هو فَوْقَ ذَلِكَ .

لِذَا سَوْفَ أَذْكُرُ بَعْضَ ما يُسْعِفُنِي ذِكْرُهُ تُجَاهَ هذا المَوْضُوْعِ اسْتِجْلاءً للحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَلَسْتُ هنا أَنْتَزِعُ حُكْمًا، أو أُصْدِرُ رَأْيًا بِقَدْرِ ما أَسْتَخْلِصُهُ مِنْ أَحْكَامٍ وفَوَائِدَ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالى، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وكَلامِ أَهْلِ العِلْمِ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى .

* * *

ومِنْ خِلالِ هَذَا أَحْبَبْتُ أَنْ أَقِفَ بالمُسْلِمِ على تَحْرِيْرِ مَوْقِعَتَيْ (الجَمَلِ وصِفِّيْنَ) تَحْرِيْرًا مُخْتَصَرًا بَعْدَ التَّنْقِيحِ والتَّرْجِيحِ لأَخْبَارِهِمَا، مُسْتَعِينًا باللهِ تَعَالى ثُمَّ بِتَحْرِيْرَاتِ وتَحْقِيْقَاتِ أَهْلِ العِلْمِ المُحَقِّقِيْنَ ابْتِدَاءً بِشَيْخِ المُفَسِّرِيْنَ : مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٣١٠هـ)، وانْتِهَاءً بِشَيْخِ

الإسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨هـ)، ومَنْ بَعْدَهُما مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والرُّسُوْخِ، كُلُّ هذا لأَهَمِيَّةِ هذه الفَتْرَةِ التَّارِيْخِيَّةِ كَمَا أسْلَفْتُ آنِفًا[١].

ومِمَّا شَجَّعَنِي أَيْضًا على ذِكْرِ وتَحْرِيْرِ هَاتَيْنِ المَـوْقِعَتَيْنِ أنَّ بَعْـضَ شُدَاةِ العِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ كُلَّمَا مَرَّوْا بِهـذه (الفِتْنَةِ) في كُتُـبِ التَّـارِيْخِ يَقَعُوْنَ في حَرَجٍ ولَبْسٍ في تَحْرِيْرِ بَعْضِ الأَخْبَارِ والآثَارِ؛ مَعَ ما تُبْقِيْهِ مِنْ سُؤَالاتٍ ومحَارَاتٍ تَفْتَقِرُ عِنْدَهُم إلى إجَابَاتٍ وإحَالاتٍ!

كَمَا أنَّنِي هنا لَمْ أَكُنْ (ابنُ جَلا وطَـلاَّعُ الثَّنَايـا) في تَحْرِيْـرِ هـذه الفَتْرَةِ؛ اللهُمَّ نَاقِلٌ مَعَ بَعْضِ التَّقْدِيْمِ والتَّـأْخِيْرِ، والتَّنْقِـيْحِ والتَّرْجِـيْحِ على قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ.

---

(١) ومِنْ أَحْسَنِ ما وَقَفْتُ عَلَيه مِنَ الكُتُبِ العِلْمِيَّـةِ المُحَـرَّرةِ في شَـأْنِ الصَّـحَابَةِ؛ لاسِيَّما مَوْقِعَةُ (الجَمَلِ وصِفِّيْنَ) ما كَتَبَهُ الأخُ محُمَّدُ أمحَزُوْنُ في كِتَابِه المُفِيْـدِ "تحَقِيْـقِ مَوَاقِـفِ الصَّحابَةِ في الفِتْنَةِ مِنْ مَرْوِيَّاتِ الطَّبَرِيِّ"، فَقَدْ قَامَ حَفِظَه اللهُ بتَحْرِيْرٍ وتَحْقِيْـقٍ عِلْمِـيٍّ، مع تَوْجِيْهِ الرِّوايَاتِ، وكَذَا نَاصِرُ بنُ عَلِيٍّ الشَّيْخُ في كِتَابِـه الفَـذِّ "عَقِيْـدَةِ أهْـلِ السُّـنةِ والجَمَاعَةِ في الصَّحابَةِ"، و"اسْتِشْهَادُ عُثْمَانَ ووَقْعَةُ الجَمَـلِ" لخالِـدِ الغَيْـثِ، وغَـيْرُهم كَثِيْرٌ!

وأخِيْرًا؛ دُوْنَكَ أخِي المُسْلِمُ هَاتَيْنِ المَوْقِعَتَيْنِ (الجَمَلِ، وصِفِّيْنَ) بَعْدَ تَحْرِيْرٍ واخْتِصَارٍ، واللهَ أسْألُ أنْ أكُوْنَ قَدْ قَرَّبْتُ لَكَ الطَّرِيْقَ، وذَلَّلْتُ لَكَ السَّبِيْلَ، فإلى المَوْعُوْدِ.

❑ ❑ ❑

مَوْقِعَةُ الجَمَلِ(١)

لَقَدْ دَارَتْ رَحَا الحَرْبِ فِيْهَا بَيْنَ عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَمَنْ مَعَهُ، وبَيْنَ أمِّ المُؤْمِنِيْنَ عائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم وَمَنْ مَعَهُم، وكَانَتْ سَنَةَ (٣٦هـ).

لَمَّا وقَعَ قَتْلُ عُثْمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعْدَ أيَّامِ التَّشْرِيْقِ سَنَةَ (٣٥هـ) كَانَ أزْوَاجُ النَّبيِّ ﷺ أُمَّهاتُ المُؤْمِنِيْنَ قَدْ خَرَجْنَ إلى الحَجِّ في هذا العَامِ فِرارًا مِنَ الفِتْنَةِ، فلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ أنَّ عُثْمانَ قَدْ قُتِلَ أقَمْنَ بِمكَّةَ، وقَدْ تَجمَّعَ بِمَكَّةَ خَلْقٌ كَثِيْرٌ وجَمٌّ غَفِيْرٌ مِنْ سَادَاتِ الصَّحابَةِ، مِنْهُم طَلْحَةُ والزُّبيْرُ حَيْثُ اسْتَأذَنا عَلِيًّا في الاعْتِمارِ فأذِنَ لَهُما، فَخَرَجا إلى مَكَّةَ وتَبِعَهُمَا كَثِيْرٌ مِنَ النَّاسِ، وكَذا قَدِمَ إلى مَكَّةَ ابنُ عُمَرَ، ومِنَ اليَمنِ يَعْلَى ابنُ أُميَّةَ عَامِلُ عُثْمَانَ عَلَيْهَا، وعَبْدُ اللهِ بنُ عَامِرٍ عَامِلُهُ على البَصْرَةِ، ولَم

(١) انظُرْ وَقْعَةَ الجَمَلِ "تَارِيْخَ خَلِيْفَةَ" (١٨١)، و"تَارِيْخَ اليَعْقُوبِي" (٢/ ١٨٢)، و"تَارِيْخَ الطَّبَرِيِّ" (٤/ ٤٥٦)، و"البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٣٠)، و"تَارِيْخَ ابنِ خُلْدُوْنٍ" (٢/ ١٥٣).

يَزَلِ النَّاسُ حِيْنَذَاكَ يَفِدُوْنَ على مَكَّةَ، ولَمَّا كَثُرُوا فيهـا قامَـتْ فِـيْهِم أُمُّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةُ رَضِي اللهُ عَنْهَا، فَحَثَّتْهُم على القِيَـامِ بِطَلَـبِ دَمِ عُـثْمَانَ، وذَكَرَتْ ما افْتَاتَ بِهِ أُولَئِكَ مِنْ قَتْلِهِ في بَلَـدٍ حَـرَامٍ وشَـهْرٍ حَـرَامٍ، ولَمْ يَرْقُبُوا جَوَارَ رَسُـوْلِ اللهِ ﷺ وقَـدْ سَـفَكُوا الـدِّمَاءَ وأخَـذَوا الأمْـوَالَ، فاسْتَجَابَ النَّاسُ لَهَا، وطَاوَعُوْهَا على مَا تَـرَاهُ مِـنَ الأمْـرِ بالمَصْـلَحَةِ، وقالُوا لها : حَيْـثُمَا سِرْتِ سِرْنـا مَعَـكِ، وبَعْـدَ أنْ تَعَـدَّدَتْ آرَاؤُهُـم في تَحْدِيْدِ الجِهَةِ الَّتي يَسِيْرُوْنَ إليْهَا أجْمَعُوا على الـذَّهَابِ إلى الـبَصْرَةِ، فلَـمَّا أتَوْا البَصْـرَةَ مَنَعَهُم مِنْ دُخُوْلِهَا عُـثْمَانُ بْـنُ حَنِيْـفٍ عَامِـلُ عَـليٍّ عَلَيْهَـا حِيْنَذَاكَ، وجَرَتْ بَيْنَهُ وبَيْـنَهُم مُرَاسَـلَةٌ ومُحَـاوَرَةٌ ... ثـمَّ مـا لَبِثُـوا أن اصْطَلَحُوا بَعْدَ ذَلِكَ إلى أنْ يَقْدِمَ عَليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ؛ لأنَّـهُ بَلَغَهُـم أنَّـهُ مُتَوَجِّهٌ إلَيْهِم ... فأخَذَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الاتِّجَاهِ بَعْدَهُم في جَمْعٍ كَبِيْرٍ قَاصِدًا الشَّامَ، وهو يَرْجُو أنْ يُدْرِكَهُم قَبْلَ وُصُولِهِم إلى الـبَصْرَةِ، فلَـمَّا عَلِمَ أنَّهُم قَدْ فَاتُوْهُ، اسْتَمَرَّ في طَرِيقِهِ إلَيْهِم قَاصِـدًا الـبَصْرَةَ مِـنْ أرْضِ العِرَاقِ[1].

---

(١) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْـرٍ الطَّـبَرِيِّ (٤/ ٤٥٥)، و"الكَامِـلُ" لابـنِ الأثِـيْرِ (٣/ ٢٢١-٢٢٢)، و"البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٥٥) .

كَمَا اسْتَنْفَرَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَهْلَ الكُوْفَةِ لِيَلْحَقُوا بِهِ، وقَدْ اسْتَجابَ لِلْنَّفِيْرِ كَثِيْرٌ مِنَ النَّاسِ وعلى رأسِهِم الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ... وقَدِمُوا عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَتَلَقَّاهُم بِذِي قَارٍ[1] إلى أَثْنَاءِ الطَّرِيْقِ في جَمَاعَةٍ، مِنْهُم ابْنُ عَبَاسٍ فَرَحَّبَ بِهِم، وقال : يا أَهْلَ الكُوْفَةِ أَنْتُمْ لَقِيْتُمْ مُلُوْكَ العَجَمِ وفَضَضْتُمْ جُمُوْعَهُم، وقَدْ دَعَوْتُكُمْ لِتَشْهَدُوا مَعَنا إخْوَانَنَا مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ، فإنْ يَرْجِعُوا فَذَاكَ الَّذِي نُرِيْدُهُ، وإنْ أَبَوْا دَاوَيْنَاهُم بالرِّفْقِ حتى يَبْدَؤُنَا بالظُّلْمِ، ولَنْ نَدَعَ أمرًا فيه صَلاحٌ إلاَّ آثَرْنَاهُ عَلَى ما فِيْهِ الفَسَادُ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى[2].

***

وفي هذا تَوْضِيْحٌ لِمَقْصَدِ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأنَّ مَقْصَدَهُ الأوَّلَ والأخِيْرَ : هو طَلَبُ الإصْلاحِ، وأنَّ القِتَالَ كَانَ غَيْرُ مُحَبَّبٍ إلِيْهِ، لا سِيَّما مَعَ إخْوَانِهِ البَرَرَةِ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وهَكَذا كَان مَقْصَدُ أُمِّ المُؤْمِنِيْنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ مِنْ

(١) ذُو قَارٍ : مَاءٌ لبكْرِ بنِ وَائِلٍ، قَرِيْبٌ مِنَ الكُوْفَةِ بَيْنَها وبَيْنَ وَاسِطٍ ... وفِيْهِ كَانَتْ الوَقْعَةُ المَشْهُوْرَةُ بَيْنَ بَكْرِ بنِ وَائِلٍ، والفُرْسِ. "مُعْجَمُ البُلْدَانِ" لياقُوْتَ الحَمَوِيِّ (٤/ ٢٩٣).

(٢) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٤٧٧ - ٤٧٨)، و"الكَامِلُ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٢٢٧ - ٢٣٢)، و"البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٥٧ - ٢٥٨).

خُرُوْجِهِم مِنْ مَكَّةَ إلى البَصْرَةِ مِنْ أرْضِ العِرَاقِ: هو الْتِمَاسُ الإصْلاحِ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ بِأمْرٍ يَرْتَضِيْهِ طَرَفَا النِّزَاعِ، ويُحْسَمُ بِهِ الاخْتِلافُ، وتَجْتَمِعُ بِهِ كَلِمَةُ المُسْلِمِيْنَ، ولَمْ يَخْرُجُوا مُقَاتِلِيْنَ ولا دَاعِيْنَ لأحَدٍ مِنْهُم لِيُوَلُّوْهُ الخِلافَةَ، وهذا ما قَرَّرَهُ العُلَمَاءُ مِن أهْلِ السُّنَّةِ.

قَالَ ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا أُمُّ المُؤْمِنِيْنَ والزُّبَيْرُ وطَلْحَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، ومَنْ مَعَهُم فَمَا أبْطَلُوا قَطُّ إمَامَةَ عَلِيٍّ، ولا طَعَنُوا فِيْهَا، ولا ذَكَرُوْا فِيْهِ جَرْحَةً تَحُطُّهُ عَنِ الإمَامَةِ، ولا أحْدَثُوا إمَامَةً أُخْرَى، ولا حَدَّدُوا بَيْعَةً لِغَيْرِهِ هذا ما لا يَقْدِرُ أنْ يَدَّعِيْهِ أحَدٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوْهِ؛ بَلْ يَقْطَعُ كُلُّ ذِي عِلْمٍ على أنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، إذْ لا شَكَّ في كُلِّ هذا فَقَدْ صَحَّ صِحَّةً ضَرُوْرِيَّةً لا إشْكَالَ فِيْهَا أنَّهُم لَمْ يَمْضُوا إلى البَصْرَةِ لِحَرْبِ عَلِيٍّ، ولا خِلافًا عَلَيْهِ، ولا نَقْضًا لِبَيْعَتِهِ، ولَوْ أرَادُوا ذَلِكَ لأحْدَثُوا بَيْعَةً غَيْرَ بَيْعَتِهِ، هذا مِمَّا لا يَشُكُّ فِيْهِ أحَدٌ، ولا يُنْكِرُه أحَدٌ.

فَصَحَّ أنَّهُم إنَّمَا نَهَضُوا إلى البَصْرَةِ لِسَدِّ الفَتْقِ الحَادِثِ في الإسْلامِ مِنْ قَتْلِ أمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ظُلْمًا، وبُرْهَانُ ذَلِكَ أنَّهُم اجْتَمَعُوا ولَمْ يَقْتَتِلُوا ولا تَحَارَبُوا!، فَلَمَّا كان اللَّيْلُ عَرفَ قَتَلَةُ عُثْمَانَ أنَّ الإرَاغَةَ (أي: الطَّلَبَ)، والتَّدْبِيْرَ عَلَيْهِم فَبَيَّتُوا عَسْكَرَ طَلْحَةَ والزُّبَيْرِ، وبَذَلُوا السَّيْفَ فِيْهِم فَدَفَعَ القَوْمُ عَنْ أنْفُسِهِمُ في دَعْوَى حَتَّى خَالَطُوا

عَسْكَرَ عَلِيٍّ فَدَفَعَ أهْلُهُ عَنْ أنْفُسِهِم، وكُلُّ طَائِفَةٍ تَظُنُّ ولا شَكَّ أنَّ الأخْرَى بُدِئَ بِهَا بالقِتَالِ، واخْتَلَطَ الأمْرُ اخْتِلاطًا لَمْ يَقْدِرْ أحَدٌ عَلى أكْثَرِ مِنَ الدِّفَاعِ عَنْ نَفْسِهِ، والفَسَقَةُ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ لا يَفْتَرُونَ مِنْ شَنِّ الحَرْبِ وإضْرَامِهِ!، فَكِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ مُصِيْبَةٌ في غَرَضِهَا ومَقْصَدِها مُدَافِعَةً عَنْ نَفْسِها»[1].

وكَذا يُقرِّرُ هذا المَقْصَدَ الَّذي لأجْلِه خَرَجَتْ عَائشَةُ وَمَنْ مَعَهَا مِنْ مَكَّةَ إلى البَصْرَةِ أبُو بَكْرٍ ابنُ العَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ بقَوْلِهِ : «ويُمْكِنُ أنَّهُم خَرَجُوا في جَمْعِ طَوَائِفِ المُسْلِمِيْنَ، وضَمِّ نَشْرِهِم، ورَدِّهِم إلى قانُوْنٍ واحِدٍ حَتَّى لا يَضْطَرِبُوا فَيَقْتَتِلُوا، وهذا هو الصَّحِيْحُ لاشَيْءَ سِوَاهُ»[2].

وهَذَا ما يُؤَكِّدُهُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مَا خَرَجَتْ إلاَّ لِلإصْلاحِ : «ويَدُلُّ لِذَلِكَ أنَّ أحَدًا لَمْ يَنْقُلْ أنَّ عَائِشَةَ وَمَنْ مَعَهَا نَازَعُوا عَلِيًّا في الخِلافَةِ، ولا دَعُوا إلى أحَدٍ مِنْهُم لِيُوَلُّوْهُ الخِلافَةَ»[3].

---

(١) "الفِصَلُ في المِلَلِ والأهْوَاءِ والنِّحَلِ" لابنِ حَزْمٍ (٤/ ١٥٨).

(٢) "العَوَاصِمُ مِنَ القَوَاصِمِ" لابنِ العَرَبِيِّ (١٥١).

(٣) "فَتْحُ البَارِي" لابنِ حَجَرٍ (١٣/ ٥٦).

وكَذا قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ رَحِمَــهُ اللهُ : «وبَلَغَ الخَبَرُ (مَقْتَلُ عُثْمَانَ) عَائِشَةَ، وهي حَاجَّةٌ ومَعَهَا طَلْحَةُ والـزُّبَيْرُ، فَخَرَجُــوا إلى الــبَصْرَةِ يُرِيْــدُوْنَ الإصْــلاحَ بَــيْنَ النَّــاسِ، واجْــتِمَاعَ الكَلِمَةِ»[1].

* * *

فأهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مُجْمِعُوْنَ على أنَّ أُمَّ المُـؤْمِنِيْنَ عَائِشَـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ما قَصَدَتْ بِخُرُوْجِهَا إلى البَصْرَةِ إلاَّ الإصْلاحَ بَيْنَ بَنِيْهَـا مِـنَ المُسْلِمِيْنَ[2]، وَبِهَذا ورَدَتْ أخْبَارٌ مِنْهَا :

«أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا نَزَلَ بِذِي قَارٍ دَعَا القَعْقَاعَ بْنَ عَمْـرٍو، فأرْسَلَهُ إلى أهْـلِ الـبَصْرَةِ، وقَـال لَـهُ : الْـقِ هَـذَيْنِ الـرَّجُلَيْنِ (طَلْحَـة والزُّبَيْرَ) يا ابْنَ الحنْظَلِيَّةِ فادْعُهُمَا إلى الأُلْفَةِ والجَمَاعَةِ، وعَظِّمَ الفُرْقَـةَ .. فَخَرَجَ القَعْقَاعُ حَتى قَدِمَ البَصْرَةَ فَبَـدَأ بِعَائِشَـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَـا فَسَـلَّمَ عَلَيْهَا، وقَالَ: أيْ أُمَّه! ما أشْخَصَكِ وما أقْدَمَكِ هذه البَلْدَةَ ؟

---

(١) "مُخْتَصَرُ سِيْرَةِ الرَّسُوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ" لُمحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الوَهَّابِ (٢٥١) .

(٢) انْظُرْ "عَقِيْدَةَ أهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَةِ في الصَّحَابَةِ" لناصِرِ الشَّيْخ (٧٠٤-٧٠٧) .

قَالَتْ : أيْ بُنَيَّ إصْلاحُ بَيْنَ النَّاسِ، قال : فابْعَثِيْ إلى طَلْحَةَ والزُّبَيْرِ حتى تَسْمَعِي كلامِيْ وكلامَهُما، فَبَعَثَتْ إليْهِمَا فَجَاءا فقال : إنِّي سَأَلْتُ أُمَّ المُؤْمِنِيْنَ ما أشْخَصَها وأقْدَمَها هذه البِلادَ ؟

فقَالَتْ : إصْلاحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَمَا تَقُولانِ أنْتُمَا ؟ أمُتَابِعَانِ أم مُخَالِفَانِ؟

قَالا : مُتَابِعَانِ، قال : فأخْبِرَاني ما وَجْهُ هذا الإصْلاحِ ؟ فَوَاللهِ لَئِنْ عَرَفْنَاهُ لَنُصْلِحَنَّ، ولإنْ أنْكَرْنَاهُ لا نُصْلِحُ، قالا : قَتَلَةُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!، فإنَّ هذا إنْ تُرِكَ كان تَرْكًا للقُرْآنِ»[1].

فلمَّا رَجَعَ القَعْقَاعُ بْنُ عَمْرٍو إلى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أخْبَرَهُ أنَّ أصْحَابَ الجَمَلِ اسْتَجَابُوا إلى ما بَعَثَهُ بِهِ إلَيْهِم ـ فأذْعَنَ عَلِيٌّ لِذَلِكَ وبَعَثَ إلى طَلْحَةَ والزُّبَيْرِ يَقُوْلُ : «إنْ كُنْتُمْ عَلَى ما فَارَقْتُمْ عَلَيْهِ القَعْقَاعَ ابْنَ عَمْرٍو فَكُفُّوا حتَّى نَنْزِلَ فَنَنْظُرَ في هذا الأمْرِ، فأرْسَلا إلَيْهِ : إنَّا على ما فارَقْنَا عَلَيْهِ القَعْقَاعَ بنَ عَمْرٍو مِنْ الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ»[2].

---

(١) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٤٤٨)، و"الكَامِلُ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٢٣٣)، و"البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٥٩).

(٢) انْظُرْ "البِدَايَة والنِّهايَة" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦١).

فَفِي هَذِه الأَخْبَارِ دَلِيْلٌ واضِحٌ على أنَّ أُمَّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ومَنْ مَعَهَا لَم يَقْصِدُوا بِخُـرُوجِهِم تَفْرِيْقًـا بَـيْنَ المُسْـلِمِيْنَ كَـمَا يَزْعُمُ ذَلِكَ مُبْغِضُوا الصَّحَابَةِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وإنَّمَا الغَرَضُ الَّـذِي كـانُوا يُرِيْدُوْنَهُ : هو الإصْلاحُ بَيْنَ النَّاسِ !

***

كَمَا أنَّ الَّذِيْنَ طَلَبُوْا الخُرُوْجَ مِنْ أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ، وهم طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ ومَنْ مَعَهُمَا أنَّهُم كَانُوا يُعَلِّقُوْنَ آمـالاً عـلى خُرُوجِهَـا في حَسْـمِ الاخْتِلافِ، وجَمْعِ الكَلِمَةِ، ولَم يَخْطُرْ على بـالِهم قَتْـلُ أحَـدٍ؛ لأنَّهُـم مَـا أرَادُوا إلاَّ الإصْلاحَ ما اسْتَطَاعُوا !

وعَلَى هَذَا يَقُوْلُ أبُوْ بَكْرٍ ابْنُ العَرَبِيِّ : «فَخَرَجَ طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ وعَائِشَةُ أُمُّ المُؤْمِنِيْنَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم رَجاءَ أنْ يَرْجِعَ النَّاسُ إلى أُمِّهِم، فَيُرَاعُوا حُرْمَةَ نَبِيِّهِم، واحْتَجُّوا عَلَيْهَا عِنْدَما حَاوَلَتْ الامْتِناعَ بِقَوْلِ اللهِ تَعَالى : ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ ثُمَّ قَالُوْا لَهَا : إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَرَجَ

في الصُّلْحِ وأرْسَلَ فِيْهِ، فَرَجَتِ المَثُوْبَةَ واغْتَنَمَتِ الفُرْصَةَ، وخَرَجَتْ حَتَّى بَلَغَتْ الأُقْضِيَةُ مَقَادِيْرَها»[١].

وكَذا قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : «فإنَّ عَائِشَةَ لَمْ تُقَاتِلْ، ولَمْ تَخْرُجْ لِقِتَالٍ، وإنَّما خَرَجَتْ بِقَصْدِ الإصْلاحِ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ ... لا قَاتَلَتْ، ولا أمَرَتْ بِقِتَالٍ هَكَذا ذَكَرَ غَيْرُ واحِدٍ مِنْ أهْلِ المَعْرِفَةِ بالأخْبَارِ»[٢].

وقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ مُبَيِّنًا القَصْدَ الَّذي خَرَجَتْ مِنْ أجْلِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هي ومَنْ مَعَهَا بِقَوْلِهِ : «والعُذْرُ في ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ أنَّهَا كَانَتْ مُتَأوِّلَةً هي وطَلْحَةُ والزُّبَيْرُ، وكان مُرَادُهُم إيْقَاعَ الإصْلاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وأخْذَ القَصَاصِ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجْمَعِيْنَ، وكَان رَأْيُ عَلِيٍّ : الاجْتِمَاعَ عَلَى الطَّاعَةِ، وطَلَبَ أولِيَاءِ المَقْتُولِ القَصَاصَ مِمَّنْ يَثْبُتُ عَلَيْهِ القَتْلُ بِشُرُوطِهِ»[٣].

* * *

(١) "العَوَاصِمُ من القَوَاصِمِ" لابنِ العَرَبِيِّ (١٥٢).

(٢) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٢/ ١٨٥).

(٣) "فَتْحُ البَارِي" لابنِ حَجَرٍ (٧/ ١٠٨).

فَلا مَقْصَدَ إِذَنْ مِنْ خُرُوْجِ أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هي ومَنْ مَعَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ مَكَّةَ إِلى البَصْرَةِ : إلاَّ بُغْيَةَ الإصْلاحِ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ، ولم تَخْرُجْ لِقِتَالٍ، ولا أمَرَتْ بِهِ .

ثُمَّ إنَّ إرَادَةَ الصُّلْحِ لم يَكُنْ مِنْ جَانِبِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هِيَ ومَنْ مَعَهَا فَحَسْبُ؛ بَلْ كَانَ أيْضًا إرَادَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومَنْ مَعَهُ، وقَدْ تَقَدَّمَ مَعَنَا قَرِيْبًا أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عِنْدَما بَعَثَ إلى طَلْحَةَ والزُّبَيْرِ يَقُوْلُ : «إنْ كُنْتُمْ عَلَى ما فَارَقْتُمْ عَلَيْهِ القَعْقَاعَ بْنَ عَمْرٍو فَكُفُّوا حَتى نَنْزِلَ فَنَنْظُرَ في هذا الأمْرِ، فأرْسَلا إلَيْهِ : إنَّا على ما فَارَقْنَا عَلَيْهِ القَعْقَاعَ بْنَ عَمْرٍو مِنَ الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ»[1].

ولَمَّا كَانَ جَوَابُهم عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِهَذا «اطْمَأنَّتِ النُّفُوْسُ وسَكَنَتْ واجْتَمَعَ كُلُّ فَرِيْقٍ بأصْحَابِهِ مِنَ الجَيْشَيْنِ فَلَمَّا أمْسَوْا بَعَثَ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بنَ عَبَّاسٍ إلَيْهِم، وبَعَثُوا إلَيْهِ مُحَمَّدَ بنَ طَلْحَةَ السَّجَّادَ وعَوَّلُوا جَمِيْعًا على الصُّلْحِ وبَاتُوا بِخَيْرِ لَيْلَةٍ لم يَبِيْتُوا بِمِثْلِهَا لِلعَافِيَةِ»[2].

---

(١) انظُرْ "البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦١).

(٢) انظر "تَارِيْخَ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٥-٦)، و"الكَامِلَ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٢٤٢)، و"البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦١).

«ولمَّا أرْسَلَتْ أمُّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا إلى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تُعْلِمُهُ أنَّهَا إنَّما جاءتْ لِلْصُّلْحِ فَرِحَ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ لاتِّفَاقِهِم على رِأْيٍ واحِدٍ : وهو الصُّلْحُ، ولمَّا رَجَعَ القَعْقَاعُ بْنُ عَمْرٍو مِنْ عِنْدِ أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ بِمِثْلِ رَأْيِهِم» جَمَعَ عَلِيٌّ النَّاسَ ثمَّ قَامَ خَطِيْبًا فِيْهِم: فَحَمِدَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وأثْنَى عَلَيْهِ وصَلَّى عَلَى النَبِيِّ ﷺ وذَكَرَ الجَاهِلِيَّةَ وشَقَاءهَا، والإسْلامَ والسَّعَادَةَ وإنْعَامَ اللهِ على الأمَّةِ بالجَمَاعَةِ بالخَلِيْفَةِ بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، ثمَّ الَّذِي يَلِيْهِ، ثمَّ حَدَثَ هذا الحَدَثُ الَّذي جَرَّهُ على هَذِهِ الأمَّةِ أقْوَامٌ طَلَبُوا هذه الدُّنْيَا، حَسَدُوا مَنْ أفَاءهَا اللهُ عَلَيْهِ عَلَى الفَضِيْلَةِ، وأرَادُوا رَدَّ الأشْيَاءِ على أدْبَارِهَا، واللهُ بَالِغٌ أمْرَهُ، ومُصِيْبٌ ما أرَادَ؛ ألا وإنِّي رَاحِلٌ غَدًا فارْتَحِلُوا، ألا ولا يَرْتَحِلَنَّ مَعِي أحَدٌ أعَانَ على قَتْلِ عُثْمَانَ في شَيْءٍ مِنْ أُمُوْرِ النَّاسِ»[1].

* * *

وهَكَذا بَاتَ الصُّلْحُ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ مَحَلَّ اتِّفَاقٍ، وذَلِكَ في وُجُوْبِ إقَامَةِ الحَدِّ، وتَنْفِيْذِ القَصَاصِ في قَتَلَةِ عُثْمَانَ، ولم يَخْطُرِ القِتَالُ عَلَى بَالِ

(١) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٤٩٣)، و"البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٠).

أحَدٍ مِنْهُم، ولَكِنَّ المُفْسِدِيْنَ في الأرْضِ الَّـذِيْنَ قَتَلُـوا عُـثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أصَابَهُم الغَمُّ وأدْرَكَهُم الحَزَنُ مِنِ اتِّفَاقِ الكَلِمَـةِ، وجَمْـعِ الشَّـمْلِ، وأيْقَنُوا أنَّ الصُّلحَ هذا سَيَكْشِفَ أمْرَهُم، وسَيُسَلِّمَ رُؤوسَهُم إلى سَيْفِ الحَقِّ، وقَصَاصِ الخَلِيْفَةِ، فَبَاتُوا يُدبِّرُوْنَ أمْرَهُم بِلَيْلٍ، فَلَمْ يَجِدُوا سَبِيْلاً لِنَجَاتِهِم إلاَّ بِأنْ يَعْمَلُوا على إبْطَالِ الصُّلْحِ، وتَفْرِيْقِ صُفُوْفِ المُسْلِمِيْنَ!

«كَمَا قَضَّ مَضجَعَهم قَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْـهُ في خُطْبَتِـه الَّتِـي ذَكَرْناها آنِفًا : ألا وإنِّي رَاحِلٌ غَدًا فارْتَحِلُوا، ألا ولا يَرْتَحِلَنَّ مَعِي أحَـدٌ أعَانَ على قَتْلِ عُثْمَانَ في شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ»[1].

* * *

" فلَمَّا قال هذا اجْتَمَعَ مِنْ رُؤُوْسِهِم جَمَاعَةٌ : كالأشْتَرِ النَّخَعِـيِّ، وشُرَيْحِ بنِ أوْفَى، وعَبْدِ الله بنِ سَبَأ (المَعْرُوْفُ بابْنِ السَّـوْدَاءِ)، وسَـالِمِ بنِ ثَعَلَبَةَ، وعَلْيَاءَ بنِ الهَيْثَمِ وغَيْرِهِم في ألْفَيْنِ وخَمْسُـمَائَةٍ، ولَـيْسَ فِـيْهِم صَحَابِيٌّ (ولله الحَمْدُ) فَقَالُوا : ما هذا الرَّأيُ ؟ وعَلِيٌّ والله أعْلَمُ بِكِتَابِ الله مِمَّنْ يَطْلُبُ قَتَلَةَ عُثْمَانَ، وأقْـرَبُ إلى العَمَـلِ بِـذَلِكَ، وقَـدْ قَـالَ مَـا

---

(١) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرِ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٤٩٣)، وانظـر "البِدَايَـةَ والنِّهايَـةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٠).

سَمِعْتُمْ، غَدًا يَجْمَعُ عَلَيْكُمُ النَّـاسَ، وإنَّـما يُرِيْـدُ القَـوْمُ كُلُّهُـم : أَنْـتُمْ! فَكَيْفَ بِكُمْ وعَدَدُكُمْ قَلِيْلٌ في كَثْرَتِهِم ؟

فَقَالَ الأشْتَرُ : قَدْ عَرَفْنَا رَأْيَ طَلْحَةَ والزُّبَيْرَ فِيْنَا، وأمَّا رَأْيُ عَلِيٍّ فَلَمْ نَعْرِفْهُ إلى اليَوْمِ؛ فإنْ كـان اصْـطَلَحَ مَعَهُـم فـإنَّما اصْـطَلَحُوا عَـلَى دِمَائِنَا، فإنْ كَانَ الأمْرُ هَكَـذا ألْحَقْنَـا عَلِيًّـا بِعُـثْمانَ، فَـرَضِيَ القَـوْمُ مِنَّـا بالسُّكُوْتِ .

فَقَالَ ابنُ السَّوْدَاءِ : بِـئْسَ مـا رَأَيْـتَ لَـوْ قَتَلْنَـاهُم قُتِلْنَـا، فإنَّـا يامَعْشَرَ قَتَلَةِ عُثْمانَ في ألْفَيْنِ وخَمْسُمائَةٍ، وطَلْحَةُ والـزُّبَيْرُ وأصْـحَابُهُما في خَمْسَةِ آلافٍ، لا طَاقَةَ لَكُمْ بِهِم، وهُم إنَّما يُرِيْدُونَكُمْ !

فَقَالَ عَلْيَاءُ بْنُ الْهَيْثَمِ : دَعُوْهُم وأرْجِعُوا بِنَا حَتَّى نَتَعَلَّقَ بِبَعْضِ البِلادِ فنَمْتَنِعَ بِهَا، فَقَالَ : ابنُ السَّوْدَاءِ : بِـئْسَ مـا قُلْـتَ، إذًا واللهِ كَـان يَخْطَفُكُمُ النَّاسُ، ثمَّ قال ابـنُ السَّـوْدَاءِ : يـا قَـوْمُ إنَّ عِـزَّكُم في خَلْطَـةِ النَّاسِ، فإذا الْتَقَى النَّاسُ فأنْشِـبُوا الحَـرْبَ والقِتَـالَ بَـيْنَ النَّـاسِ، ولا تَدَعُوْهُم يَجْتَمِعُوْنَ، فَمَنْ أنتم مَعَهُ لا يَجِدُ بُدًّا مِنْ أن يَمْتَنِعَ، ويَشْغَلَ اللهُ

طَلْحَةَ والزَّبَيْرَ ومَنْ مَعَهُمَا عَمَّا يُحِبُّوْنَ، ويأتِيْهِم ما يَكْرَهُـوْنَ، فـأبْصَرُوا الرَّأْيَ وتَفَرَّقُوا عَلَيْهِ»(١).

* * *

فاجْتَمَعُوا عَلَى هَذَا الرَّأْيِ الَّذي تَفَوَّهَ بِهِ الخَبِيْثُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَبَأٍ اليَهُوْدِيُّ، «فَغَـدَوْا مَـعَ الغَلَـسِ ومـا يَشْـعُرُ بِهِـم جِـيْرَانُهُم، فَخَرَجُـوا مُتَسَلِّلِيْنَ وعَلَيْهِم ظُلْمَةٌ، فَخَرَجَ مَضَرِيُّهُـم إلى مَضَرِيِّهِـم، ورَبِـيْعُهُم إلى رَبِيْعِهِم، ويَمَانِيُّهُم إلى يَمَانِيِّهِم، فَوَضَعُوا فِيْهِمُ السِّلاحَ بَغْتَـةً، فثَـارَ أهْـلُ البَصْرَةِ، وثَارَ كُلُّ قَوْمٍ في وُجُوْهِ أصْحَابِهِم الَّذِيْنَ أتَوْهُم، وبَلَغَ طَلْحَـةَ والزُّبَيْرَ ما وَقَعَ مِنَ الاعْتِدَاءِ عَلَى أهْلِ البَصْرَةِ، فَقَالا : ما هذا ؟ قالُوا : طَرَقَنَا أهْـلُ الكُوْفَـةِ لَـيْلاً، وفي نَفْـسِ الوَقْـتِ حَسَـبَ خِطَّـةِ أُوْلَئِكَ المُفْسِدِيْنَ ذَهَبَتْ مِنْهُم فِرْقَةٌ أُخْرَى في ظُلْمَةِ اللَّيْـلِ فَفَاجَـأَتْ مُعَسْـكَرَ عَلِيٍّ بِوَضْعِ السَّيْفِ فِيْهِم، وَقَدْ وَضَعَتِ السَّبَئِيَّةُ رَجُلاً قَرِيْبًـا مِـنْ عَـلِيٍّ يُخْبِرُهُ بِمَا يُرِيْدُوْنَ فَلَمَّا سَمِعَ عَلِيٌّ الصَّوْتَ عِنْدَمَا هَجَمُوا عَـلى مُعَسْـكَرِهِ

---

(١) "البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيرٍ (٧/ ٢٦٠).

قال : ما هذا ؟ قال ذَلِكَ الرَّجُلُ : ما شَعَرْنا إلاَّ وَقَوْمٌ مِنْ أهْلِ البَصْرَةِ قَدْ بيَّتُوْنا»[١].

فَثَارَ كُلُّ فَرِيْقٍ إلى سِلاحِهِ، ولَبِسُوا اللأْمَةَ ورَكِبُوا الخُيُوْلَ، ولا يَشْعُرُ أحَدٌ مِنْهُم بِمَا وَقَعَ الأمْرُ عَلَيْهِ في نَفْسِ الأمْرِ، وكانَ أمْرُ الله قَدَرًا مَقْدُوْرًا، وَقَامَتِ الحَرْبُ على قَدَمٍ وسَاقٍ!، وتَبَارَزَ الفُرْسَانُ، وجَالَتِ الشُّجْعَانُ، فَنَشِبَتِ الحَرْبُ وتَوَافَقَ الفَرِيْقَانِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ مَعَ عَلِيٍّ عُشْرُونَ ألْفًا، والْتَفَّ على عَائِشَةَ ومَنْ مَعَهَا نَحْوٌ مِنْ ثَلاثِيْنَ ألْفًا، فإنَّا لله وإنَّا إلَيْهِ رَاجِعُوْنَ!، والسَبَئِيَّةُ أصْحَابُ ابْنُ السَّوْدَاءِ (قَبَّحَهُ اللهُ) لا يَفْتَرُوْنَ عَنِ القَتْلِ، ومُنَادِي عَلِيٍّ يُنَادِي : ألا كُفُّوا، ألا كُفُّوا!، فلا يَسْمَعُ أحَدٌ[٢]، فاشْتدَّتِ المَعْرَكَةُ وحَمِيَ الوَطِيْسُ، «وقَدْ كَانَ مِنْ سُنَّتِهِم في هذا اليَوْمِ أنَّهُ لا يُذَفَّفُ (لا يُجْهَزُ عَلَيْهِ) على جَرِيْحٍ، ولا يُتَّبَعُ مُدْبِرٌ، وقَدْ قُتِلَ من هذا خَلْقٌ كَثِيْرٌ جِدًّا»[٣] حَتَّى حَزِنَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أشَدَّ

(١) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٥٠٦-٥٠٧)، و"الكَامِلُ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٢٤٢)، و"البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦١-٢٦٢) و"فتْحُ البارِي" لابنِ حَجَرٍ (١٣/ ٥٦).

(٢) "البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٢).

(٣) السَّابِقُ.

الحُزْنِ، وجَعَلَ يَقُوْلُ لابْنِهِ الحَسَنِ : يا بُنَيَّ لَيْتَ أَبَاكَ ماتَ مُنْذُ عِشْرِيْنَ سَنَةٍ، فَقَالَ لَهُ : يا أَبه، قَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ عَنْ هَذَا!، قال : يا بُنَيَّ إِنِّي لَمْ أَرَى أَنَّ الأَمْرَ يَبْلُغُ هذا!»[1].

* * *

ثُمَّ نَزَلَ بِنَفْسِهِ إِلى مَيْدَانِ المَعْرَكَةِ لإِنْهَاءِ القِتَالِ، «وطَلَبَ طَلْحَةَ والزُّبَيْرَ لِيُكَلِّمَهُمَا فاجْتَمَعُوا حَتى الْتَقَتْ أَعْنَاقُ خُيُولِهِمَا، فَذَكَّرَهُمَا بِمَا ذَكَّرَهُمَا بِهِ فانْتَهَى الأَمْرُ بِرُجُوْعِ الزُّبَيْرِ يَوْمَ الجَمَلِ، وفي أَثْنَاءِ رُجُوْعِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، نَزَلَ وادِيًا يُقَالُ لَهُ : وادِي السِّبَاعِ، فاتَّبَعَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : عَمْرُو بْنُ جُرْمُوْزٍ، فَجَاءَهُ وهو نَائِمٌ فَقَتَلَهُ غِيْلَةً»[2].

وأَمَّا طَلْحَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فإِنَّهُ بَعْدَ «أَنِ اجْتَمَعَ بِهِ عَلِيٌّ فَوَعَظَهُ تَأَخَّرَ فَوَقَفَ في بَعْضِ الصُّفُوْفِ فَجَاءَهُ سَهْمٌ غَرْبٌ فَوَقَعَ في رُكْبَتِهِ (وَقِيْلَ في رَقَبَتِهِ والأَوَّلُ أَشْهَرُ)، فانْتَظَمَ السَّهْمُ رِجْلَه مَعَ فَرَسِهِ فَجَمَحَتْ بِهِ الفَرَسُ، وجَعَلَ يَقُوْلُ : إِليَّ عِبَادَ اللهِ، إِليَّ عِبَادَ اللهِ، فأَدْرَكَهُ مَوْلىً لَهُ

---

(١) "البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٢).

(٢) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرِ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٥٣٥)، و"البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٤)، و"الرِّيَاضُ النَّضِرَةُ في مَنَاقِبِ العَشَرَةِ" للمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٢٨٨)

فَرِكَبَ ورَاءهُ فأدْخَلَهُ البَصْرَةَ، فَمَاتَ بِدَارٍ فيها، ويُقَالُ : إنَّه مَاتَ بالمَعْرَكَةِ»[١].

وأمَّا عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «أقَامَ بِظَاهِرَةِ البَصْرَةِ ثلاثًا، ثمَّ صَلَّى عَلَى القَتْلَى مِنَ الفَرِيْقَيْنِ ... ثمَّ جَمَعَ ما وَجَدَ لأصْحَابِ عَائِشَةَ في المُعَسْكَرِ، وأمَرَ بِهِ أنْ يُحْمَلَ إلى مَسْجِدِ البَصْرَةِ؛ فَمَنْ عَرَفَ شَيْئًا هُوَ لأهْلِهِم فلْيَأخُذَهُ، إلاَّ سِلاحًا كَانَ في الخَزَائِنِ عَلَيْهِ سِمَةُ السُّلْطَانِ»[٢].

«ولَمَّا أرَادَتْ أمُّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةُ الخُرُوْجَ مِنَ البَصْرَةِ بَعَثَ إلَيْهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِكُلِّ ما يَنْبَغِي مِنْ مَرْكَبٍ وَزَادٍ ومَتَاعٍ وغَيْرِ ذَلِكَ، وأذِنَ لِمَنْ نَجَا مِمَّنْ جَاءَ في الجَيْشِ مَعَهَا أنْ يَرْجِعَ إلاَّ أنْ يُحِبَّ المُقَامَ، واخْتَارَ لَهَا أرْبَعِيْنَ امْرَأةً مِنْ نِسَاءِ أهْلِ البَصْرَةِ المَعْرُوْفَاتِ، وسَيَّرَ مَعَهَا أخَاهَا مُحَمَّدَ بْنَ أبي بَكْرٍ ، فَلَمَّا كان اليَوْمُ الَّذِي ارْتَحَلَتْ فِيْهِ ، جَاءَ عَلِيٌّ

---

(١) "البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٧٠،٢٦٤) ، و"الرِّيَاضُ النَّضِرَةُ في مَنَاقِبِ العَشَرَةِ" للمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٢٦٦) .

(٢) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٥٣٨)، و"البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٧) .

فَوَقفَ على البَابِ، وحَضَرَ النَّاسُ وخَرَجَتْ مِنَ الدَّارِ[1] في الهَوْدَجِ فَوَدَّعَتِ النَّاسَ، ودَعَتْ لَهُم، وقَالَتْ : يابَنِيَّ لا يَعْتَبْ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ إنَّهُ واللهِ ما كانَ بَيْنِي وبَيْنَ عَلِيٍّ في القَدِيْمِ إلاَّ ما يَكُوْنُ بَيْنَ المَرْأةِ وأحْمَائِهَا.

فَقَال عَلِيٌّ : صَدَقَتْ واللهِ ما كان بَيْنِي وبَيْنَهَا إلاَّ ذَاكَ، وإنَّهَا لَزَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وسَارَ عَلِيٌّ مَعَهَا مُوَدِّعًا ومُشَيِّعًا أمْيَالاً، وسَرَّحَ بَنِيْهِ مَعَهَا بَقِيَّةَ ذَلِكَ اليَوْمِ، وكان يَوْمَ السَّبْتِ مُسْتَهَلَّ رَجَبٍ سَنَةَ سِتٍّ وثَلاثِيْنَ، وقَصَدَتْ في مَسِيْرِهَا ذَلِكَ إلى مَكَّةَ، فأقَامَتْ بِهَا إلى أنْ حَجَّتْ عامَهَا ذَلِكَ ثُمَّ رَجَعَتْ إلى المَدِيْنَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا"[2].

***

ومِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ بِشَأنِ مَوْقِعَةِ الجَمَلِ تَبَيَّنَ أنَّ القِتَالَ وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِيْمَا بَيْنَهُم كان بِدُوْنِ قَصْدٍ مِنْهُم ولا اخْتِيَارٍ، وأنَّ حَقِيْقَةَ المُؤَامَرَةِ الَّتي قَامَ بِهَا قَتَلَةُ عُثْمَانَ خَفِيَتْ على كِلا الفَرِيْقَيْنِ حتَّى ظَنَّ كُلٌّ مِنْهُمَا أنَّ الفَرِيْقَ الآخَرَ قَصَدَهُ بالقِتَالِ .

---

(١) هي دَارُ عَبْدِ اللهِ بنِ خَلَفٍ الخُزَاعِيِّ، وهي أعْظَمُ دَارٍ كانَتْ في البَصْرَةِ، انْظُرْ "تارِيْخَ الطَّبَرِيِّ" (٤/ ٥٣٩)، و"البِدَايَة والنِّهايَة" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٧) .

(٢) "البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٦٨ – ٢٦٩) .

وقَدْ وَضَّحَ حَقِيْقَةَ هَـذِهِ المُـؤَامَرَةِ العَلاَّمَـةُ ابْـنُ حَـزْمٍ، وشَـيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمَا اللهُ، وغَيْرُهُمَا مِنَ المُحَقِّقِيْنَ مِنْ أهْلِ العِلْمِ .

قَالَ أبُوْ مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ رَحِمَـــهُ اللهُ : «وأمَّـا أهْـلُ الجَمَـلَ فَـمَا قَصَدُوا قَطُّ قِتَالَ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ، ولا قَصَدَ عَلِيٌّ رِضْوَانُ اللهِ عليْهِ قِتَالَهُم، وإنَّمَا اجْتَمَعُوا بالبَصْرَةِ لِلنَّظَرِ في قَتَلَةِ عُثْمَانَ رِضْـوَانُ اللهِ عَلَيْـهِ، وإقَامَةِ حَقِّ اللهِ تعَالى فِيْهِم، وتَسَرَّعَ الخَائِفُوْنَ عَلَى أنفُسِهِم أخْذَ حَدِّ اللهِ تَعَالى مِنْهُم، وكَانُوْا أعْدَادًا عَظِيْمَةً يَقْرُبُوْنَ مِنَ الأُلُوْفِ، فأثَارُوا القِتَـالَ خِفْيَةً حتَّى اضْطَرَّ كُلُّ واحِدٍ مِنَ الفَرِيْقَيْنِ إلى الـدِّفَاعِ عَـنْ أنْفُسِـهِم إذْ رَأوْا السَّيْفَ قَدْ خَالَطَهُم»(١).

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ : « لَمْ يَكُنْ يَـوْمَ الجَمَـلِ لِهَـؤلاءِ (الصَّــحَابَةِ) قَصْـدٌ في القِتَـالِ، ولَكِـنْ وَقَـعَ الاقْتِتَـالُ بِغَـيْرِ اخْتِيَارِهِم، فإنَّهُ لَمَّا تَرَاسَلَ عَلِيٌّ وطَلْحَةُ والزُّبَيْرُ وقَصَدُوا الاتِّفَـاقَ عـلى المَصْلَحَةِ، وأنَّهُم إذَا تَمَكَّنُوا طَلَبُوا قَتَلَةَ عُثْمَانَ أهْلَ الفِتْنَةِ، وكان عَلِيٌّ غيرَ رَاضٍ بِقَتْلِ عُثْمَانَ، ولا مُعِيْنَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ يَحْلِـفُ، فَيَقُـوْلُ : «واللهُ مـا

(١) "الإحْكَامُ في أُصُوْلِ الأحْكَامِ" لابنِ حَزْمٍ (٢/ ٨٥) .

قَتَلْتُ عُثْمَانَ، ولا مَالأْتُ على قَتْلِهِ»[١]، وهو الصَّادِقُ البَارُّ في يَمِيْنِهِ، فَخَشِيَ القَتَلَةُ أنْ يَتَّفِقَ عَلِيٌّ مَعَهُم عَلَى إمْسَاكِ القَتَلَةِ، فَحَمَلُوا دَفْعًا عَنْ أنْفُسِهِم فَظَنَّ عَلِيٌّ أنَّهُم حَمَلُوا عَلَيْهِ، فَحَمَلَ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، فَوَقَعَتِ الفِتْنَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِم»[٢].

فَهَكَذا سَعَى قَتَلَةُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بإذْكَاءِ نَارِ الفِتْنَةِ ، وأشْعَلُوا القِتَالَ بَيْنَ عَلِيٍّ ومَنْ مَعَهُ ، وبَيْنَ عَائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ ومَنْ مَعَهُم ، دُوْنَ أنْ يَفْطَنَ لِذَلِكَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم وأرْضَاهُم .

❑❑❑

---

(١) انظر "المُصَنَّفَ" لابنِ أبي شَيْبَةَ (١٥/ ٢٠٨-٢٠٩)، و"المُصَنَّفَ" لعَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيِّ (١١/ ٤٥٠)، و"المُسْتَدْرَكَ" للحَاكِمِ (٣/ ٩٥) .

(٢) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٢/ ١٨٥) .

خُلاصَةُ ما جَاءَ في مَوْقعَةِ الجَمَلِ

١ـ أنَّ ذَهَابَ عَائِشَةَ ومَنْ مَعَهَا إلى البَصْرَةِ كان لأجْلِ الإصْلاحِ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ، وَهُوَ أخْذُ القَصَاصِ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

٢ـ أنَّ عَائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرَ لم يَدَّعُوْا الخِلافَةَ لأحَدٍ مِنْهُم، ولم يُنَازِعُوْا عَلِيًّا في خِلافَتِه .

٣ـ أنَّ الصُّلْحَ حَصَلَ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ، وهو أخذُ القَصَاصِ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

٤ـ أنَّ القِتَالَ دَارَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمَنْ مَعَهُ، وبَيْنَ عَائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ دُوْنَ عِلْمٍ مِنْهُم جَمِيْعًا.

٥ـ أنَّ أصْحَابَ الفِتْنَةِ مِنَ الثُّوَّارِ والأعْرَابِ هُمُ الَّذِيْنَ أنْشَبُوا الحَرْبَ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ، هُرُوْبًا مِنْ أخْذِ القَصَاصِ مِنْهُم .

٦ـ أنَّ القِتَالَ دَارَ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ ظَنًّا مِنْهُمَا أنَّ الوَاحِدَ مِنْهُما يَدْفعُ عَنْهُ صَوْلَةَ الآخَرِ .

٧ـ أنَّ الصَّحَابَةَ جَمِيْعًا لم يُشَارِكْ أحَدٌ مِنْهُم في قِتَالِ الجَمَلِ البَتَّةَ .

٨ـ أنَّ الحَرْبَ ابْتَدَأتْ وانْتَهَتْ وقُلُوْبُ الصَّحَابَةِ مُؤْتَلِفَةٌ مُتَحَابَّةٌ في الله تَعَالى، مَتَرَاضِيَةٌ مُتَرَاحِمَةٌ فِيْمَا بَيْنَهَا .

❑ ❑ ❑

مَوْقعَةُ صِفِّيْنَ[1]

صِفِّيْنُ : مَوْضِعٌ بِقُرْبِ الرِّقَةِ على شَاطِئِ الفُرَاتِ مِنَ الجَانِبِ الغَرْبِي بَيْنَ الرِّقَةِ وبالِسَ .

وفِيْهِ كانَتْ مَوْقِعَةُ صِفِّيْنَ الَّتي دَارَتْ رَحَاها بَيْنَ أهْلِ العِرَاقِ مِنْ أصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبَيْنَ أهْلِ الشَّامِ مِنْ أصْحَابِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ في شَهْرِ صَفَرَ سَنَةَ (٣٧هـ) .

وذَلِكَ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا فَرَغَ مِنْ وَقْعَةِ الجَمَلِ، ودَخَلَ البَصْرَةَ، وشَيَّعَ أُمَّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها لَمَّا أرَادَتِ الرُّجُوْعَ إلى مَكَّةَ، ثمَّ سَارَ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوْفَةِ فَدَخَلَهَا، وكان في نِيَّتِهِ أنْ يَمْضِيَ لِيُرْغِمَ أهْلَ الشَّامِ على الدُّخُوْلِ في طَاعَتِهِ كَما كان في نِيَّةِ مُعَاوِيَةَ ألاَّ يُبَايِعَ حتَّى يُقَامَ الحَدُّ على قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أو يُسَلِّمُوا إلَيْهِ

---

(١) انظر مَوْقِعَةَ صِفِّيْنَ "تَارِيْخَ خَلِيْفَةَ" (١٩١ ـ ١٩٧)، و"تَارِيخَ اليَعْقُوْبِي" (٢/ ١٨٤) و"تَارِيخَ الطَّبَرِيِّ" (٤/ ٥٦١)، و"مُرُوْجَ الذَّهَبِ" للمَسْعُوْدِيِّ (٢/ ٣٨٤) و"البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٥٣)، و"تَارِيخَ ابنِ خُلْدُوْنٍ" (٢/ ١٦٩)، و"مُعْجَمَ البُلْدَانِ" للحَمَوِيِّ (٣/ ٤١٤ـ٤١٥) .

لِيَقْتُلَهُم، ولَمَّا دَخَلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الكُوْفَةَ شَرَعَ في مُرَاسَلَةِ مُعَاوِيَةَ ابنِ أَبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَقَدْ بَعَثَ إِلَيْهِ جَرِيْرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيَّ، ومَعَهُ كِتَابٌ أَعْلَمَهُ فِيْهِ باجْتِمَاعِ المُهَاجِرِيْنَ والأَنْصَارِ على بَيْعَتِهِ، ودَعَاهُ فِيْهِ إلى الدُّخُوْلِ فِيْمَا دَخَلَ فِيْهِ النَّاسُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَيْهِ جَرِيْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَعْطَاهُ الكِتَابَ فَطَلَبَ مُعَاوِيَةُ عَمْرَو بْنَ العَاصِ ورُؤُوْسَ أَهْلِ الشَّامِ، فاسْتَشَارَهُم فأَبَوْا أَنْ يُبَايِعُوا حَتَّى يَقْتُلَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ، أو أَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِم قَتَلَةَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَرَجَعَ جَرِيْرٌ إلى عَلِيٍّ فأَخْبَرَهُ بِمَا قَالُوا[١].

«ومَكَثَ عَلِيٌّ يَوْمَيْنِ لا يُكَاتِبُ مُعَاوِيَةَ، ولا يُكَاتِبُهُ مُعَاوِيَةُ، ثُمَّ دَعَا عَلِيٌّ بَشِيْرَ بْنَ عَمْرٍو الأَنْصَارِيَّ وسَعِيْدَ بْنَ قَيْسٍ الهَمْدَانِيَّ، وشَبْثَ بنَ رِبْعِيٍّ التَّمِيْمِيَّ فَقَالَ لَهُم: ائْتُوا هذا الرَّجُلَ (مُعَاوِيَةَ) فادْعُوْهُ إلى الطَّاعَةِ والجَمَاعَةِ، واسْمَعُوا ما يَقُوْلُ لَكُم: فَلَمَّا دَخَلُوا على مُعَاوِيَةَ جَرَى بَيْنَهُ وبَيْنَهُم حِوَارٌ لَمْ يُوصِلْهُم إلى نَتِيجَةٍ فَمَا كان مِنْ مُعَاوِيَةَ إلاَّ أَنْ أَخْبَرَهُم أَنَّهُ مُصَمِّمٌ على القِيَامِ بِطَلَبِ دَمِ عُثْمَانَ الَّذي قُتِلَ مَظْلُومًا»[٢].

(١) انظر "تَارِيْخ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٥٧٣)، و"الكَامِلَ" لابنِ الأَثِيْرِ (٣/ ٢٨٥-٢٨٦)، و"البِدَايَةَ والنِّهَايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٨٠).

(٢) انْظُرْ السَّابِقَ.

ولَمَّا رَجَعَ أُوْلَئِكَ النَّفَرُ إلى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخْبَرُوهُ بِجَوَابِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَهُم، وأنَّهُ لَنْ يُبَايعَ حَتَّى يَقْتُلَ القَتَلَةَ، أو يُسْلِمَهُم، عِنْدَ ذَلِكَ نَشَبَتِ الحَرْبُ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ ... فَعِنْدَ ذَلِكَ رَفَعَ أهْلُ الشَّامِ المَصَاحِفَ فَوْقَ الرِّمَاحِ، وقالُوا : هذا بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ، قَدْ فَنَى النَّاسُ فَمَنْ لِثُغُورِ أهْلِ الشَّامِ بَعْدَ أهْلِ الشَّامِ ؟، ومَنْ لِثُغُوْرِ العِرَاقِ بَعْدَ أهْلِ العِرَاقِ؟، فلَمَّا رَأَى النَّاسُ المَصَاحِفَ قَدْ رُفِعَتْ قالُوا : نُجِيْبُ إلى كِتَابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، ونُنِيْبُ إلَيْهِ»[1]، ولَمَّا رُفِعَتِ المَصَاحِفُ فَوْقَ الرِّمَاحِ تَوَقَّفَتِ الحَرْبُ ... فَتَمَّ الاتِّفَاقُ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ على التَّحْكِيْمِ بَعْدَ انتِهَاءِ مَوْقِعَةِ صِفِّيْنَ، وهو أنْ يُحَكِّمَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا رَجُلاً مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ يَتَّفِقَ الحَكَمَانِ على مَا فِيْهِ مَصْلَحَةُ المُسْلِمِيْنَ، فَوَكَّلَ مُعَاوِيَةُ عَمْرَو بْنَ العَاصِ، ووكَّلَ عَلِيٌّ أبا مُوْسَى الأشْعَرِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم جَمِيْعًا، ثُمَّ أخَذَ الحَكَمَانِ مِنْ عَلِيٍّ ومُعَاوِيَةَ ومِنَ الجُنْدَيْنِ العُهُوْدَ والمَوَاثِيْقَ أنَّهُمَا آمِنَانِ على أنْفُسِهِمَا وأهْلِهِمَا، والأمَّةُ لَهُمَا أنْصَارٌ على الَّذِي يَتَقَاضَيَانِ عَلَيْهِ، وعلى المُؤْمِنِيْنَ والمُسْلِمِيْنَ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ كِلَيْهِمَا عَهْدُ اللهِ، ومِيْثَاقُهُ

(١) انظر "تَارِيْخَ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٤/ ٥٧٤-٥٧٥)، و"الكَامِلَ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٢٨٦-٢٨٧)، و"البِدَايَةَ والنِّهَايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٨٠-٢٨١).

أَنَّهُمَا على ما في ذَلِكَ الكِتَابِ، وأَجَّلا القَضَاءَ إلى رَمَضَانَ، وإنْ أحَبَّا أنْ يُؤَخِّرَا ذَلِكَ فَعَلى تَرَاضٍ مِنْهُمَا[١].

فَلَمَّا اجْتَمَعَ الحَكَمَانِ وتَرَاوَضَا على المَصْلَحَةِ لِلمُسْلِمِيْنَ، ونَظَرَا في تَقْدِيْرِ الأمُوْرِ، ثُمَّ اتَّفَقَا على أنْ يَكُوْنَ الفَصْلُ في مَوْضُوْعِ النِّزَاعِ بَيْنَ عَلِيٍّ ومُعَاوِيَةَ يَكُوْنُ لأعْيَانِ الصَّحَابَةِ الَّذِيْنَ تَوَفَّى رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَهو رَاضٍ عَنْهُم، هَذا ما اتَّفَقَ عَلَيْهِ الحَكَمَانِ فِيْمَا بَيْنَهُمَا لا شَيْءَ سِوَاهُ[٢]!

قَالَ ابنُ كَثِيْرٍ: «والحَكَمَانِ كانَا مِنْ خِيَارِ الصَّحَابَةِ، وهُمَا: عَمْرُو ابنُ العَاصِ السَّهْمِيُّ (مِنْ جِهَةِ أهْلِ الشَّامِ)، والثَّاني: أبُوْ مُوْسَى عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ الأشْعَرِيُّ (مِنْ جِهَةِ أهْلِ العِرَاقِ) وإنَّمَا نُصِّبَا لِيُصْلِحَا بَيْنَ النَّاسِ، ويَتَّفِقَا على أمْرٍ فِيْهِ رِفْقٌ بالمُسْلِمِيْنَ، وحَقْنٌ لِدِمَائِهِم وكَذَلِكَ وَقَعَ»[٣].

---

(١) انظر "تَارِيْخَ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرِ الطَّبَرِيِّ (٥/ ٤٨-٤٩)، و"الكَامِلَ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٣١٦-٣١٨)، و"البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٩٨-٢٩٩).

(٢) "البِدَايَةُ والنِّهايَةُ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٣٠٢-٣٠٩)، و"الأُمَمُ والمُلُوْكُ" للطَّبَرِيِّ (٥/ ٦٧)، و"الكَامِلُ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٣٢٩).

(٣) انْظُرْ "البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٦/ ٢٤٥).

وإذَا كَانَ قَرَارُهُمَا الَّذي اتَّفَقَا عَلَيْهِ لم يَتِمَّ فَمَا في ذَلِكَ تَقْصِيْرٌ مِنْهُمَا!؛ لأنَّهُمَا قَدْ قَامَا بِمُهِمَّتِهِمَا بِحَسَبِ ما أدَّاهُ إلَيْهِ اجْتِهَادُهُمَا واقْتِنَاعُهُمَا، ولَوْ لم تُكَلِّفْهُمَا الطَّائِفَتَانِ مَعًا بأدَاءِ هذه المُهِمَّةِ لَمَا تَعَرَّضَا لَهَا ولا أبْدَيا رَأيًا فِيْهَا، فَرَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وعَنْ بَقِيَّةَ الصَّحَابَةِ أجْمَعِيْنَ !

❑❑❑

تَحْقِيْقُ قِصَّةِ الحَكَمَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما

أَمَّا مَا يَذْكُرُهُ المُؤَرِّخُوْنَ مِنْ أَنَّ الحَكَمَيْنِ لَمَّا اجْتَمَعَا بِأَذْرُحَ مِنْ دُوْمَةِ الجَنْدَلِ[١]، وتَفَاوَضَا على أَنْ يَخْلَعَا الرَّجُلَيْنِ (عَلِيًّا، ومُعَاوِيَةَ)، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ لأَبِي مُوْسَى : اسْبِقْ بالقَوْلِ، فتَقَدَّمَ فقَالَ : إِنِّي نَظَرْتُ فَخَلَعْتُ عَلِيًّا عَنِ الأَمْرِ، ويَنْظُرُ المُسْلِمُوْنَ لأَنْفُسِهِم كَمَا خَلَعْتُ سَيْفِي هذا مِنْ عُنُقِي، وأَخْرَجَهُ مِنْ عُنُقِهِ فَوَضَعَهُ في الأَرْضِ، وقَامَ عَمْرُو فَوَضَعَ سَيْفَهُ في الأَرْضِ، وقَالَ : إِنِّي نَظَرْتُ فأَثْبَتُّ مُعَاوِيَةَ في الأَمْرِ : كَمَا أُثْبِتُ سَيْفِي هذا في عَاتِقِي وتَقَلَّدَهُ، فأَنْكَرَ أَبُو مُوْسَى !، فقَالَ عَمْرٌو: كَذَلِكَ اتَّفَقْنَا، وتَفَرَّقَ الجَمْعُ على ذَلِكَ مِنَ الاخْتِلافِ[٢].

---

(١) أَذْرُحُ : بَلَدٌ في أَطْرافِ الشَّامِ، ودُوْمَةُ الجَنْدَلِ : اسمُ مَكَانٍ على سَبْعِ مَرَاحِلَ مِنْ دِمِشْقَ، انظر "مُعْجَمَ البُلْدَانِ" لياقُوْتَ الحَمَوِيِّ (١/ ١٧٤)، (٢/ ٤٨٦) .

(٢) انظر "العَوَاصِمَ من القَوَاصِمِ" لابنِ العَرَبِيِّ (١٧٤ – ١٧٦)، و"الأُمَمَ والمُلُوْكَ" للطَّبَرِيِّ (٥/ ٧١)، و"الكَامِلَ" لابنِ الأَثِيْرِ (٣/ ٣٣٢ – ٣٣٣)، و"البِدَايَةَ والنِّهَايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٣٠٩ – ٣١٠)، و"مُرُوْجَ الذَّهَبِ" للمَسْعُوْدِيِّ (٢/ ٦٨٤ – ٦٨٥) .

فَهَذِهِ الحِكَايَةُ وما يَشْبَهُهَا مِنَ اخْتِلاقِ أهْلِ الأهْوَاءِ والبِدَعِ الَّذِيْنَ لا يَعْرِفُوْنَ قَدْرَ أبي مُوْسَى وعَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ومَنْزِلَتَهُمَا في الإسْلامِ !

***

قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابنُ العَرَبِيُّ مُبيِّنًا كَذِبَ هذه القِصَّةِ : «هذا كُلُّهُ كَذِبٌ صُرَاحٌ ما جَرَى مِنْهُ حَرْفٌ قَطُّ، وإنَّما هُوَ شَيْءٌ أخْبَرَ عَنْهُ المُبْتَدِعَةُ، ووضَعَتْهُ التَّارِيْخِيَّةُ (القَصَّاصُوْنَ) لِلْمُلُوكِ، فتَوَارَثَهُ أهْلُ المُجَانَةِ والجَهَارَةِ بِمَعَاصِي اللهِ والبِدَعِ»(١).

ولم يَكْتَفِ الوَاضِعُوْنَ مِنْ أهْلِ التَّارِيْخِ بِهَذا ؛ بَلْ وَسَمُوا الحَكَمَيْنِ بِصِفَاتٍ مَرْذُوْلَةٍ هَزِيْلَةٍ يتَّخِذُوْنَ مِنهَا وَسِيْلَةً لِلتَّفَكُّهِ والتَّنَدُّرِ !

فقَدْ وَصَفُوا عَمْرَو بْنَ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : بأنَّهُ كان صَاحِبَ غَدْرٍ وخِدَاعٍ، ووصَفُوا أبا مُوْسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّهُ كان أبْلَهًا، ضَعِيْفَ الرَّأيِ، مَخْدُوْعًا في القَوْلِ، كما وصَفُوْهُ بأنَّهُ كان على جَانِبٍ كَبِيْرٍ مِنَ الغَفْلَةِ(٢).

---

(١) "العَوَاصِمُ مِنَ القَوَاصِمِ" لابنِ العَرَبِيِّ (١٧٧) .

(٢) انظر "الأُمَمَ والمُلُوْكَ" للطَّبَرِيِّ (٥/ ٧٠)، و"الكَامِلَ" لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٣٣٢ – ٣٣٣)، و"مُرُوْجَ الذَّهَبِ" للمَسْعُوْدِيِّ (٢/ ٦٨٤ – ٦٨٥) .

ونَخْتِمُ كلامَنَا بِمَا قَالَهُ نَاصِرُ الشَّيْخُ: «وكُلُّ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في هذا المَبْحَثِ عَنْ مَوْقِعَتَيْ (الجَمَلِ وصِفِّيْنَ)، وقَضِيَّةِ التَّحْكِيْمِ : هو اللائِقُ بِمَقَامِ الصَّحَابَةِ فَهُوَ خَالٍ مِمَّا دَسَّهُ الشِّيعَةُ الرَّافِضَةُ وغَيْرُهُم على الصَّحَابَةِ في تِلْكَ المَوَاطِنِ مِنَ الحِكَايَاتِ المُخْتَلَقَةِ، والأحَادِيْثِ المَوْضُوْعَةِ وممَّا يَعْجَبُ لَهُ الإنْسَانُ أنَّ أعْدَاءَ الصَّحَابَةِ إذا دُعُوا إلى الحَقِّ أعْرَضُوا عَنْهُ، وقالُوا : لَنَا أخْبَارُنا ولَكُمْ أخْبَارُكُمْ، ونَحْنُ حِيْنَئِذٍ نَقُوْلُ لَهُم كَمَا قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٥٥﴾ »[1].

والحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ

❏❏❏

(١) "عَقِيْدَةُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ في الصَّحَابَةِ" لنَاصِرِ الشَّيْخِ (٢/ ٧٢٦).

سَبَبُ القِتَالِ بَيْنَ عَلِيٍّ ومُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

وقَبْلَ الخُرُوْجِ مِنْ مَوْقِعَةِ (صِفِّيْنَ) أحْبَبْنا أنْ نَرُدَّ على مَنْ سَاوَى بَيْنَ قِتَالِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِلْخَوَارِجِ بِقِتَالِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَمَنْ مَعَهُ!

فَهَذَا ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ يُبَيِّنُ لَنَا البَوْنَ الفَارِقَ بَيْنَ القِتَالَيْنِ بِقَولِهِ : «وأمَّا أمْرُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَبِخِلافِ ذَلِكَ، ولم يُقَاتِلْهُم عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لامْتِنَاعِهِ مِنْ بَيْعَتِهِ؛ لأنَّهُ كان يَسَعُهُ في ذَلِكَ ما وَسِعَ ابنَ عُمَرَ وَغَيْرَهُ[1]، لَكِنْ قاتَلَهُ لامْتِنَاعِهِ مِنْ إنْفَاذِ أوَامِرِهِ في جَمِيْعِ أرْضِ الشَّامِ، وهو الإمَامُ الوَاجِبُ طَاعَتُهُ، فَعَلِيٌّ المُصِيْبُ في هذا، ولم يُنْكِرْ مُعَاوِيَةُ قَطُّ فَضْلَ عَلِيٍّ واسْتِحْقَاقَهُ الخِلافَةَ، لَكِنَّ اجْتِهَادَهُ أدَّاهُ إلى أنْ

---

(١) كَانَتْ عَادَةُ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أنَّه لا يُبَايِعُ أحَدًا في حَالِ الاخْتِلافِ، وكَانَ يُبَايِعَ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الكَلِمَةِ، وهُوَ ما أخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بنُ سُفْيَانَ في "تَارِيْخِه" عَنِ ابنِ عُمَرَ أنَّه قَالَ: "ما كُنْتُ لأعْطِيَ بَيْعَتِي في فُرْقَةٍ، ولا أمْنَعُها مِنْ جَمَاعَةٍ" ذَكَرَه ابنُ حَجَرٍ في "فَتْحِ البَارِي" (١٣/ ١٩٥).

رَأى تَقْدِيْمَ أَخْذِ القَوْدِ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على البَيْعَـةِ، ورَأى نَفْسَهُ أحَقَّ بِطَلَبِ دَمِ عُثْمَانَ»

إلى أنْ قَالَ «فَلَمْ يَطْلُبْ مُعَاوِيَةُ إلاَّ ما كانَ لَهُ مِنَ الحَقِّ أنْ يَطْلُبَهُ، وأصَابَ في ذَلِكَ الأثَرِ الَّذِي ذَكَرْنا وإنَّمَا أخْطَأَ في تَقْـدِيْمِهِ ذَلِـكَ عـلى البَيْعَةِ فَقَطْ، فَلَهُ أجْرُ الاجْتِهَادِ في ذَلِكَ، ولا إثْمَ عَلَيْـهِ فِـيْمَا حُـرِمَ مِـنَ الإصَابَةِ كَسَائِرِ المُخْطِئِيْنَ في اجْتِهَادِهِم الَّـذِيْنَ أخْـبَرَ الرَّسُـوْلُ ﷺ : أنَّ لَهُم أجْرًا واحِدًا، ولِلْمُصِيْبِ أجْرَانِ – إلى أنْ قَالَ – وقَدْ عَلِمْنا أنَّ مَنْ لَزِمَهُ حَقٌّ واجِبٌ وامْتَنَعَ مِنْ أدَائِهِ وقَاتَلَ دُوْنَهُ فإنَّهُ يَجِبُ على الإمَامِ أنْ يُقَاتِلَهُ، وإنْ كـان مِنَّـا، ولَـيْسَ ذَلِـكَ بِمُـؤَثِّرٍ في عَدَالَتِـهِ وفَضْـلِهِ، ولا بِمُوجِبٍ لَهُ فِسْقًا؛ بَلْ هُوَ مأجُوْرٌ لاجْتِهَادِهِ ونِيَّتِهِ في طَلَبِ الخَيْرِ، فبِهذا قَطَعْنَا على صَوَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصِحَّةِ إمَامَتِـهِ، وأنَّـهُ صَـاحِبُ الحَقِّ، وأنَّ لَـهُ أجْـرَيْنِ أجْـرُ الاجْتِهَـادِ، وأجْـرُ الإصَـابَةِ، وقَطَعْنـا أنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومَنْ مَعَـهُ مُخْطِئُـوْنَ مُجْتَهِـدُوْنَ مَـأجُوْرُوْنَ أجْـرًا واحِدًا»[1].

(١) "الفِصَلُ في المِلَلِ والنِّحَلِ" لابنِ حَزْمٍ (٤/ ١٥٩ – ١٦١)، و"تَفْسِيْرُ القُرْآنِ العَظِيْمِ" لابنِ كَثِيْرٍ (٤/ ٣٠٦).

فابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ يُقَرِّرُ في كَلامِهِ هذا أنَّ النِزَاعَ الَّذِي كان بَيْنَ عَلِيٍّ ومُعَاوِيَةَ إنَّما هو في شَأنِ قَتَلَةِ عُثْمَانَ، ولَيْسَ اخْتِلافًا على الخِلافَةِ، إذْ أنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يُنْكِرْ فَضْلَ عَلِيٍّ واسْتِحْقَاقِهِ لِلْخِلافَةِ، وإنَّما امْتَنَعَ عَنِ البَيْعَةِ حَتى يُسَلِّمَهُ القَتَلَةَ، أو يَقْتُلَهُم، وكان عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَسْتَمْهِلُهُ في الأمْرِ حَتى يَتَمَكَّنَ هو بأخْذِ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

***

ورَحِمَ اللهُ مُعَاوِيَةَ إذْ لم يَمْلِكْ عَيْنَهُ مِنَ البُكَاءِ؛ عِنْدَمَا جَاءَهُ الخَبَرُ بِمَوْتِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!؛ فَقِيْلَ لَهُ في ذَلِكَ، فقال : «وَيْحَكُمْ! إنَّمَا أبْكِي لِمَا فَقَدَ النَّاسُ مِنْ حِلْمِهِ، وعِلْمِهِ، وفَضْلِهِ، وسَوَابِقِهِ، وخَيْرِهِ»[1].

❑❑❑

---

(١) انظر "البِدَايَةَ والنِّهَايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (١١/ ١٢٩).

خُلاصَةُ ما جَاءَ في صِفِّيْنَ

١ـ أنَّ مُعَاوِيَةَ بنَ أبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يُقَاتِلْ أو يُنَازِعْ عَلِيًّـا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على خِلافَةٍ، أو أفْضَلِيَّةٍ قَطُّ .

٢ـ أنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يُعْـطِ عَلِيًّـا رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ البَيْعَةَ حتَّى يَقْتُلَ قَتَلَةَ عُثْمانَ، أو يُسَلِّمَهُم إلَيْهِ .

٣ـ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يُقْدِمْ على القِتَالِ حَتَّى أمْهَلَ مُعَاوِيَـةَ عَسَـاهُ يَرْضَى بِتَقْدِيْمِ البَيْعَةِ أوَّلاً على أخْذِ الحَدِّ منَ القَتَلَةِ .

٤ـ أنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أبي سُـفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ اجْتَهَـدَ في تَـأْخِيْرِ البَيْعَـةِ، وتَقْدِيْمِ أخْذِ القَصَاصِ مِنَ القَتَلَةِ ولِلْمُجْتَهِدِ أجْرُهُ!، وحَسْبُنَا أنَّ مُعَاوِيَةَ مِنْ أهْلِ الاجْتِهَادِ، مَعَ ما عِنْـدَهُ مِـنْ صِـدْقِ نِيَّـةٍ، وبَـذْلِ وُسْعٍ فِيْما أقْدَمَ عَلَيْهِ .

٥ـ أنَّ ما قِيْلَ في شَأنِ التَّحْكِيْمِ بِأنَّ عَمْرَو بْنَ العَاصِ مَكَرَ بأبي مُوْسَـى الأشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، كُلُّهُ كَذِبٌ وإفْكٌ شَرْعًا وعَقْلاً، وَهُـوَ مِنْ دَسَائِسِ الشِّيعَةِ الكَذَبَةِ، وغَفْلَةِ القَصَّاصِيْنَ !

❑ ❑ ❑

الفَصْلُ الثَّاني
عَدَدُ الصَّحَابَةِ الَّذِيْنَ حَضَرُوا الفِتْنَةَ

أمَّا عَدَدُ الصَّحَابَةِ الذِيْنَ حَضَرُوا أيَّامَ الفِتْنَةِ (الجَمَلِ وصِفَّيْنَ) فَهُوَ قَلِيْلٌ جِدًّا، لا يَكَادُوْنَ يَتَجَاوَزُوْنَ الثَّلاثِيْنَ قَطْعًا، وهم أيْضًا مَعَ حُضُورِهِم هذا لم يُقَاتِلْ مِنْهُم أحَدٌ ابْتِدَاءً، أمَّا أكَابِرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنِ الجَمِيْعِ فَلَمْ يَدْخُلُوا في فِتْنَةٍ قَطُّ[1]!

وعَلى هَذَا؛ نَدْفَعُ كَثِيْرًا ممَّا هو مَوْجُوْدٌ في كُتُبِ التَّارِيْخِ المُعْتَمَدِ منها أو المُنْتَقَدِ، أو ممَّا يَتَنَاقَلُهُ النَّاسُ على ألْسِنَتِهِم، أو في مجَالِسِهِم : أنَّ القِتَالَ كان بَيْنَ جُمْهُوْرِ الصَّحَابَةِ !

* * *

---

(١) مِنَ المُقَرَّرِ عِنْدَ أهْلِ السُّنةِ والجَماعَةِ : أنَّ أحَدًا مِنَ الصَّحَابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم لَمْ يَدْخُلْ في بِدْعَةٍ، أو فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ بدَافِعِ الهَوَى، أو الفَسَادِ، أو حُبِّ الدُّنيا كَلاَّ؛ اللَّهُمَّ ما كَانَ مِنْ تَأوِيْلٍ واجْتِهَادٍ كما هُو ظَاهِرُ مَعْرَكَتَيْ (الجَمَلِ، وصِفِّيْنَ)، فَهُم قَطْعًا بَيْنَ أجْرَيْنِ أو أجْرٍ !

نَعَمْ؛ إنَّ أيَّامَ الفِتْنَةِ في الصَّدْرِ الأوَّلِ إذا أُطْلِقَتْ لا تَـنْصَرِفُ إلاَّ لِلْصَّحَابَةِ، إلاَّ أنَّ هذِهِ النِّسْبَةَ إلَيْهِم خَرَجَتْ مِنْ بَـابِ تَسْـمِيَةِ المَعَـارِكِ باسْـمِ أُمَرَائِهـا وأشْرَافِهَـا .... والصَّـحَابَةُ وقْتَئِـذٍ هُـم أُمَـرَاءُ النَّـاسِ وأفَاضِلُهُم !

* * *

وقَدْ ذَكَرَ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في كِتَابِهِ العُجَابِ العُبَابِ (مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَبَوِيَّةِ)[1] بَعْضَ الآثَارِ السَّلَفِيَّةِ التي تَزِيْدُ المُسْـلِمَ يَقِيْنًـا عـلى أنَّ أصَحَابَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ كَانُوا على السَّلامَةِ والمُسَالَمَةِ حَيَاةً ومَمَاتًا : «قال عَبْدُ اللهِ بنُ أحْمَدَ حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا إسْمَاعِيْلُ (يَعْنِي ابنَ عُلَيَّةَ)، حَـدَّثَنَا

---

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابـنِ تَيْمِيَّـةَ (٦/ ٢٣٦-٢٣٧) ، و" البِدَايَـةُ والنِّهَايَـةُ " لابـنِ كَثِـيْرٍ (١٠/ ٤٧٤) .

* أمَّا "مِنْهَاجُ السُّنةِ النَّبوِيَّةِ" فهُوَ بِحَاجَةٍ إلى تَقْرِيْبٍ لطُلابِ العِلْمِ تَقْرِيبًا عِلْمِيًّا وتهْـذِيْبًا مُحَرَّرًا مَعَ فَهَارِسَ دَقِيْقَةٍ لِمَسَائِلِهِ وفَوَائِدِه، كُلُّ هَذا لأنَّ الكِتَابَ بِحَجْمِـه هَـذا أضْـحَى للأسَفِ في زَمانِنا (حِجْرًا مَحْجُورًا) على طُلابِ العِلْمِ المُعْتَنِـيْنَ بالعَقِيْـدَةِ!، فالكِتَـابُ يَضُمُّ بَيْنَ دَفَّتَيْهِ أصُوْلاً وفُرُوعًا، وفَوَائِدَ وفَرَائدَ ... تَحْتَاجُ إلى تَقْرِيْبٍ وتَرْتِيْبٍ؛ لاسِـيَّما أنَّ أكْثَرَ مَسَائِلِه لَهَا تَعَلُّقٌ بالشِّيْعَةِ الَّذِيْنَ يَـزْدَادُوْنَ يَوْمًـا بَعْـدَ يَـوْمٍ، فَحَسْـبُنَا اللهُ ونِعْـمَ الوَكِيْلُ! اللَّهُمَّ لا تَذَرْ مِنْهُم على الأرْضِ دَيَّارًا؛ إنَّكَ إنْ تَذَرْهُم يُضِلُّوا عِبَادَكَ ويُـؤْذُوْا صَحَابَةَ نَبِيِّكَ ... اللَّهُمَّ آمِيْن !

أَيُّوْبُ السِّخْتِيَانيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيْرِيْنَ قال : « هَاجَتِ الفِتْنَةُ وأَصْحَابُ رَسُوْلِ الله ﷺ عَشَرَةَ آلافٍ ، فَما حَضَرَهَا مِنْهُم مائَةٌ ؛ بَلْ لم يَبْلُغُوا ثَلاثِيْنَ».

وهَذَا الإسْنَادُ قال عَنْهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: « مِنْ أَصَحِّ الأَسَانِيْدِ على وَجْهِ الأرْضِ، ومُحَمَّدُ بْنُ سِيْرِيْنَ مِنْ أوْرَعِ النَّاسِ، ومَرَاسِيْلُهُ مِنْ أَصَحِّ المَرَاسِيْلِ!» .

وقَالَ الشَّعْبِيُّ رَحِمَهُ الله : «لم يَشْهَدِ الجَمَلَ مِنْ أصْحَابِ رَسُوْلِ الله ﷺ غَيْرُ عَلِيٍّ، وعَمَّارٍ، وطَلْحَةَ، والزُّبَيْرِ، فإنْ جَاءُوا بِخَامِسٍ فأنَا كَذَّابٌ». وقَدْ رَوَى ابنُ بَطَّةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأشَجِّ قال : «أمَّا أنَّ رِجَالاً مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ لَزِمُوا بُيُوْتَهُم بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ ، فَلَمْ يَخْرُجُوا إلاَّ إلى قُبُوْرِهِم».

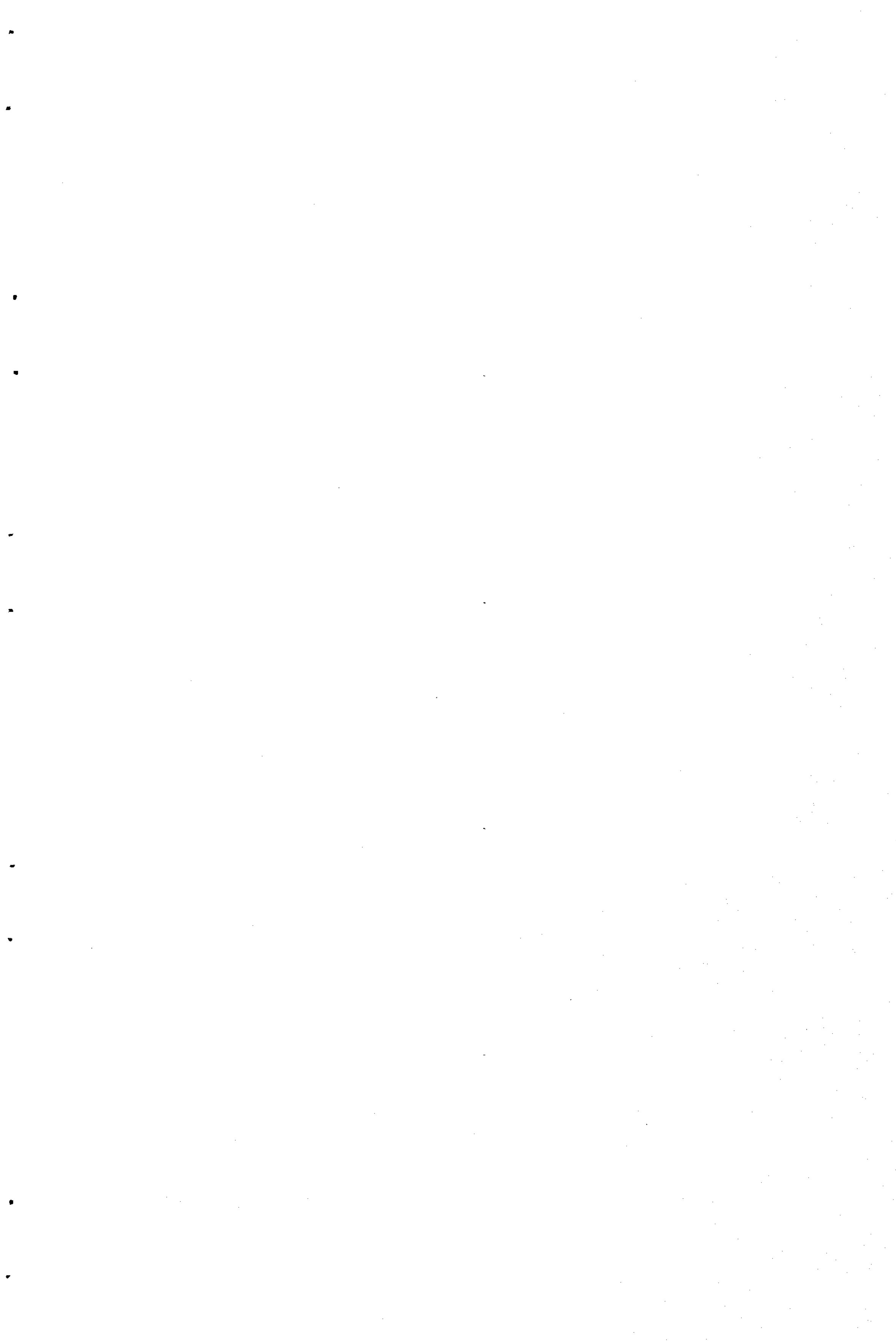
قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «وأمَّا الصَّحَابَةُ فَجُمْهُورُهُم، وجُمْهُوْرُ أفاضِلِهِم ما دَخَلُوا في فِتْنَةٍ»[١] .

فالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ

❑❑❑

---

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٦/ ٢٣٦) .

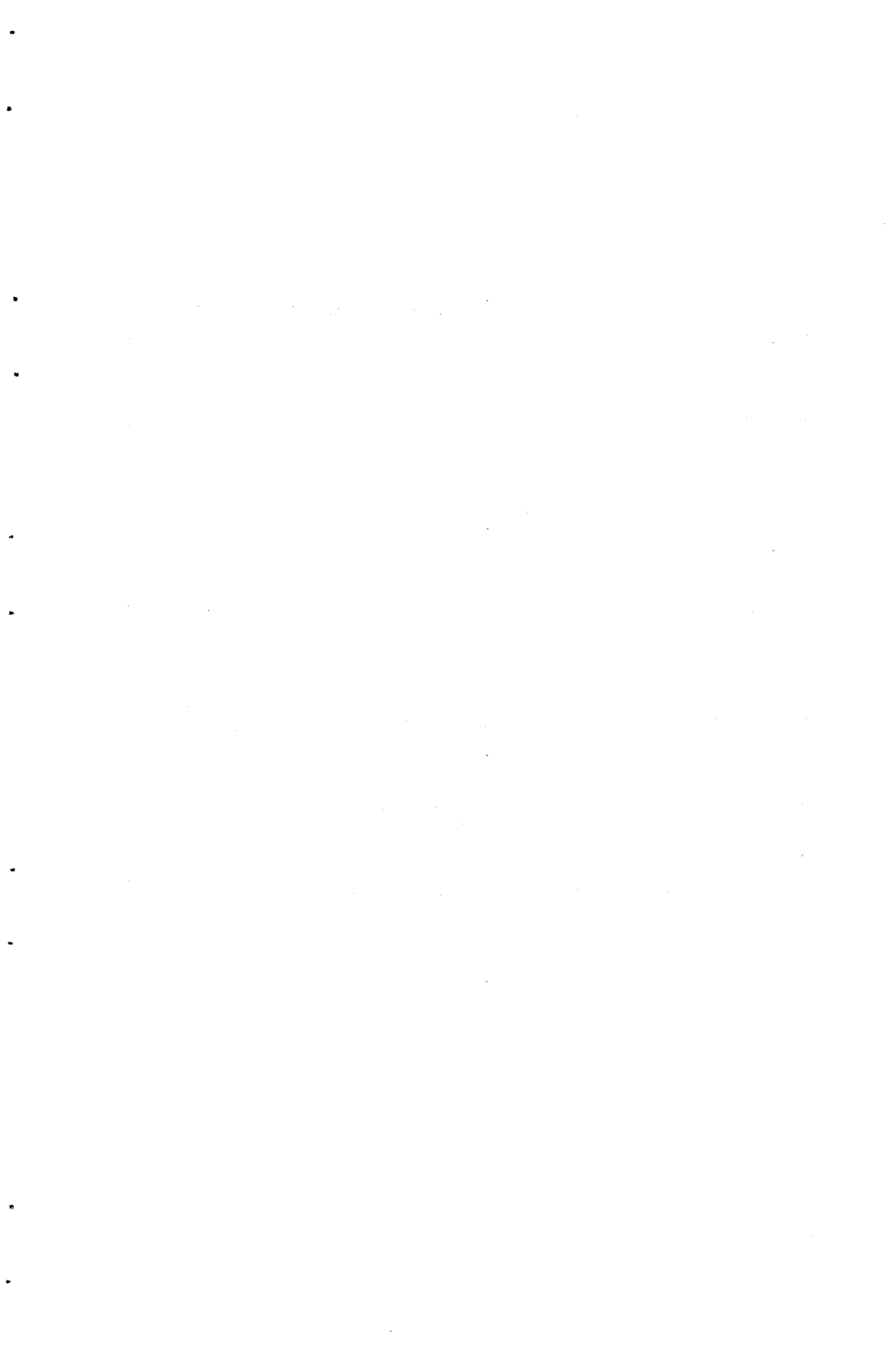


البَابُ الثَّالِثُ

مُجْمَلُ ما دَارَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وذَلِكَ في ثَلاثَةِ أُمُوْرٍ

الأمْرُ الأوَّلُ : تَحْدِيْدُ بِدَايَةِ التَّشَاجُرِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ

الأمْرُ الثَّاني : الدَّافِعُ الَّذِي حَمَلَ الصَّحَابَةَ على التَّشَاجُرِ بَيْنَهُم



مُجْمَلُ ما دَارَ بَيْنَ الصَّحَابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم
وذَلِكَ في ثَلاثَة أُمُوْرٍ

ولَنَا أنْ نُجْمِلَ ما دَارَ بَـيْنَ الصَّـحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَـنْهُم في ثَلاثَـةِ أُمُوْرٍ لا رَابعَ لها كَمَا أجْمَعَتْ عَلَيْه كُتُـبُ التَّـوَارِيْخِ المَوْثُوْقَـةِ المَشْـهُوْرَةِ، وهو ما عَلَيْه قَاطِبَةُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مِـنَ السَّـلَفِ والخَلَـفِ، ومَـنْ تأوَّلَ فِيْها غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ أضَاعَ نَصِيْبَه، وتَكَلَّفَ ما لَـيْسَ لَـهُ بِـهِ عِلْـمٌ، وقَالَ على الصَّحَابةِ ما هُم مِنْهُ بُرَاءٌ .

***

الأمْرُ الأوَّلُ : تَحْدِيْـدُ بِدَايَـةِ التَّشَـاجُرِ بَـيْنَ الصَّـحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

لَقَدِ اتَّفَقَتْ كُتُبُ التَّارِيْخِ على أنَّ بِدَايَةَ التَّشَاجُرِ بَـيْنَ خَـيْرِ القُـرُوْنِ كانَ بَعْدَ مَقْتَلِ ثَالِثِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ ذِي النُّـوْرَيْنِ عُـثْمَانَ بـنِ عَفَّـانَ

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبِدَايَةِ خِلافَةِ رَابعِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ أبي الحَسَنِ عَلِيٍّ بنِ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعَنِ الصَّحَابَةِ أجْمَعِيْنَ[١].

وهَذَا فِيْهِ رَدٌّ على الشِّيْعةِ الغَالِيْنَ الَّذِيْنَ يَـرَوْنَ أنَّ الخِـلافَ بَـيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم كَانَ بَعْدَ وَفَـاةِ النَّبـيِّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـه وسَـلَّمَ (زَعَمُوا) وهُوَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ قَدْ أوْصَى بالخِلافَـةِ لعَـلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ إلاَّ أنَّ الصَّحَابَةَ خَالَفُوْا هَذِه الوَصِـيَّةَ النَّبَوِيَّـةَ وأخَـذُوا الخِلافَةَ مِنْ عَليٍّ قَهْرًا وظُلْمًا في حِيْنَ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ احْتَمَلَ هَـذَا الظُّلْمَ، وصَبَرَ مُنْذُ خِلافَةِ أبي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حَتَّى مَقْتَلَ عُـثْمانَ بـنِ عفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهَذَا وغَيْرُه لاشَكَّ أنَّه مِنْ خُرافاتِهم وسَخَافاتِهم مِمَّا تَأباهُ العُقُوْلُ المُسْتَقِيْمَةُ، والفِطَرُ السَّلِيْمَةُ !

لِذَا؛ لَنْ أتَكَلَّفَ الرَّدَّ على هَذا القَوْلِ؛ لأنَّ أصْحَابَهُ غَدَوْا : سُبَّةَ بَنِي آدَمَ!، هَذا إذا عَلِمْتَ أنَّهُم : أكْذَبُ النَّاسِ في النَّقلِيَاتِ، وأجْهَلُهُـم في العَقْلِيَّاتِ[٢]!

---

(١) انظر "الأُمَمَ والمُلُوْكَ" للطَّـبَرِيِّ (٤/ ٣٦٥ ومـا بعـدها)، و"الكَامِـلَ" لابـنِ الأثِـيْرِ (٣/ ١٧٨)، و"البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ١٨٦).

(٢) ومِنَ الأُمُوْرِ المُشَاهَدةِ الَّتِي تَزِيْدُ أهْلَ السُّنةِ يَقِيْنًا إلى يَقِيْنِهم، وتَزِيْدُ الشِّـيْعَةَ غَيْضًـا إلى غَيْضِهِم ـ أنَّ الشِّيعةَ مُنْذُ أنْ عَرَفَهُم التَّارِيْخُ وهُـم يَرْجِعُـوْنَ عَـنْ تَشَـيُّعِهِم وبـاطِلِهِم

الأمْرُ الثَّاني : الدَّافِعُ الَّذِي حَمَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم على التَّشَاجُرِ بَيْنَهُم .

وقَدِ اتَّفَقَ أهْلُ السُّنَّةِ على أنَّ الدَّافِعَ الَّذِي حَمَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم على ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ هَوَىً، أو رِياسَةً، أو غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ أطْمَاعِ الدُّنْيا، أو حُظُوْظِ النَّفْسِ[١].

وهَذَا فِيْهِ رَدٌّ (أيْضًا) على ما يُثِيْرُه أعْدَاءُ الدِّيْنِ مِنَ اليَهُوْدِ، والنَّصَارَى، والمُسْتَشْرِقِيْنَ وأذْنابِهِم مِنَ العِلْمانِيِّيْنَ المُنَافِقِيْنَ .

«وعَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمْ يُقاتِلْ أحَدًا على إمامَةِ مَنْ قاتَلَهُ، ولا قَاتَلَهُ أحَدٌ على إمَامَتِهِ نَفْسِهِ، ولا ادَّعَى أحَدٌ قَطُّ في زَمَنِ خِلافَتِهِ أنَّه أحَقُّ بالإمَامَةِ مِنْهُ : لا عَائِشَةُ، ولا طَلْحَةُ، ولا الزُّبَيْرُ، ولا مُعَاوِيَةُ

مُتَزَمِّلِيْنَ دِثارِ السُّنَّةِ!، ولا أقُوْلُ عَنْ عامَّتِهم؛ بَلْ هُوَ مَشْهُوْرٌ عِنْدَ رُؤوسِهِم وكُبَرائِهِم (عُلَمَائِهِم!)، حَيْثُ نَرَاهُم يَتَرَاجَعُوْنَ وُحْدانًا وزَرَافاتٍ، وهُمْ مَعَ هَذا لا يَكْتَفُوْنَ بالتَّوْبَةِ عمَّا كَانُوا فِيْهِ مِنْ تَحْرِيْفٍ وضَلالٍ؛ بَلْ يَصِيْحُوْنَ ببَاطِلِ الشِّيعَةِ وبَيَانِ ضَلالِهِم، وكَشْفِ خُرَافاتِهِم ....!، وفي المُقابِلِ لَمْ نَسْمَعْ (وللهِ الحَمْدُ) أحَدًا مِنْ عُلَماءِ السُّنَّةِ أو طُلابِ العِلْمِ ارْتَدَّ عَنْ سُنِّيَّتِهِ إلى التَّشَيُّعِ !

(١) انْظُرْ "الأُمَمَ والمُلُوْكَ" للطَّبَرِيِّ (٤/ ٤٦٢-٤٦٤) ، و" الكَامِلَ " لابنِ الأثِيْرِ (٣/ ٢١٢-٢١٣و ٢٨٦) ، و"البِدَايَةَ والنِّهايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٣)، و(٢٨١ـ٢٨٢) .

وأَصْحَابُهُ، ولا الخَوَارِجُ؛ بَلْ كُـلُّ الأُمَّـةِ كَـانُوا مُعْتَرِفِـيْنَ بفَضْـلِ عَـليٍّ وسَابِقَتِهِ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ، وأَنَّه لم يَبْقَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ مَـنْ يُمَاثِلُـهُ فِي زَمَـنِ خِلافَتِهِ، كَمَا كَانَ عُثْمَانُ، كَذَلِكَ: لَمْ يُنـازِعْ أحَـدٌ قَـطُّ مِـنَ المُسْـلِمِيْنَ في إمامَتِهِ وخِلافَتِهِ، ولا تَخَاصَمَ اثْنَانِ في أنَّ غَيْرَهُ أحَقُّ بالإمَامَةِ مِنْهُ، فَضْلاً عَنِ القِتَالِ على ذَلِكَ، وكذلِكَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

وبالجُمْلَةِ فَكُلُّ مَنْ كَانَتْ له خِبْرَةٌ بأَحْوَالِ القَوْمِ يَعْلَمُ ضَرُوْرِيًـا أنَّه لَمْ يَكُنْ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ مُخَاصَمَةٌ بَيْنَ طائِفَتَيْنِ في إمَامَةِ الثَّلاثَـةِ، فَضْـلاً عَنْ قِتالٍ... والخُلَفَاءُ الأَرْبَعَةُ لَمْ يَكُنْ على عَهْدِهم طَائِفَتانِ يَظْهَرُ بَيْنَهُم النِّزَاعُ، لا في تَقْدِيْمِ أبي بَكْرٍ على مَنْ بَعْدَه وصِحَّةِ إمامَتِهِ، ولا في تَقْدِيْمِ عُمَرَ وصِحَّةِ إمامَتِهِ، ولا في تَقْـدِيمِ عُـثْمانَ وصِـحَّةِ إمامَتِـهِ، ولا في أنَّ عَلِيًّا مُقَدَّمٌ على هَؤلاءِ.

ولَيْسَ في الصَّحَابَةِ بَعْدَهُم مَنْ هُوَ أفْضَلُ مِنْهُ، ولا تَنَازَعَ طَائِفَـةٌ مِنَ المُسْلِمِيْنَ بَعْدَ خِلافَةِ عُثْمَانَ في أنَّه لَيْسَ في جَيْشِ عَـليٍّ أفْضَـلَ مِنْـهُ، ولَمْ تُفَضِّلْ طَائِفَةٌ مَعْرُوْفَةٌ عَلَيْه طَلْحَةَ والزُّبَيْرَ، فَضْـلاً أنْ تُفَضِّـلَ عَلَيْـه مُعَاوِيَةَ!

فإنْ قَاتَلُوْهُ مَعَ ذَلِكَ لِشُبْهَةٍ عُرِضَتْ لَهُم، فَلَمْ يَكُنِ القِتَالُ لَـهُ لا على أنَّ غَيْرَه أفْضَلُ مِنْهُ، ولا أنَّه الإمَـامُ دُوْنَـه، ولَمْ يَتَسَـمَّ قَـطُّ طَلْحَـةُ والزُّبَيْرُ باسْمِ الإمَارَةِ، ولا بايَعَهُما أحَدٌ عَلى ذَلِك .

وعَلِيٌّ بايَعَهُ كَثِيْرٌ مِنَ المُسْلِمِيْنَ، وأكْثَرُهُم بالمَدِيْنَةِ عـلى أنَّـه أمِـيْرُ المُؤْمِنِيْنَ، ولَمْ يُبَايِعْ طَلْحَةَ والزُّبَيْرَ أحَدٌ على ذَلِكَ، ولا طَلَبَ أحَدٌ مِـنْهُما ذَلِكَ، ولا دَعَا إلى نَفْسِهِ، فإنَّهُما رَضِيَ اللهُ عَنْهُما كَانَا أفْضَلَ وأجَلَّ قَـدْرًا مِنْ أنْ يَفْعَلا مِثْلَ ذَلِكَ .

وكَذَلِكَ مُعَاوِيَةُ لَمْ يُبَايِعْهُ أحَدٌ لَمَّا مَاتَ عُثْمانُ عَـلَى الإمَامَـةِ، ولا حِيْنَ كَانَ يُقاتِلُ عَليًّا بايَعَهُ أحَدٌ على الإمَامَةِ، ولا تَسَمَّى بأمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ، ولا سَمَّاهُ أحَدٌ بذَلِكَ، ولا ادَّعَى مُعَاوِيَةُ وِلايَةً قَبْلَ حُكْمِ الحَكَمَيْنِ .

وعَلِيٌّ يُسَمِّي نَفْسَهُ أمِيْرَ المُؤمِنِيْنَ في مُدَّةِ خِلافَتِهِ، والمُسْلِمُوْنَ مَعَهُ يُسَمُّونَهُ أمَيْرَ المُؤمِنِيْنَ، لَكِنَّ الَّذِيْنَ قَاتَلُوْهُ مَـعَ اعْـتِرَافِهِم بأنَّـهُ لَـيْسَ في القَوْمِ أفْضَلُ مِنْهُ، ادَّعَوْا مَوَانِعَ تَمْنَعُهُم عَنْ طَاعَتِهِ !

ومَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يُحَارِبُوْهُ، ولا دَعَوْهُ وأصْحَابَهُ إلى أن يُبَايعَ مُعَاوِيَةَ ولا قَالُوا : أنْتَ، وإنْ كُنْتَ أفْضَـلَ مِـنْ مُعَاوِيَـةَ، لَكِـنْ مُعَاوِيَـةُ أحَـقُّ بالإمَامَةِ مِنْكَ، فعَلَيْكَ أنْ تَتَّبِعَهُ؛ وإلاَّ قاتَلْنَاكَ!»[1].

***

فَعَلَى هَذَا؛ كَانَ الَّذِي حَمَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم عَلَى التَّشَـاجُرِ والتَّناحُرِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ سَلَفِ هَـذِه الأمَّـةِ؛ هُـوَ المُطَالَبَـةُ الفَوْرِيَّـةُ، ووُجُوْبُ المُسَارَعَةِ بأخْذِ القَوْدِ والقَصَاصِ مِـنْ قَتَلَـةِ عُـثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لاسِيَّما الَّذِيْنَ تَوَلَّوْا كِبْرَ الفِتْنَةِ مِنَ الثُّـوَّارِ المُعْتَـدِيْنَ، حَيْـثُ نَـرَى طَائِفَةً مِنْ أصْحَابِ النَّبِـي ﷺ أمْثَـالَ : أمِّ المُـؤْمِنِيْنَ عَائِشَـةَ، وطَلْحَـةَ، والزُّبَيْرِ، ومُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجْمَعِـيْنَ كَـانُوا يَـرَوْنَ أنَّـه لابُـدَّ مِـنَ المُطَالَبَةِ بِدَمِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ، ووُجُـوْبِ الإسْرَاعِ بإقَامَـةِ حَـدِّ اللهِ عَلَيْهِم كَمَا أمَرَ اللهُ تَعَالى بِذَلِكَ في كِتَابِهِ وسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ؛ في حِيْنَ كَانَ يَرَى الخَلِيْفَةُ الرَّاشِدُ عَليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إرْجَاءَ وتَـأخِيْرَ مـا يُرِيدُونَه مِنْ وُجُوْبِ الإسْرَاعِ بأخْذِ القَوْدِ مِنَ القَتَلَةِ حتى يُبَايِعَـهُ أهْـلُ

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٦/ ٣٢٨-٣٣١).

الشَّامِ جَمِيْعًا كَيْ يَسْتَتِبَّ لَهُ الأمْرُ، ومِنْ ثَمَّ يَتَسَنَّى لَه بَعْدَ ذَلِكَ القَبْضُ عَلَيْهِم !

لاسِيَّما والحَالةُ الَّتي يَعِيْشُها الخَلِيْفَةُ الرَّاشِدُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والوَضْعُ الَّذي أدْرَكَهُ حِيْنَذَاكَ، خِلافَ ما يَظُنُّهُ المُطَالِبُوْنَ بِدَمِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ أهْلِ الشَّامِ وغَيْرِهِم، وذَلِكَ يَكْمُنُ في أمُورٍ جِدُّ خَطِيْرَةٍ لَهَا اعْتِبَارُها ومُلابَسَاتُها مِمَّا نَحْسِبُهُ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِم، منها :

١ـ أنَّ قَتَلَةَ عُثْمَانَ مِنْ أهْلِ الفِتْنَةِ كَثِيْرُوْنَ جِدًّا؛ فكانَ مِنَ الصَّعْبِ مُطَالَبَتُهُم؛ في حِيْنَ نَرَى الفِتْنَةَ تَزْدَادُ يَوْمًا إثْرَ يَوْمٍ .

٢ ـ أنَّ قَتَلَةَ عُثْمَانَ مِنْ أهْل الفِتْنَةِ هُم في جَيْشِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومِنْ قَبَائِلَ كَثِيْرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، يَعْسُرُ مُطَالَبَتُهُم والبَحْثُ عَنْهُم، والأمْرُ بَعْدُ لم يَسْتَتِبْ لِخَلِيْفَةِ المُسْلِمِيْنَ، وقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ فُقَهاءِ المُسْلِمِيْنَ أنَّ الحُدُودَ قَدْ تُأخَّرُ ـ لا تُتْرَكُ بالكُلِّيَّةِ ـ عَنْ أصْحَابِها حَالَةَ الجِهَادِ والفِتَنِ، كما هو مَتْرُوكٌ لِلْمَصْلَحَةِ العَامَّةِ الَّتي يَرَاها وَلِيُّ أمْرِ المُسْلِمِيْنَ إذا خَافَ كَبِيْرَ مَفْسَدَةٍ؛ بَلْ نَجِدُ قَاعِدَةَ : (**دَرْءُ المَفاسِدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ المَصَالِحِ**) مِنَ القَوَاعِدِ المُعْتَبَرَةِ الَّتي هِيَ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيْعَةِ الإسْلامِيَّةِ .

٣ ـ أنَّ قَتَلَةَ عُثْمَانَ مِنْ أَهْلِ الفِتْنَةِ لا يَزَالُـوْنَ في تَمْكِيْنٍ واسْتِيْلاءٍ عـلى بَعْضِ الأمُوْرِ، وكَذَلِكَ لَهُم عَـدَدٌ وأعْـوَانٌ حِيْنَـذَاكَ يُخْشَـى مِـنْ مُطَالَبَتِهِم، في وَقْتٍ يَرَى فِيْهِ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنْ تَجْتَمِعَ الكَلِمَةُ، وتأتَلِفَ القُلُوْبُ، ويَسُوْدَ الأمْنُ، وتَنْتَظِمَ الأمُورُ، ومِنْ ثَمَّ تَتَبَـيَّنُ وتَنْكَشِفُ الغُمَّةُ ويَتَعَـرَّ القَتَلَـةُ مِـنْ أعْـوَانِهِم وعَـدَدِهِم، وتُقَـامُ الحُدُوْدُ الشَّرْعِيَّةُ فِيْهِم وفي غَيْرِهِم، واللهُ أعْلَمُ[1].

***

يَقُوْلُ القَاضِي أبو يَعْلَى (٤٥٨هـ) : «ووَجْهُ اجْتِهَادِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الامْتِنَاعِ؛ أشْيَاءٌ :

أحَدَهَا : أنَّـهُ لم يَعْـرِفْهُم بأعْيَـانِهِم، ولا أقَامَـتْ شَـهَادَةٌ عَلَـيْهِم بِقَتْلِهِم، وقَدْ كَانَ كَثِيْرًا ما يَقُوْلُ : مَنْ قَتَلَ عُثْمَانَ فَلْيَقُمْ ؟؛ فَيَقُوْمُ أرْبَعَـةُ آلافِ مُقَنَّعٍ ـ أي مُلْبَسٌ بالحَدِيْدِ ـ وقِيْلَ أكْثَرُ .

والثَّانِي : لَوْ عَرَفَهُم بأعْيَانِهِم وخَافَ قَتْلَ نفْسِهِ، وفِتْنَـةً في الأمَّـةِ تَؤُوْلُ إلى إضْعَافِ الدِّيْنِ وتَعْطِيْلِ الحُدُوْدِ كَـانَ الكَـفُّ عَـنْ ذَلِـكَ إلى وَقْتِ انْحِسَامِ الفِتْنَةِ وزَوَالِ الخَوْفِ، وهَذِهِ حَالُ عَلِيٍّ في أتْبَاعِهِ؛ مِثْـلُ :

(١) انظر "الأُمَمَ والمُلُـوْكَ" للطَّـبَرِيِّ (٤/ ٤٣٧)، و"الكَامِـلَ" لابـنِ الأثـيْرِ (٣/ ١٩٥-١٩٦)، و"البِدَايَةَ والنِّهَايَةَ" لابنِ كَثِيْرٍ (٧/ ٢٤٨-٢٤٩) .

الأَشْتَرِ، والأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، والأَمَرَاءِ، وأَصْحَابِ الرَّايَاتِ، وكَثْرَةِ اخْتِلافِهِم (إلى أنْ قَالَ) ولَوْ لا ما أَخَذَ اللهُ تَعَالى مِنَ المِيْثَاقِ على العُلَمَاءِ؛ لَكَانَ تَرْكُ الكَلامِ في ذَلِكَ والإمْسَاكُ عَمَّا جَرَى بَيْنَهُم أولى؛ لأنَّ هَذِهِ طَرِيْقَةُ أئمَّةِ المُسْلِمِيْنَ»(١).

يَقُوْلُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ : «وأمَّا الحَرْبُ الَّتي كَانَتْ بَيْنَ طَلْحَةَ وبَيْنَ عَلِيٍّ فكَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا يُقَاتِلُ عَنْ نَفْسِهِ ظَانًّا أنَّهُ يَدْفَعُ صَوْلَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، لم يَكُنْ لِعَلِيٍّ غَرَضٌ في قِتَالِهِم، ولا لَهُم غَرَضٌ في قِتَالِهِ؛ بَلْ كَانُوا قَبْلَ قُدُوْمِ عَلِيٍّ يَطْلُبُونَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ، وكان مِنَ القَتَلَةِ مِنْ قَبَائِلِهِم مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُم، فَلَم يَتَمَكَّنُوا مِنْهُم، فلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ وعَرَّفُوْهُ مَقْصُودَهُم، عَرَّفَهُم أنَّ هذا أيْضًا رَأيُهُ، لَكِنْ لا يَتَمَكَّنُ حَتَّى يَنْتَظِمَ الأمْرُ، فَلَمَّا عَلِمَ بَعْضُ القَتَلَةِ ذَلِكَ، حَمَلَ عَلَى أَحَدِ العَسْكَرَيْنِ، فَظَنَّ الآخَرُوْنَ أنَّهُم بَدَأُوا بالْقِتَالِ، فَوَقَعَ القِتَالُ بِقَصْدِ أهْلِ الفِتْنَةِ، لا بِقَصْدِ السَّابِقِيْنَ الأوَّلِيْنَ»(٢).

---

(١) "تَنْزِيْهُ خَالِ المُؤْمِنِيْنَ مُعَاوِيَةَ بنِ أبي سُفْيانَ" لأبي يَعْلَى الحَنْبَلِيِّ (٨٥) . ومَعْنَى خَالَ المُؤمِنِيْنَ : أي أنَّه أخُو أمِّ المُؤمِنِيْنَ حَبِيْبَةَ بنتِ أبي سُفْيَان زَوْجِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليْه وسَلَّم.

(٢) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٦/ ٣٣٩) .

* * *

الأَمْرُ الثَّالِثُ : وُجُوْبُ السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .

فَقَدْ أجْمَعَ أهْلُ السُّنَّةِ قَاطِبَةً على الكَفِّ والإمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، والسُّكُوتِ عَمَّا حَصَلَ بَيْنَهُم مِنْ قِتَالٍ وحُرُوبٍ، وعَدَمِ البَحْثِ والتَّنْقِيْبِ والتَّنْقِيْرِ عَنْ أخْبَارِهِم أو نَشْرِها بَيْنَ العَامَّةِ، وكَذَلِكَ بَيْنَ آحَادِ العُلَمَاءِ لِمَا لَهَا أثَرٌ سَيِّئٌ في إثَارَةِ الفِتْنَةِ والضَّغَائِنِ، وإيْغَارِ الصُّدُوْرِ عَلَيْهِم، وسُوْءِ الظَّنِّ بِهِم مِمَّا يُقَلِّلُ الثِّقَةَ بِهِم...!

وبَعْدَ أنْ تَقَرَّرَتْ لَدَيْنَا هَذِهِ الأمُوْرُ الثَّلاثَةُ الَّتي غَدَتْ ولله الحَمْدُ عُمْدَةً عِنْدَ أهْلِ السُّنَّةِ، وعَقِيْدَةً عِنْدَ سَائِرِ الأمَّةِ؛ كان مِنَ الخَطَأ الكَبِيْرِ والشَّرِّ المُسْتَطِيْرِ مُخَالَفَتُها، أو مُنَاقَشَتُها بِوَجْهٍ أو آخَرَ .

❑ ❑ ❑

البَابُ الرَّابِعُ

الفَصْلُ الأوَّلُ : فَضَائِلُ الصَّحَابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

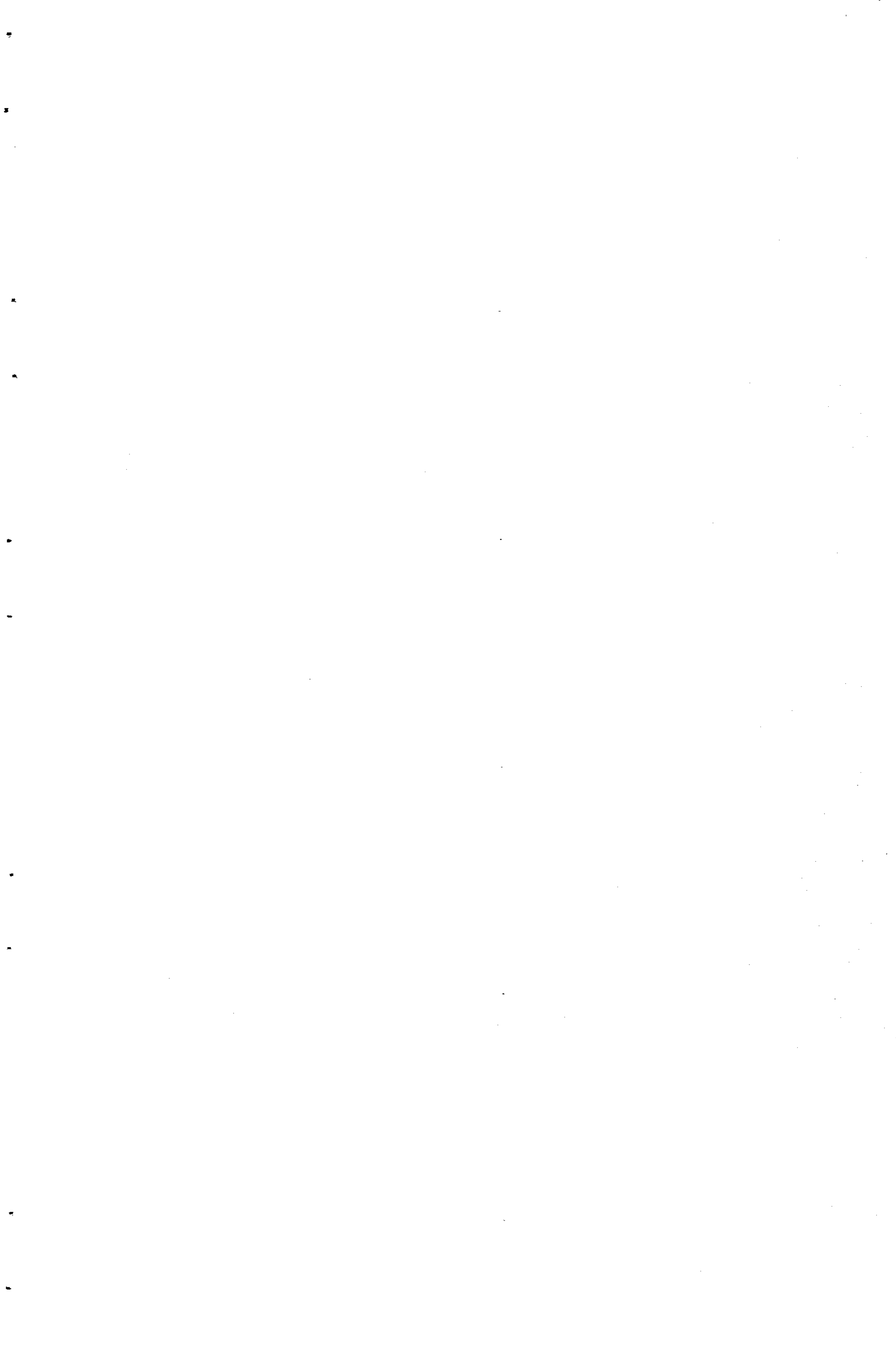
الفَصْلُ الثَّانِي : وُجُوبُ مَحَبَّة الصَّحَابَةِ

الفَصْلُ الثَّالِثُ : وُجُوْبُ الدُّعَاءِ والاسْتِغْفَارِ لِلْصَّحَابَةِ

الفَصْلُ الرَّابِعُ : عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ

الفَصْلُ الخَامِسُ : حُكْمُ مَن سَبَّ الصَّحَابَةِ

الفَصْلُ السَّادِسُ : فَضَائِلُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ



الفَصْلُ الأَوَلُ

فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

إنَّ فَضَائِلَ وشَمَائِلَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم في الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وكَلامِ السَّلَفِ، أَكْثَرُ مِنْ أنْ تُحْصَرَ وأَشْهَرُ مِنْ أنْ تُذْكَرَ؛ فَهَذِهِ المَكْتَبَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ مَلِيْئَةٌ بِكُتُبِ فَضَائِلِهِم وشَمَائِلِهِم ومَنَاقِبِهِم وسِيَرِهِم، وَهَذَا لاَ يَخْفَى عَلى أَحَدٍ مِنَ المُسْلِمِيْنَ ولله الحَمْدُ والمِنَّةُ، وبِهِ التَّوفِيْقُ والعِصْمَةُ[١].

(١) ومِنَ الكُتُبِ الَّتِي سَاهَمَتْ في تَرَاجُمِ وفَضَائِلِ الصَّحَابَةِ بعَامَّةٍ : "فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ" للإِمَامِ أَحْمَدَ، و"مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ" لابنِ مَنْدَه، و"الاسْتِيْعَابُ" لابنِ عَبْدِ البَرِّ، و"أُسُدِ الغَابَةِ" لابنِ الأَثِيْرِ، وغَيْرُها كَثِيْرٌ، ومِنْ آخِرِها "الإِصَابَةُ في تَمْيِيْزِ الصَّحَابَةِ" لابنِ حَجَرٍ، وهو مِنْ أَجْمَعِها وأَنْفَعِها تَحْقِيْقًا وتَدْقِيْقًا، تَحْرِيْرًا وتَمْيِيْزًا إلاَّ أَنَّه رَحِمَهُ اللهُ لم يُكْمِلْه بِشَكْلِه النِّهائِي، لأَنَّه خَصَّصَ بابًا للمُبْهَمَاتِ في آخِرِهِ ولم نَرَه فِيْهِ !، كما أَنَّه في حَاجَةٍ مُلِحَّةٍ لتَحْقِيْقِه تَحْقِيْقًا عِلْمِيًّا؛ لاسِيَّما أنَّ مَخْطُوطَاتِه مَوْجُوْدَةٌ، كُلُّ ذَلِكَ نُصْرَةً لأَصْحَابِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وبِرًّا لابنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ تعالى .

إلاَّ أَنَّنا أَحْبَبْنا أَنْ نَقِفَ بالقَارِئ الكَرِيْمِ عـلى بَعْـضِ مـا ذُكِـرَ في فَضَائِلِهِم بِعَامَّةٍ، أَمَّا ذِكْرُ ما وَرَدَ في فَضَائِلِهِم على وَجْهِ الخُصُوصِ فَلَمْ نُشِرْ إِليْهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلَّ بَحْثِنَا؛ اللَّهُمَّ مَا كَانَ مِن ذِكْرِ فَضَائِلِ : مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لأَنَّ الكَلامَ حَوْلَهُ قَدْ أَخَذَ مَنْحًى آخَرَ عِنْدَ بَعْـضِ أَهْـلِ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ، وعَلَيْهِ تَأَثَّرَ بَعْضُ المُسْلِمِيْنَ بِهِ إمَّا جَهْـلاً، وإمَّـا سُـوْءَ طَوِيَّةٍ عَيَاذًا بِالله !

أَمَّا فَضْلُ الصَّحَابَةِ بِعَامَّةٍ فَهَاكَ طَرَفًـا مِنْهَـا، عَسَـانِي أُطَـرِّبُ[١] سَمْعَكَ، وأُثْلِجُ صَدْرَكَ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى :

قَالَ الله تَعَـالَى : ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُـم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَـدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْـرِى تَحْتَهَـا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ (التوبة: ١٠٠)

فَهَذِهِ الآيَةُ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى أَبْلَغِ الثَّنَاءِ مِنَ الله رَبِّ العَالَمِيْنَ عَلَى السَّابِقِيْنَ الأَوَّلِيْنَ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأَنْصَـارِ والتَّـابِعِينَ لَهُـم بِإِحْسَـانٍ،

---

(١) أَطْرَبَ الآذَانَ أو أَمْتَعَها لا شَنَّفَها اعْتِمادًا على ما يَدُوْرُ على أَلْسِنَةِ الأُدَبـاء، ومَـا تُحَـبِّرُه أَقْلامُهُم!، لأنَّ الشَّنَفَ : هُو ما عُلِّقَ في أَعْلَى الأذُنِ، أي القُرْطُ الأعْلَى . انْظُرْ (مُعْجَـمَ الأغْلاطِ اللُّغَوِيَّةِ" لمحَمَّدٍ العَدْنانيِّ (٣٥٦) .

حَيْثُ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ رَضِيَ عَنْهُم، ورَضُوْا عَنْهُ بِمَا مَنَّ عَلَيْهِم وأكْرَمَهُم مِنْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ، والنَّعِيمِ المُقِيمِ خَالِدِيْنَ فِيهَا أَبَدًا، وقَد خَسِرَ نَفْسَهُ بَعْدَ هَذَا مَنْ مَلأ قَلْبَه بِبُغْضِهِم، واسْتَعْمَلَ لِسَانَهُ في سَبِّهِم، والوَقِيعَةِ فِيْهِم عَيَاذًا بِالله !

وَقَالَ الله تَعَالَى : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ ﴾ (النمل :٥٩) . وقَدْ أَطْبَقَ كَثِيْرٌ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ المُصْطَفِيْنَ هُنَا في الآيَةِ : هُم أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَمَ؛ بَلْ هُم أَوْلى النَّاسِ يَقِينًا بِهَذِهِ الآيَةِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ .

قَالَ ابنُ جَرِيْرٍ الطَبَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : « (الَّذِينَ اصْطَفَاهُم) يَقُولُ : الَّذِينَ اجْتَبَاهُم لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ فَجَعَلَهُم أَصْحَابَهُ ووُزَرَاءَهُ عَلَى الدِّيْنِ الَّذِي بَعَثَهُ بِالدُّعَاءِ إِلَيهِ دُوْنَ المُشْرِكِيْنَ بِهِ الجَاحِدِيْنَ نُبُوَّةَ نَبِيِّهِم، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ إلى ابْنِ عَبَّاسٍ في تَأْوِيْلِ هَذِهِ الآيَةِ، قَالَ : أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ اصْطَفَاهُم اللهُ لِنَبِيِّهِ»[١] ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وابنِ المُبَارَكِ[٢] .

---

(١) "جَامِعُ البَيَانِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (٢٠/ ٢) .

(٢) السَّابِقُ .

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ؛ في مَعْرَضِ تَفْسِيْرِ هـذه الآيَةِ : «قال طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ : هم أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ولا رَيْبَ أَنَّهُم أَفْضَلُ المُصْطَفِيْنَ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ»[١].

وقَالَ السَّفَّارِيْنيُّ رَحِمَهُ اللهُ (١١٨٩هـ)؛ في مَعْـرَضِ تَفْسِيْرِ هذه الآيَةِ: " هُم أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ"[٢].

وقَالَ تَعَالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ (الفتح: ٢٩).

وهَذِه الآيَةُ كَذَلِكَ تَضَمَّنَتْ مَنْزِلَةَ الرَّسُوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ بالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ ثَنَاءَ اللهِ تَعَالى فيها بالثَّنَاءِ على سَائِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أَجْمَعِيْنَ .

---

(١) "مِنْهاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (١/ ١٥٦).

(٢) "لَوامِعُ الأَنْوارِ البَهِيَّةِ" للسَّفَّارِيْنِيِّ (٢/ ٣٨٤).

وعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيْهِ قَالَ صَلَّيْنَا الْمُغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قُلْنَا لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ قَالَ فَجَلَسْنَا فَخَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ مَا زِلْتُمْ هَاهُنَا قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمُغْرِبَ ثُمَّ قُلْنَا نَجْلِسُ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ قَالَ أَحْسَنْتُمْ أَوْ أَصَبْتُمْ قَالَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَكَانَ كَثِيرًا مِمَّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ **«النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»**[(١)].

فَهَذَا الحَدِيْثُ قَدْ تَضَمَّنَ فَضِيْلَةَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم على وجْهِ العُمُوْمِ كما اشْتَمَلَ على بَيَانِ مَنْزِلَتِهِم ومَكَانَتِهِمُ العَالِيَةِ في الأمَّةِ وذَلِكَ بأَنَّهُم في الأمَّةِ بِمَنْزِلَةِ النُّجُوْمِ مِنَ السَّمَاءِ .

وعَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **«خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»**، قَالَ عِمْرَانُ : لا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَةً ؟

---

(١) أخْرجَهُ مُسْلِمٌ (٤/ ١٩٦١) .

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ : «إنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ ولا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ، ويُنْذِرُونَ ولا يَفُونَ، وَيَظْهَـرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»[١] .

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بَعْـدَ أنْ ذَكَـرَ بَعْـضَ الأحَادِيْـثِ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا : «وهذه الأحَادِيْثُ مُسْتَفِيْضَةٌ؛ بـل مُتَـوَاتِرَةٌ في فَضَـائِلِ الصَّحَابَةِ والثَّنَاءِ عَلَيْهِم، وتَفْضِيْلِ قَرْنِهِم على مَنْ بَعْدَهُم مِنَ القُـرُونِ، والقَدْحُ فِيْهِم قَدْحٌ في القِرْآنِ والسُّنَّةِ»[٢] .

***

أمَّا ذِكْرُ فَضَائلِهِم عِنْدَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فَحَدِيْثٌ ذُو شُجُونٍ لا تَشْبَعُ مِنْهُ النُّفُوسُ .

فهَاكَ بَعْضَ ما قَالَهُ حَبْرُ الأمَّةِ تُرْجُمَانُ القُرْآنِ عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «إنَّ اللهَ ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وتَقَدَّسَتْ أسْمَاؤُهُ ـ خَصَّ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ بِصَحَابَةٍ آثَرُوْهُ على الأنْفُسِ والأمْوَالِ، وبَذَلُوا النَّفْسَ دُوْنَهُ في كُلِّ حالٍ، ووَصَفَهُم اللهُ في كِتَابِهِ فَقَالَ : ﴿مُّحَمَّدٌ

---

(١) أخْرجَهُ البُخارِيُّ (٢ / ٢٨٨)، ومُسْلِمٌ (٤/ ١٩٦٣) .

(٢) "مَجْمُوعُ الفَتاوَى" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٤/ ٤٣٠) .

رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿٢٩﴾ (الفتح : ٢٩) .

قامُوا بِمَعَالِمِ الدِّيْنِ، وناصَحُوا الاجْتِهَادَ لِلمُسْلِمِيْنَ حَتى تَهَذَّبَتْ طُرُقُهُ، وقَوِيَتْ أسْبَابُهُ وظَهَرَتْ آلاءُ الله، واسْتَقَرَّ دِيْنُهُ وَوَضُحَتْ أعْلامُهُ، وأذَلَّ بِهِمُ الشِّرْكَ، وأزَالَ رُؤُوْسَهُ ومَحَا دَعَائِمَهُ، وصَارَتْ كَلِمَةُ الله العُلْيَا، وكَلِمَةُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا السُّفْلَى، فَصَلَوَاتُ الله ورَحْمَتُهُ وبَرَكَاتُهُ على تِلْكَ النُّفُوْسِ الزَّكِيَّةِ، والأرْوَاحِ الطَّاهِرَةِ العَالِيَةِ، فَقَدْ كانُوا في الحَياةِ لله أوْلِيَاءَ، وكانُوا بَعْدَ المَوْتِ أحْيَاءَ (بِذِكْرِهِم)، وكانُوا لِعِبَادِ الله نُصَحَاءَ، رَحَلُوا إلى الآخِرَةِ قَبْلَ أنْ يَصِلُوا إلِيْهَا، وخَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا وهُم بَعْدُ فِيْهَا»[1].

* * *

(١) "مُرُوجُ الذَّهَبِ ومَعَادِنُ الجَوْهَرِ" للمَسْعُوْدِيِّ (٣/ ٧٥) .

ورَوَى ابْنُ بَطَّةَ بإسْنَادِه عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مَسْعُوْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ أنَّهُ قَالَ : «مَنْ كان مِنْكُمْ مُسْتَنًا فلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فإنَّ الحَيَّ لا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ، أُوْلَئِكَ أصْحَابُ مُحَمَّدٍ كانُوا واللهِ أفْضَلَ هذه الأمَّةِ، وأبَرَّها قُلُوْبًا، وأعْمَقَهَا عِلْماً وأقَلَّهَا تَكَلُّفًا، قَوْماً أخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، وإقَامَةِ دِيْنِهِ، فاعْرِفُوا لَهُم فَضْلَهُم، واتَّبِعُوهُم في آثارِهِم، وتَمَسَّكُوا بِمَا اسْتَطَعْتُم مِنْ أخْلاقِهِم ودِيْنِهِم؛ فإنَّهُم كانوا على الهُدَى المُسْتَقِيْمِ»[١].

ورَوَى أبُو نُعَيْمٍ الأصْبَهَانِيُّ بإسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا [٢] نَحْو كلامِ ابنِ مَسْعُوْدٍ .

***

ورَوَى الإمَامُ أحْمَدُ بإسْنَادِهِ إلى قَتَادَةَ بنِ دُعَامَةَ أنَّهُ قال : «أحَقُّ مَنْ صَدَّقْتُمْ أصْحَابَ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ الَّذِيْنَ اخْتَارَهُم اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، وإقامَةِ دِيْنِهِ»[٣].

قَالَ الإمَامُ أبُو زُرْعَةَ رَحِمَهُ اللهُ : «إذا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أحَدًا مِنْ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فاعْلَمْ أنَّهُ زِنْدِيْقٌ، وذَلِكَ أنَّ الرَّسُوْلَ

(١) انظُر "مِنْهاجَ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (١/ ١٦٦) .

(٢) "حِلْيَةُ الأوْلياءِ" (١/ ٣٠٥ـ٣٠٦)، وذَكَرهُ البَغَوِيُّ عَنِ ابنِ مَسْعُوْدٍ (١/ ٢١٤).

(٣) أخْرَجَهُ أحْمَدُ (٣/ ١٣٤) .

ﷺ عِنْدَنَا حَقٌّ، والقُرْآنُ حَقٌّ، وإنَّمَا أدَّى إلَيْنَا هـذا القُرْآنَ والسُّنَنَ أصْحَابُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وإنَّمَا يُرِيْدُونَ أنْ يَجْرَحُوا شُهُوْدَنا لِيُبْطِلُوا الكِتَابَ والسُّنَّةَ، والجَرْحُ بِهِم أوْلى وَهُم زَنَادِقَةٌ»[١] رَوَاهُ الخَطِيْبُ، وابْنُ عَسَاكِرَ.

وقَالَ الفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللهِ، وسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ انْتَقَصَ مُعَاوِيَةَ، وعَمْرَو بْنَ العَاصِ أيُقَالُ لَهُ : رَافِضِيٌّ ؟ قَالَ : «إنَّهُ لم يَجْتَرِئ عَلَيْهِمَا إلاَّ وله خَبِيْئَةُ سُوْءٍ، ما يُبْغِضُ أحَدٌ أحَدًا مِنْ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلاَّ ولَهُ دَاخِلَةُ سُوْءٍ»[٢].

وقَالَ العَلاَّمَةُ السَّفَّارِيْنِيُّ : «ولا يَرْتَابُ أحَدٌ مِنْ ذَوِي الألْبَابِ أنَّ الصَّحَابَةَ الكِرَامَ هُمُ الَّذِيْنَ حَازُوا قَصَبَاتِ السَّبْقِ، واسْتَوْلَوْا على مَعَالِي الأمُوْرِ مِنَ الفَضْلِ والمَعْرُوْفِ والصِّدْقِ، فالسَّعِيْدُ مَنِ اتَّبَعَ صِرَاطَهُم المُسْتَقِيْمَ، واقْتَفَى مَنْهَجَهُم القَوِيْمَ، والتَّعِيْسُ مَنْ عَدَلَ عَنْ طَرِيْقِهِم، ولم يَتَحَقَّقْ بِتَحْقِيْقِهِم ... فلا مَعْرُوْفَ إلاَّ ما عَنْهُم عُرِفَ، ولا بُرْهَانَ إلاَّ بِعُلُومِهِم كُشِفَ، ولا سَبِيْلَ نَجَاةٍ إلاَّ ما سَلَكُوا، ولا

---

(١) "الكِفَايَةُ" للخَطِيْبِ البَغْدادِيِّ (٩٧)، و"تارِيْخُ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٣٨/ ٣٢).

(٢) "تارِيْخُ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٥٩/ ٢١٠)، و"السُّنةُ" للخَلاَّلِ (٤٤٧) .

خَيْرَ سَعَادَةٍ إلاَّ ما حَقَّقُوهُ وحَكَوْهُ، فَرِضْوَانُ اللهُ تَعَالى عَلَيْهِم أجْمَعِيْنَ»[١].

وقَدْ قِيْلَ: «كُلُّ خَيْرٍ فِيْهِ المُسْلِمُوْنَ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ مِنَ الإيْمَانِ، والإسْلامِ، والقُرْآنِ، والعِلْمِ، والمَعَارِفِ، والعِبَادَاتِ، ودُخُوْلِ الجَنَّةِ والنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، وانْتِصَارِهِم على الكُفَّارِ، وعُلُوِّ كَلِمَةِ الله ـ فإنَّمَا هُوَ بِبَرَكَةِ ما فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ الَّذِيْنَ بَلَّغُوا الدِّيْنَ، وجَاهَدُوا في سَبِيْلِ الله، وكُلُّ مُؤْمِنٍ آمَنَ بالله فَلِلْصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ الفَضْلُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ»[٢].

***

وبِهَذا نَكْتَفِي بِمَا جَاءَ في فَضْلِهِم، والثَّنَاءِ عَلَيْهِم رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجْمَعِيْنَ، ومَنْ أرَادَ زِيَادَةً في فَضْلِهِم فَعَلَيْهِ بِكُتُبِ السُّنَّةِ، والسِّيَرِ، لا سِيَّمَا الكُتُبُ الَّتِي عَنَتْ بِتَرَاجِمِهِم.

لِذَلِكَ لَمَّا وَقَفَ عُلَمَاءُ الأمَّةِ رَحِمَهُمُ اللهُ سَلَفًا وخَلَفًا حِيَالَ هَذِهِ الأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، والأحَادِيْثِ النَبَوِيَّةِ، والآثارِ السَّلَفِيَّةِ الدَّالَةِ على فَضْلِ

---

(١) "لوَامِعُ الأنْوارِ البَهِيَّةِ" للسَّفارِيْنِيِّ (٢/ ٣٧٩ـ ٣٨٠).

(٢) مِنْ كلامِ شَيْخِ الإسْلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، وانْظُر "طَرِيْقَ الهِجْرَتَيْنِ" لابنِ القَيِّمِ (٣٦٢) نَقْلاً عَنْ "عَقِيْدَةِ أهْلِ السُّنةِ والجَمَاعةِ" لناصِرٍ.

الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ، قابَلُوْها بالتَّسْلِيْمِ والقَبُولِ مَعَ اعْتِقَادِ فَضْلِهِم، والتَّرُحُّمِ عَلَيْهِم ، وذِكْرِ مَحَاسِنِهِم بَيْنَ النَّاسِ مِمَّا يَحْصُلُ بِذَلِكَ سَلامَةُ صُدُورِهِم وقُلُوْبِهِم تُجاهَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ، وهذا كُلُّهُ لا يَسْتَقِيْمُ ولا يَكُوْنُ إلاَّ باعْتِقَادِ ضِدِّهِ ، ومُنَابَذَةِ خِلافِهِ .

وذَلِكَ بالكَفِّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم، وعَدَمِ ذِكْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ سُوْءُ ظَنٍّ، وضِيْقُ صَدْرٍ، وإثارَةُ شُبَهٍ عَلَيْهِم؛ وهذا يَتَنَافَى مَعَ ما يَجِبُ في حَقِّهِم مِنْ حُبٍّ ، وتَرَضٍّ عَنْهُم ، وتَرَحُّمٍ عَلَيْهِم ، وحِفْظِ فَضَائِلِهِم ، والاعْتِرَافِ لَهُم بِسَوَابِقِهِم ، ونَشْرِ مَنَاقِبِهِم ، وأنَّ الَّذي حَصَلَ بَيْنَهُم إنَّما كَانَ عَنِ اجْتِهَادٍ ؛ فالْقَاتِلُ والمَقْتُوْلُ مِنْهُم في الجَنَّةِ ، ولم يُجَوِّزْ أهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ الخَوْضَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ عَامَّةِ النَّاسِ ، ولا يُخَالِفُ ذَلِكَ إلاَّ مُبْتَدِعٌ أو جَاهِلٌ !

❑ ❑ ❑

مَا وَقَعَ بَينَ الصَّحَابَة قَدْ دَلَّتْ عَلَيْه النُّصُوصُ الشَّرْعَيَّةُ

هُنَاكَ نُصُوصٌ شَرْعِيَّةٌ قَدْ أَشَارَتْ وَأَخْبَرَتْ بِمَا سَيَقَعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ﷺ مِنْ قِتَالٍ ونِزَاعٍ مَعَ بَيَانِ فَضْلِهِم وَاصْطِفَائِهِم كَمَا مَرَّ مَعَنَا آنِفًا، فَمِنْهَا:

مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتَتِلَ فِئَتَانِ فَيَكُونَ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيْمَةٌ دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ**»[١].

فَالمُرَادُ بِالفِئَتَيْنِ في هَذَا الحَدِيْثِ جَمَاعَةُ عَلِيٍّ، وَجَمَاعَةُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، والمُرَادُ بالدَّعْوَةِ أَيْضًا الإسْلامُ على الرَّاجِحِ، وقِيْلَ المُرَادُ: اعْتِقَادُ كُلٍّ مِنْهُما الحَقَّ[٢].

---

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٤/ ٢٣١)، ومُسْلِمٌ (٤/ ٢٢١٤).

(٢) انظُرْ "فَتْحَ البارِي" لابنِ حَجَرٍ (١٢/ ٣٠٣).

وعَنْ أبي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ يَخْطُبُ جَاءَ الحَسَنُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ : «**ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، ولَعَلَّ اللهَ أنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ**»(١).

فَفِي هَذَا الحَدِيْثِ شَهَادَةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ بإسْلامِ الطَّائِفَتَيْنِ ـ أهْلِ العِرَاقِ وأهْلِ الشَّامِ ـ لِذَا كَانَ يَقُوْلُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ : «**قَوْلُهُ : فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ، يُعْجِبُنَا جِدًّا**»، قَالَ البَيْهَقِيُّ : «وإنَّمَا أعَجَبَهُم لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ سَمَّاهُمَا مُسْلِمِيْنَ، وهَذا خَبَرٌ مِنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ بِمَا كَانَ مِنَ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بَعْدَ وَفَاةِ عَلِيٍّ فِي تَسْلِيْمِهِ الأمْرَ إلى مُعَاوِيَةَ بْنِ أبي سُفْيَانَ»(٢).

***

وهَذَا عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُوْلُ فِيْمَا رَوَاهُ حَمْزَةُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ أبِيْهِ قَالَ : وقَفَ عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ عَلَى قَتْلاهُ وقَتْلَى مُعَاوِيَةَ، فقَالَ : «**غَفَرَ اللهُ لَكُم**» لِلْفَرِيْقَيْنِ جَمِيْعًا»(٣).

---

(١) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٢٧٠٤)، (٣٧٤٦).

(٢) "الاعْتِقَادُ" للبَيْهَقِيِّ ص (١٩٨)، و"فَتْحُ البارِي" لابنِ حَجَرٍ (١٣/ ٦٦).

(٣) "تَنْزِيهُ خَالِ المُؤْمِنِيْنَ مُعَاوِيَةَ بنِ أبي سُفْيانَ" لأبي يَعْلَى الحَنْبَلِيِّ (٩٢).

وقَالَ أيْضًا فِيْمَا رَوَاهُ عَبْدُ الله بنُ عُرْوَةَ (١٢٦هـ) قالَ: أخْبَرَني مَنْ شَهِدَ صِفِّيْنَ، قَالَ: رَأيْتُ عَلِيًّا خَرَجَ في بَعْضِ تِلْكَ اللَّيَالِي فَنظَرَ إلى أهْلِ الشَّام، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولَهُم**»[1].

ورَوَى الشَّعْبِيُّ (١٠٤هـ) قَالَ: قُلْتُ لِلْحَارِثِ بْنِ مَالِكٍ: ما شَأنُ الحَسَنِ (ابْنِ عَلِيٍّ) بايَعَ مُعَاوِيَةَ؟

قَالَ: إنَّه سَمِعَ مِنْ أمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ ما سَمِعْتُ.

قُلْتُ: ومَا سَمِعْتَ؟

قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُوْلُ: «**لا تَكْرَهُوا إمَارَةَ مُعَاوِيَةَ، فَإنَّكُم لَو فَقَدتُّمُوهُ رَأيْتُم رُؤُوْسًا تَبْدُرُ عَنْ كَوَاهِلِها كأنَّها الحَنْظَلُ**»[2] ابنُ أبي شَيْبَةَ.

وقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «**لا تَسُبُّوا أصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فإنَّ اللهَ قَدْ أمَرَنَا بالاسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وهُوَ يَعْلَمُ أنَّهُم سَيَقْتَتِلُونَ**»[3].

---

(١) أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في "مُصَنَّفِهِ" (١٥/ ٢٩٧)، وانْظُر "تَنْزِيهُ خَالِ المُؤْمِنِيْنَ مُعَاوِيَةَ" لأبي يَعْلَى (٩٣).

(٢) أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في "مُصَنَّفِهِ" (١٥/ ٢٩٣) وانْظُر "تَنْزِيهُ خَالِ المُؤْمِنِيْنَ مُعَاوِيَةَ" لأبي يَعْلَى (٩٣).

(٣) "الشَّرْحُ والإبَانَةُ" لابنِ بَطَّةَ (١١٩)، وأوْرَدَهُ القُرْطُبيُّ في "تَفْسِيْرِه"(١٨/ ٣٣)

* * *

وهَذِهِ الأحَادِيْثُ والآثَارُ المُتَقَدِّمُ ذِكْرُهَا قَاطِعَةٌ بأنَّ أهْلَ العِـرَاقِ مِنْ الصَّحَابَةِ الَّذِيْنَ كَانُوا مَعَ عَلِيِّ بـنِ أبي طَالِـبٍ، وأهْـلَ الشَّـامِ مِـنَ الصَّحَابَةِ الَّذِيْنَ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ بنِ أبي سُـفْيَانَ بـأنَّهُم مِـنْ أُمَّـةِ مُحَمَّـدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ومُتَعلِّقُوْنَ جَمِيْعًا بالحَقِّ، كَمَا شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ بِذَلِكَ[1].

«والكِتَابُ والسُّنَّةُ قَدْ دَلاَّ عَلَى أنَّ الطَّائِفَتَيْنِ مُسْلِمُوْنَ، وأنَّ تَرْكَ القِتَالِ كَانَ خَيْرًا مِنْ وُجُوْدِهِ، قَالَ تَعَالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ ﴾، فَسَمَّاهُم مُؤْمِنِيْنَ إخْوَةً مَعَ وُجُودِ الاقتِتَالِ والبَغْيِ»[2].

❑ ❑ ❑

---

(١) وفي هذا رَدٌّ على طَائِفَتَيْنِ ضَالَّتَيْنِ : الخَوَارِجِ الَّذِيْنَ كَفَّرُوا الصَّحَابَةَ، والشِّيْعَةِ الَّذِيْنَ كَفَّرُوا مُعْظَمَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم !

(٢) انظُرْ "مِنْهَاجَ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٤/ ٤٤٩-٤٥٠).

أقْوَالُ النَّاسِ فِيْمَا وَقَعَ في صِفِّيْنَ

فلا رَيْبَ أنَّ مَا وَقَعَ بَـيْنَ العَسْـكَرَيْنِ (عَسْـكَرِ عَـلِيٍّ ومُعَاوِيَـةَ بِصِفِّيْنَ)، لم يَكُنْ لِعَـلِيٍّ ومُعَاوِيَـةَ رَضِيَ اللهُ عَـنْهُمَا اخْتِيَـارٌ في الحَـرْبِ ابْتِدَاءً؛ بَلْ كَانَا مِنْ أشَدِّ النَّاسِ حِرْصًا على أنْ لا يَكُوْنَ قِتَالٌ.

وقِتَالُ صِفِّيْنَ لِلْنَّاسِ فيْه أقْوَالٌ:

الأوَّلُ: مَنْ يَقُوْلُ: كِلاهُمَا كَانَا مُجْتَهِدًا مُصِيْبًا، وَبِهِ قَالَ أكْثَـرُ أهْـلِ الكَلامِ، والفِقْهِ، والحَدِيْثِ مِمَّنْ يَقُوْلُ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِـيْبٌ!، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيْرٍ مِنَ الأشْعَرِيَّةِ، والكُرَّامِيَّةِ وَغَيْرِهِم.

الثَّاني: مَنْ يَقُوْلُ: بَلِ المُصِيْبُ أحَدُهُمَا لا بِعَيْنِهِ.

الثَّالِثُ: مَنْ يَقُوْلُ: عَلِيٌّ هُوَ المُصِيْبُ وَحْدَهُ، ومُعَاوِيَةُ مُجْتَهِدٌ مُخْطِئٌ، وَهُوَ قَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أهْلِ الكَلامِ، والفُقَهَاءِ أهْلِ المَـذَاهِبِ الأرْبَعَةِ، وقَدْ حَكَى هَذِهِ الأقْوَالَ الثَّلاثَـةَ أبُـو عَبْـدِ اللهِ ابـنُ حَامِدٍ عَنْ أصْحَابِ أحْمَدَ وغَيْرِهِم.

الرَّابِعُ : مَنْ يَقُوْلُ : كَانَ الصَّوَابُ أنْ لا يَكُـوْنَ قِتَـالٌ، وكَـانَ تَـرْكُ القِتَالِ خَيْرًا لِلْطَّائِفتَيْنِ، فَلَيْسَ في الاقْتِتَـالِ صَـوَابٌ، ولَكِـنْ عَلِيٌّ كَانَ أقْرَبَ إلى الحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ، والقِتَالُ قِتَالُ فِتْنَةٍ لَـيْسَ بِوَاجِبٍ ولا مُسْتَحَبٌ، وكَانَ تَرْكُ القِتَـالِ خَـيْرًا لِلْطَّـائِفتَيْنِ، مَعَ أنَّ عَلِيًّا كَانَ أوْلى بالحَقِّ !

وهَذَا هو قَوْلُ أحْمَدَ، وأكْثَرِ أهْلِ الحَدِيْثِ، وأكْثَرِ أئمَّةِ الفُقَهَـاءِ، وهُوَ قَوْلُ أكَابِرِ الصَّحَابَةِ، والتَّابِعِيْنَ لَهُمْ بإحْسَانٍ[1]، وعَلَيهِ تَحْقِيْقُ أهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أئِمَّةِ المُسْلِمِيْنَ .

❑ ❑ ❑

(١) انْظُر "مِنْهَاجَ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٤/ ٤٤٧-٤٤٨) بتَصَرُّفٍ .

أيُّهُمَا أوْلَى بالحَقِّ عَلِيٌّ أمْ مُعَاوِيَةَ ؟

ومَعَ ما ذَكَرْناهُ آنِفًا؛ فَلا نَشُكُّ أنَّ عَلِيًّا ومَنْ مَعَهُ أوْلى بالحَقِّ مِـنْ مُعَاوِيَةِ ومَنْ مَعَهُ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنَّهُ قَالَ : «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عَلَـى خَيْرِ فِرْقَةٍ مِنَ المُسْلِمِيْنَ، تَقْتُلُهُم أُوْلى الطَّائِفَتَيْنِ بالحَقِّ**»[1] مُسْـلِمٌ، فَـدَلَّ هَذَا الحَدِيْثُ عَلَى أنَّ عَلِيًّا أوْلى بالحَقِّ مِمَّنْ قَاتَلَـهُ؛ فإنَّـهُ هُـوَ الَّـذِي قَتَـلَ الخَوَارِجَ لَمَّا افْتَرَقَ المُسْلِمُونَ[2].

ومَعَ هَذَا؛ إذَا قُلْنَا : إنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ أوْلَى بـالحَقِّ مِمَّـنْ قَاتَلَهُ، إلاَّ أنَّ الصَّوَابَ والحَقَّ كُلَّه كَانَ فِي تَرْكِ القِتَالِ؛ لأنَّ القِتَالَ قِتَالُ فِتْنَةٍ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، ولا مُسْتَحَبٍّ، فكَانَ تَرْكُ القِتَـالِ خَـيْرًا للطَّـائِفَتَيْنِ قَطْعًا !

***

---

(١) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٥) .

(٢) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٧/ ٥٧) .

«... فأصْحَابُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ جَمِيْعُ ما يُطْعَنُ بِهِ فِيْهِم أكْثَرُهُ كَذِبٌ، والصِّدْقُ مِنْهُ غَايَتُهُ أنْ يَكُوْنَ ذَنْبًا أو خَطَأً، والخَطَأُ مَغْفُوْرٌ، والذَّنْبُ لَهُ أسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ تُوجِبُ المَغْفِرَةَ، ولا يُمْكِنُ أحَدٌ أنْ يَقْطَعَ بأنَّ واحِدًا مِنْهُم فَعَلَ مِنَ الذُّنُوبِ ما يُوجِبُ النَّارِ لا مَحَالَةَ»[1].

«وبالجُمْلَةِ لَيْسَ عَلَيْنَا أنْ نَعْرِفَ كُلَّ واحَدٍ تَابَ، ولَكِنْ نَحْنُ نَعْلَمُ أنَّ التَّوبَةَ مَشْرُوْعَةٌ لِكُلِّ عَبْدٍ : لِلأنْبِيَاءِ ولِمَن دُوْنِهِم، وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ، يَرْفَعُ عَبْدَهُ بالتَّوبَةِ، وإذا ابْتَلاهُ بِمَا يَتُوبُ مِنْهُ، فالمَقْصُودُ كَمَالُ النِّهَايَةِ، لا نَقْصَ البِدَايَةِ، فإنَّهُ تَعَالى يُحِبُّ التَّوَّابِيْنَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِيْنَ، وهُوَ يُبَدِّلُ بالتَّوبَةِ السَّيِّئَاتِ حَسَنَاتٍ»[2].

❑❑❑

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٧/ ٥٧) .

(٢) السَّابِقُ (٦/ ٢٠٩) .

الفَصْلُ الثَّاني

وُجُوْبُ مَحَبَّةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

لَقَدْ بَاتَ مِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ: وُجُوبُ مَحَبَّةِ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وتَعْظِيْمِهِم، وتَوْقِيْرِهِم، وتَكْرِيْمِهِم، والإقْتِدَاءِ بِهِم، والأَخْذِ بآثَارِهِم، وحُرْمةُ ضِدِّ ذَلِكَ مِنْ: بُغْضِهِم، أو ازْدِرَائِهِم، أو ذِكْرِ مَسَاوِئِهِم ...!

قَالَ تَعَالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ (الحشر:١٠).

فَفِي هَذِهِ الآيَةِ دَلِيْلٌ على وُجُوْبِ مَحَبَّةِ الصَّحَابَةِ، لأنَّهُ تَعَالى جَعَلَ لِمَنْ بَعْدَهُم حَظًّا في الفَيْءِ ما أقَامُوا على مَحَبَّتِهِم، ومُوَالاتِهِم، والاسْتِغْفَارِ لَهُم، وأنَّ مَنْ سَبَّهُم، أو واحِدًا مِنْهُم، أو اعْتَقَدَ فِيْهِ شَرًّا: أنَّه لا حَقَّ لَهُ في الفَيْءِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ وغَيْرِهِ.

قَالَ مَالِكٌ : «مَنْ كَانَ يُبْغِضُ أحَدًا مِنْ أصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أو كَانَ في قَلْبِهِ عَلَيْهِم غِلٌّ فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ في فَيْءِ المُسْلِمِيْنَ، ثُمَّ قَرَأ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾»[1].

وقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ مُبَيِّنًا مَا يَجِبُ على المُسْلِمِ اعْتِقَادُهُ في مَحَبَّةِ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ «ونُحِبُّ أصْحَابَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، ولا نُفْرِطُ في حُبِّ أحَدٍ مِنْهُم، ولا نَتَبَرَّأُ مِنْ أحَدٍ مِنْهُم، ونُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم وبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إلاَّ بِخَيْرٍ، وحُبُّهُم دِيْنٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ، وبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ»[2].

* * *

فَعَلى المُسْلِمِ أنْ يَسْلُكَ في حُبِّ الصَّحَابَةِ مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، بِحَيْثُ يُحِبُّهُم جَمِيْعًا، ولا يَفْرُطُ في حُبِّ أحَدٍ مِنْهُم، وأنْ يَتَبَرَّأَ مِنْ طَرِيْقَةِ الشِّيْعَةِ الرَّافِضَةِ الَّذِيْنَ يَتَدَيَّنُوْنَ بِبُغْضِهِم وسَبِّهِم، ومِنْ طَرِيْقِ النَّوَاصِبِ والخَوَارِجِ الَّذِيْنَ ابْتُلُوا بِبُغْضِ أهْلِ بَيْتِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ!

---

(١) "الجامعُ لأحْكامِ القُرآنِ" للقُرْطُبِيِّ (١٨/ ٣٢).

(٢) "شَرْحُ الطَّحاوِيَّةِ" لابنِ أبي العِزِّ (٢/ ٦٨٩).

قَالَ ابنُ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَتَبَرَّؤُوْنَ (أَي السَلَفُ) مِنْ طَرِيْقَةِ الرَّوَافِضِ والشِّيَعَةِ الَّـذِيْنَ يُبْغِضُـوْنَ الصَّـحَابَةَ ويَسُـبُّونَهُم، وطَرِيْقَـةِ النَّوَاصِبِ والخَوَارِجِ الَّذِيْنَ يُؤْذُوْنَ أهْلَ البَيْتِ بِقَوْلٍ أوْ عَمَلٍ»[1].

* * *

وبَعْدَ هَذا؛ فمَنْ أرَادَ السَّلامَةَ لِدِيْنِهِ فَلْيُحِبَّهُم جَمِيْعًـا، وأنْ يَخْـتِمَ ذَلِكَ على نَفْسِهِ، وعلى كُلِّ أبْنَاءِ جِنْسِهِ؛ لأنَّ ذَلِـكَ وَاجِـبٌ عـلى جَمِيْـعِ الأمَّةِ، واتَّفَقَ على ذَلِكَ الأئمَّةُ، فلا يَزُوْغُ عَـنْ حُـبِّهِم إلاَّ هَالِـكٌ، ولا يَزُوْغُ عَنْ وُجُوبِ ذَلِكَ إلاَّ آفِكٌ[2].

❑ ❑ ❑

(١) "شَرْحُ العَقِيْدَةِ الوَاسِطِيَّةِ" لمُحَمَّد خَلِيْل هَرَّاسٍ (١٧٣).

(٢) انظُرْ "لَوَامِعَ الأنْوَارِ البَهِيَّةِ" للسَّفارِيْنِيِّ (٢/ ٣٥٤).

الفَصْلُ الثَّالِثُ

وُجُوْبُ الدُّعَاءِ والاسْتِغْفَارِ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

وَاجِبٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ جَاءَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مِنْ عِبَادِ اللهِ المُؤْمِنِيْنَ أنْ يَدْعُوَ لَهُم، ويَسْتَغْفِرَ لَهُم، ويَتَرَحَّمَ عَلَيْهِم لِمَا لَهُم مِنَ القَدْرِ العَظِيْمِ، ولِمَا حَازُوْهُ مِنَ المَنَاقِبِ الحَمِيْدَةِ، والسَّوَابِقِ القَدِيْمَةِ، والمَحَاسِنِ المَشْهُوْرَةِ، ولِمَا لَهُم مِنَ الفَضْلِ الكَبِيْرِ على كُلِّ مَنْ أتَى بَعْدَهُم[1].

وأخْرَجَ عَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ أبي حَاتِمٍ، وابنُ الأنْبَارِيِّ في (المَصَاحِفِ)، وابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «أُمِرُوا أنْ يَسْتَغْفِرُوا لأصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَبُّوهُم!، ثُمَّ قَرَأتُ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ الآيَةُ»[2].

---

(١) انْظُرْ "طَرِيْقَ الهِجْرَتَيْنِ" لابنِ القَيِّمِ (٥٣٧).

(٢) "الدُّرُّ المَنْثُوْرُ" للسِّيُوْطِيِّ (٨/ ١١٣).

قَالَ النَّوَوَيُّ رَحِمَـهُ اللهُ : «أمَّـا قَوْلُهَـا : (أُمِـرُوا أنْ يَسْـتَغْفِرُوا لأصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَبُّوْهُم)، قَالَ القَاضِي : الظَّاهِرُ أنَّهَا قَالَـتْ هـذا عِنْدَما سَمِعَتْ أهْلَ مِصْرَ يَقُوْلُوْنَ في عُثْمَانَ ما قَـالُوا، وأهْـلَ الشَّـامِ في عَلِيٍّ ما قَالُوا، والحَرُوْرِيَّةَ في الجَمِيْعِ ما قَالُوا!

وأمَّا الأمْرُ بالاسْتِغْفَارِ الَّذِي أشَارَتْ إلَيْهِ فَهُوَ قَوْلُـهُ تَعَـالى : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآيَةُ.

وبِهَذا احْتَجَّ مَالِكٌ في أنَّهُ لاحَقَّ في الفَـيْءِ لِمَن سَـبَّ الصَّـحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ لأنَّ اللهَ تَعَالى إنَّما جَعَلَهُ لِمَن جَاءَ بَعْدَهُم مِمَّـنْ يَسْـتَغْفِرُ اللهَ لَهُم، واللهُ أعْلَمُ»[١].

وقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما : «لا تَسُـبُّوا أصْـحَابَ مُحَمَّـدٍ ﷺ، فَإنَّ اللهَ قَدْ أمَرَنا بالاسْتِغْفَارِ لَهُم، وَهُوَ يَعْلَمُ أنَّهُم سَيَقْتَتِلُوْنَ»[٢].

* * *

(١) "شَرْحُ مُسْلِمٍ" للنَّوَوِيِّ (١٨/ ١٥٨ – ١٥٩).

(٢) "الشَّرْحُ والإبانَةُ" لابنِ بَطَّةَ (١١٩)، وأوْرَدَهُ القُرْطُبيُّ في "تَفْسِيْرِه" (١٨/ ٣٣)

وذَكَرَ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ تَفْسِيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ الآيَةُ، عَنْ مَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ قَالَ: قَالَ عَامِرُ بنُ شُرَاحِيْلِ الشَّعْبِيُّ: يا مَالِكُ تَفَاضَلَتْ (أيْ : فَضُلَتْ) اليَهُوْدُ والنَّصَارَى الرَّافِضَةَ بِخِصْلَةٍ!، سُئِلَتِ اليَهُوْدُ مَنْ خَيْرُ أهْلِ مِلَّتِكُم؟ فَقَالَتْ : أصْحَابُ مُوْسَى عَلَيْهِ السَّلامُ، وسُئِلَتِ النَّصَارَى : مَنْ خَيْرُ أهْلِ مِلَّتِكُم؟ فَقَالُوا : حَوَارِيُّ عِيْسَى عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وسُئِلَتِ الرَّافِضَةُ : مَنْ شَرُّ أهْلِ مِلَّتِكُم؟ فَقَالُوا : أصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ . أُمِرُوا بالاسْتِغْفَارِ لَهُم فَسَبُّوهُم، فالسَّيْفُ عَلَيْهِم مَسْلُوْلٌ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، لا تَقُوْمُ لَهُم رَايَةٌ، ولا يَثْبُتُ لَهُم قَدَمٌ ، ولا تَجْتَمِعُ لَهُم كَلِمَةٌ، كُلَّمَا أوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أطْفَأهَا اللهُ بِسَفْكِ دِمَائِهِم وتَفْرِيْقِ شَمْلِهِم وإدْحَاضِ حُجَّتِهِم، أعَاذَنَا اللهُ وإيَّاكُم مِنَ الفِتَنِ المُضِلَّةِ»[١].

* * *

---

(١) "تَفْسِيْرُ البَغَوِيِّ" (٧/ ٥٤)، وذَكَرَه القُرْطُبِيُّ في "الجَامِعِ لأحْكَامِ القُرْآنِ" (١٨/ ٣٣)، وانْظُر أيْضًا "مِنْهَاجَ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (١/ ٦ – ٧)، و"شَرْحَ الطَّحاوِيَّةِ" لابنِ أبي العِزِّ (٥٣١ – ٥٣٢) .

وأخِيْرًا هَاكَ ما قَالَهُ الإمَامُ الشَّوْكَانِيُّ رَحِمَـهُ اللهُ بَعْـدَ أنْ ذَكَـرَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ الآيَةُ : «أمَرَهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ بَعْدَ الاسْتِغْفَارِ لِلْمُهَاجِرِيْنَ والأنْصَارِ أنْ يَطْلُبُوا مِـنْ اللهِ سُـبْحَانَهُ أنْ يَنْزَعَ مِنْ قُلُوبِهِمُ الغِلَّ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا عـلى الإطْـلاقِ، فَيَـدْخُلُ في ذَلِـكَ الصَّحَابَةُ دُخُـولاً أوَّلِيًّـا لِكَـوْنِهِم أشْرَفَ المُـؤْمِنِيْنَ، ولِكَـوْنِ السِّـيَاقِ فِيْهِم، فَمَن لم يَسْتَغْفِرْ لِلْصَّحَابَةِ على العُمُومِ، ويَطْلُبْ رِضْوَانَ اللهِ لَهُـم فَقَدْ خَالَفَ ما أمَرَ اللهُ بِهِ في هَذِهِ الآيَةِ!، فإنْ وَجَدَ في قَلْبِهِ غِلاًّ لَهُم فَقَـدْ أصَابَهُ نَزْغٌ مِنَ الشَّيْطَانِ وحَلَّ بِهِ نَصِيْبٌ وافِرٌ مِنْ عِصْـيَانِ اللهِ لِعَـدَاوَةِ أولِيَائِهِ وخَيْرِ أُمَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ ، وانْفَتَحَ لَهُ بَابُ الخُـذْلانِ يَفِـدُ بِـهِ عـلى نـارِ جَهَنَّمَ إنْ لم يَتَدَارَكْ نَفْسَهُ باللَّجَأ إلى اللهِ سُبْحَانَه ، والاسْـتِغَاثَةِ بِـهِ بِـأنْ يَنْزِعَ عَنْ قِلْبِهِ ما طَرَقَهُ مِنَ الغِلِّ لِخَيْرِ القُرُونِ وأشْرَفِ هَذِهِ الأمَّةِ ، فإنْ جَاوَزَ ما يَجِدُهُ مِنَ الغِلِّ إلى شَتْمِ أحَدٍ مِنْهُم ، فَقَدْ انْقَادَ لِلْشَّيْطَانِ بِزِمَـامٍ وَوَقَعَ في غَضَبِ اللهِ وسَخَطِهِ ، وهذا الدَّاءُ العُضَالُ إنَّمَا يُصَابُ بِـهِ مَـنِ ابْتُلِيَ بِمُعَلِّمٍ مِنَ الرَّافِضَةِ ، أو صَاحِبٍ مِـنْ أعْـدَاءِ خَـيْرِ الأمَّـةِ الَّـذِيْنَ تَلاعَبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ ، وزَيَّنَ لَهُم الأكَاذِيْـبَ المُخْتَلَقَـةَ ، والأقَاصِـيْصَ المُفْتَرَاةَ ، والخُرَافَاتِ المَوْضُوْعَةَ ، وصَرَفَهُم عَنْ كِتَابِ اللهِ الَّذِي لا يَأتِيْهِ

البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ ، وعَنْ سُنَّةِ رَسُوْلِ الله ﷺ المنقُوْلَةِ إِلَيْنَا بِروَايَاتِ الأئِمَةِ الأكَابِرِ في كُلِّ عَصْرٍ مِنَ العُصُوْرِ فاشْتَرَوْا الضَّلالَةَ بالهُدَى ، واسْتَبْدَلُوا الخُسْرَانَ العَظِيْمَ بالرِّبْحِ الوَافِرِ ، وما زَالَ الشَّيْطَانُ الرَّجِيْمُ يَنْقُلُهُم مِنْ مَنْزِلَةٍ إلى مَنْزِلَةٍ ، ومِنْ رُتْبَةٍ إلى رُتْبَةٍ حَتَّى صَارُوا أعْدَاءَ كِتَابِ الله ، وسُنَّةِ رَسُوْلِهِ ، وخَيْرِ أُمَّتِهِ ، وصَالِحِي عِبَادِهِ ، وسَائِرِ المُؤْمِنِيْنَ ، وأهْمَلُوا فَرَائِضَ الله ، وهَجَرُوا شَعَائِرَ الدِّيْنَ ، وسَعُوا في كَيْدِ الإسْلامِ وأهْلِهِ كُلَّ السَّعْيَ ، ورَمَوا الدِّيْنَ وأهْلَهُ بِكُلِّ حَجَرٍ ومَدَرٍ واللهُ مِنْ ورَائِهِم مُحِيْطٌ»[1].

فَهَذِهِ النُّصُوْصُ الَّتِي سُقْنَاهَا في هذا المَبْحَثِ عَنِ المُتَقَدِّمِيْنَ والمُتَأخِّرِيْنَ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ كُلُّهَا تُبَيِّنُ : أنَّهُم هُمُ الفَائِزُوْنَ بِسَلامَةِ الصُّدُورِ مِنَ الغِلِّ والحِقْدِ لأصْحَابِ رَسُوْلِ الله ﷺ، وأنَّهُم يَعْتَقِدُوْنَ أنَّ مِنْ حَقِّ الصَّحابَةِ الكِرَامِ على مَنْ بَعْدَهُم التَّرَحُّمُ عَلَيْهِمْ، والاسْتِغْفَارُ لَهُم، فأهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ يَتَرَحَّمُوْنَ على أصْحَابِ رَسُوْلِ الله ﷺ، صَغِيْرِهِم وكَبِيْرِهِم، وأوَّلِهِم وآخِرِهِم، ويَذْكُرُون محَاسِنَهُم

(١) "فَتْحُ القَدِيْرِ" للشَّوْكانِيِّ (٥/ ٢٠٢).

ويَنْشُرُونَ فَضَائِلَهُم، ويَقْتَدُوْنَ بِهَدْيِهِم، ويَقْتَفُونَ آثَارَهُم، ويَعْتَقِدُوْنَ أنَّ الحَقَّ في كُلِّ مَا قَالُوْهُ، والصَّوَابَ فِيْمَا فَعَلُوْهُ[١].

وبَعْدَ هَذَا؛ فَلَيْسَ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مَنْ لم يَتَرَحَّمْ على الصَّحَابَةِ، ويَسْتَغْفِرْ لَهُم، ولَيْسَ لَهُ حَظٌّ في شَيْءٍ مِنْ فَيْءِ المُسْلِمِيْنَ كَمَا ذَكَرَهُ الإمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ وغَيْرُهُ.

❑ ❑ ❑

(١) انْظُر "الشَّرْحَ والإبَانَةَ على أُصُوْلِ السُّنةِ والدِّيانَةِ" لابنِ بَطَّةَ (٢٦٤ – ٢٦٥).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ على: أنَّ الصَّحَابَةَ جَمِيْعَهُم عُدُوْلٌ بِلاَ اسْتِثْنَاءٍ سَوَاءٌ مَنْ لاَبسَ الفِتْنَةَ مِنْهُم أوْ لا، نَظَرًا لِمَا أكْرَمَهُمُ اللهُ بِهِ مِنْ شَرَفِ الصُّحْبَةِ لِنَبيِّهِ ﷺ، ولِمَا لَهُمْ مِنَ المَآثِرِ الجَلِيْلَةِ، والمَوَاقِفِ العَظِيْمَةِ مَعَ النَّبي ﷺ، مِنْ مُنَاصَرَةٍ، ومُؤَازَرَةٍ، وإيْمَانٍ، ومُتَابَعَةٍ، وإيْثَارٍ، وجِهَادٍ، بَيْنَ يَدَيْهِ!

وقَدْ نَقَلَ الإجْمَاعَ على عَدَالَتِهِم جَمْعٌ غَفِيْرٌ مِنْ أهْلِ العِلْمِ.

قَالَ **الخَطِيْبُ البَغْدَادِيُّ** رَحِمَهُ اللهُ (**٤٦٣هـ**) بَعْدَ أنْ ذَكَرَ الأدِلَّةَ مِنْ كِتَابِ اللهِ، وسُنَّةِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، الَّتِي دَلَّتْ على عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ وأنَّهُم كُلُّهُم عُدُوْلٌ، قَالَ: «هَذَا مَذْهَبُ كَافَّةِ العُلَمَاءِ، ومَنْ يَعْتَدُّ بِقَوْلِهِم مِنَ الفُقَهَاءِ»[1].

---

(١) "الكِفَايَةُ" للخَطِيْبِ (٦٧).

وقَالَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ أيْضًا : «ونَحْنُ وإنْ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم قَدْ كُفِيْنَا البَحْثَ عَنْ أحْوَالِهِم لإجْمَاعِ أهْلِ الحَقِّ مِنَ المُسْلِمِيْنَ وَهُم أهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ على : أنَّهُم كُلُّهُم عُدُوْلٌ، فَوَاجِبٌ الوُقُوْفُ على أسْمَائِهِم»[1].

وقَدْ نَقَلَ الإجْمَاعَ على عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ كَثِيْرٌ مِنْ أهْلِ العِلْمِ كالإمَامِ الجُوَيْنِيِّ، والغَزَالِيِّ، وابنِ الصَّلاحِ، والنَّوَوِيِّ، وابنِ كَثِيْرٍ، والعِرَاقِيِّ، وابنِ حَجَرٍ ، والسَّخَاوِيِّ ، والألُوْسِيِّ ، وغَيْرِهِم ممَّا لا تَسَعُهُم هَذِهِ الرِّسَالَةُ[2].

***

وبَعْدَ هذا؛ نَخْتِمُ بِقَوْلِ أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللهُ كَمَا مَرَّ مَعَنَا : «إذا رَأيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أحَدًا مِنْ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فاعْلَمْ أنَّهُ

---

(١) "الاسْتِيْعَابُ" لابنِ عَبْدِ البَرِّ (١/ ٨) .

(٢) انْظُر "فَتْحَ المَغِيْثِ" للسَّخَاوِيِّ (٣/ ١١٢)، و"تَدْرِيْبَ الرَّاوِي" للسُّيُوْطِيِّ (٢/ ١٦٤)، و"مَعْرِفَةَ عُلُوْمِ الحَدِيْثِ" لابنِ الصَّلاحِ (١٤٦-١٤٧)، و"شَرْحَ مُسْلِمٍ" للنَّوَوِيِّ (١٥/ ١٤٩)، و"شَرْحَ مُخْتَصَرِ عُلُوْمِ الحَدِيْثِ" لأحْمَدَ شَاكِرٍ (١٨١-١٨٢)، و"التَّبْصِرَةَ والتَّذْكِرَةَ" للعِرَاقِي (٣/ ١٣-١٤)، و"الإصَابَةَ" لابنِ حَجَرٍ (١/ ١٧).

زِنْدِيْقٌ... وإنَّما يُرِيْدُوْنَ أنْ يَجْرَحُوا شُهُودَنا لِيُبْطِلُوا الكِتَابَ والسُّنَّةَ، والجَرْحُ بِهِم أوْلَى وهُم زَنَادِقَةٌ»[1] رَوَاهُ الخَطِيْبُ .

فَقَدْ صَدَقَ رَحِمَهُ اللهُ فلا يَتَجَرَّأُ على تَجْرِيْحِ الصَّحَابَةِ إلاَّ مَجْرُوحٌ في دِيْنِهِ ودُنْيَاهُ، زِنْدِيْقٌ في مُعْتَقَدِهِ، عَبْدٌ لِهَوَاهُ، عَدُوٌّ لله وأوْلِيَائِهِ .

****

وأخِيْرًا؛ فَهَذَا ما عَلَيْهِ اعْتِقَادُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ في عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ: وهُوَ أنَّهُم كُلُّهُم عُدُوْلٌ مَنْ لابَسَ الفِتَنَ ومَنْ لم يُلابِسْها.

وما أحْسَنَ ما قَالَهُ الإمَامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (٧٤٨هـ) في هَذِهِ المَسْألَةِ حَيْثُ قَالَ : «فأمَّا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم فَبُسَاطُهُم مَطْوِيٌّ وإنْ جَرَى ما جَرَى، إذْ على عَدَالَتِهِم وقَبُولِ ما نَقَلُوْهُ العَمَلُ، وبِهِ نَدِيْنُ اللهَ تَعَالى»[2].

❑❑❑

(١) "الكِفَايَةُ" للخَطِيْبِ البَغْدَادِيِّ (٩٧)، و"تَارِيخُ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٣٨/ ٣٢) .

(٢) "الرُّوَاةُ المُتكَلَّمُ فِيْهِم بِمَا لا يُوْجِبُ الرَّدَّ" للذَّهَبِيِّ (٤٦) .

الفَصْلُ الخَامِسُ
حُكْمُ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

إنَّ سَبَّ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، مُحَرَّمٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ وإجْمَاعِ السَّلَفِ والخَلَفِ، وهو ما عَلَيْهِ اعْتِقَادُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، وعَلى هَـذا جَاءتِ الأدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ كَمَا يَلِي :

قَـالَ تعَـالى: ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ (التوبة : ١٠٠).

وكَذَا قَوْلُـهُ ﷺ : «**لا تَسُبُّوا أصْحَابي، فَوَالَّذي نَفْسي بِيَده لَوْ أنَّ أحَدَكُم أنْفَـقَ مِثْـلَ أُحُـدٍ ذَهَبًـا مـا أدْرَكَ مُـدَّ أحَـدِهِم ولا نَصِيْفَهُ**»[1] البُخَارِيُّ .

وهو عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيْثِ أبي سَعِيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ، قَـالَ : كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الوَلِيْدِ، وبَيْنَ عَبْـدِ الـرَّحْمَنِ بْـنِ عَـوْفٍ شَيْءٌ فَسَبَّهُ خَالِدٌ فقَالَ : رَسُوْلُ الله ﷺ فَذَكَرَهُ[1].

---

(١) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٢/ ٢٩٢) .

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّ النَبيَّ ﷺ قَالَ : «**مَنْ سَبَّ أصْحَابي فَعَلَيْه لَعْنَةُ اللهِ، والمَلائكَة، والنَّاسِ أجْمَعِيْنَ**»[٢] الطَّبَرَانِيُّ .

وعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أيْضًا أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «**لَعَنَ اللهُ مَنْ سَبَّ أصْحَابي**»[٣].

قَالَ الإمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : «واعْلَمْ أنَّ سَبَّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم حَرَامٌ مِنْ فَوَاحِشِ المُحَرَّمَاتِ، سَوَاءٌ مَنْ لابَسَ الفِتَنَ مِنْهُم ومِنْ غَيْرِهِم لأنَّهُم مُجْتَهِدُوْنَ في تِلْكَ الحُرُوبِ مُتَأوِّلُوْنَ»[٤].

قَالَ ابنُ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ : «فإنْ قِيْلَ : فَلِمَ نَهَى (رَسُوْلُ اللهِ) خَالِدًا على أن يَسُبَّ أصْحَابَهُ إذْ كَانَ مِنْ أصْحَابِهِ أيْضًا ؟ وقَالَ : «**لو أنَّ أحَدَكُم أنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بلغَ مُدَّ أحَدِهِم ولا نَصِيفَه**».

---

(١) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤/ ١٩٦٧ – ١٩٦٨) .

(٢) أخْرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ (٣/ ١٧٤)، وقَدْ ذَكَرَه السِّيُوْطِيُّ في "الجَامِعِ الصَّغِيْرِ"، ورَمَزَ لَه بـ(بالحُسْنِ)، انْظُر "فَيْضَ القَدِيْرِ" للمُنَاوِيِّ (٦/ ١٤٦)، وأوْرَدَهُ الألْبَانِي في "صَحِيْحِ الجَامِعِ" (٥/ ٢٩٩)، وقَالَ : حَسَنٌ، و"الصَّحِيْحَةِ" (٢٣٤٠) .

(٣) ذَكَرَه السِّيُوْطِيُّ في "الجَامِعِ الصَّغِيْرِ" ورَمَزَ له بـ(بالصَّحَةِ)، انْظُر "فَيْضَ القَدِيْرِ" للمُنَاوِيِّ (٥/ ٢٧٤)، وأوْرَدَهُ الألْبَانِي في "صَحِيْحِ الجَامِعِ" (٥/ ٢٣)، وقَالَ : حَسَنٌ .

(٤) "شَرْحُ صَحِيْحِ مُسْلِمٍ" للنَّوَوِيِّ (١٦/ ٩٣) .

قُلْنا : لأنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ونُظَرَاءهِ هُم مِنَ السَّابِقِيْنَ الأوَّلِيْنَ الَّذِيْنَ صَحِبُوهُ في وَقْتٍ كان خَالِدٌ وأمْثَالُهُ يُعَادُوْنَهُ فِيْهِ، وأنْفَقُوا أمْـوَالَهُم قَبْـلَ الفَتْحِ وقَاتَلُوا وهُمْ أعْظَمُ دَرَجَـةً مِـنَ الَّـذِيْنَ أنْفَقُـوا مِـنْ بَعْـدِ الفَـتْحِ وقَاتَلُوا، وكُـلاً وَعَـدَ اللهُ الحُسْـنى، فَقَـدْ انْفَـرَدُوا مِـنَ الصُّـحْبَةِ بِـمَا لم يَشْرَكْهُم فِيْهِ خَالِدٌ ونُظَرَاؤُهُ ممَّن أسْلَمَ بَعْـدَ الفَـتْحِ ـ الَّـذِي هُـوَ صُـلْحُ الحُدَيْبِيَّةِ ـ وقَاتَلَ، فَنَهَى أنْ يَسُبَّ أُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ صَحِبُوهُ قَبْلَـهُ، ومَـنْ لم يَصْحَبْهُ قَطُّ نِسْبَتُهُ إلى مَنْ صَحِبَهُ كَنِسْبَةِ خَالِدٍ إلى السَّابِقِيْنَ وأبْعَدُ .

وقَوْلُهُ : **«لا تَسُبُّوا أصْحَابي»** خِطَابٌ لِكُلِّ أحَدٍ أنْ لا يَسُبَّ مَـنِ انْفَردَ عَنْهُ بِصُحْبَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، وهَذَا كَقَوْلِـهِ عَلَيْـهِ الصَّـلاةُ والسَّلامُ في حَدِيْثٍ آخَرَ : **«أيُّها النَّاسُ إنِّي أتيْتُكُم، فَقُلْتُ : إنِّي رَسُوْلُ اللهِ إلَيْكُم، فَقُلْتُم : كَذَبْتَ، وقَالَ أبُو بَكْرٍ : صَدَقْتَ، فَهَلْ أنتُمْ تارِكُوا لِي صَاحِبي...؟»**[١]، أو كَمَا قَالَ بأبِي هُوَ وأُمِّي ﷺ، قَالَ ذَلِـكَ لَمَّـا عَـايَرَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أبا بَكرٍ، وذَلِكَ الرَّجُلُ مِـنْ فُضَـلاءِ أصْـحَابِهِ، ولَكِـنِ امْتَازَ أبُو بَكْرٍ عَنْهُ بِصُحْبَتِهِ وانْفَرَدَ بِهَا عَنْهُ»[٢].

(١) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ "فَتْحُ البَارِي" (٨/ ٣٠٣) .

(٢) "الصَّارِمُ المَسْلُوْلُ على شَاتِمِ الرَّسُوْلِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥٧٦ – ٥٧٧) .

قَالَ **بِشْرُ بنُ الحَارِثِ** : «مَنْ شَتَمَ أَصْحَابَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، فَهُوَ كَافِرٌ وإِنْ صَامَ وصَلَّى وزَعَمَ أَنَّهُ مِنَ المُسْلِمِيْنَ»[١].

وقَالَ **الأَوْزَاعِيُّ** : «مَنْ شَتَمَ أَبا بَكْرٍ الصِدِّيْقَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَدْ ارْتَدَّ عَنْ دِيْنِهِ، وأَبَاحَ دَمَه»[٢].

وقَالَ **المَرْوَزِيُّ** : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (الإِمَامَ أَحْمَدَ) : عَمَّنْ شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ، وعُمَرَ، وعُثْمَانَ، وعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم .فَقَالَ : «**ما أَرَاهُ على الإِسْلامِ**»[٣].

وقَالَ **أبو طَالِبٍ** لِلإِمَامِ أحْمَدَ : الرَّجُلُ يَشْتُمُ عُثْمَانَ ؟ فأَخْبَرُوْنِي أَنَّ رَجُلاً تَكَلَّمَ فِيْهِ فَقَالَ : «**هَذِهِ زَنْدَقَةٌ**»[٤] نَعُوْذُ باللهِ مِنَ الضَّلالِ!

❑ ❑ ❑

---

(١) "الشَّرْحُ والإِبَانَةُ" لابنِ بَطَّةَ (١٦٢).

(٢) السَّابِقُ (١٦١).

(٣) السَّابِقُ.

(٤) "السُّنةُ" للخَلاَّلِ (٣/ ٤٩٣).

أقْوَالُ أهْلِ العِلْمِ في حُكْمِ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَة

اخْتَلَفَ أهْلُ العِلْمِ في حُكْمِ مَنْ سَبَّ أصْحَابَ رَسُوْلِ الله ﷺ على قَوْلَيْنِ :

الأوَّلُ : ذَهَبَ جَمْعٌ مِنْ أهْلِ العِلْمِ إلى القَوْلِ بِتكْفِيْرِ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ، أو انْتَقَصَهُم وطَعَنَ في عَدَالَتِهِم وصَرَّحَ بِبُغْضِهِم ، وإنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَقَدْ أبَاحَ دَمَ نَفْسِهِ وحَلَّ قَتْلُهُ ؛ إلاَّ أنْ يَتُوْبَ مِنْ ذَلِكَ ويَتَرَحَّمَ عَلَيْهِم .

ومِمَّن ذَهَبَ إلى هَذَا القَوْلِ مِنَ السَّلَفَ الصَّحَابِيُّ الجَلِيْلُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ أبْزَى، وغَيْرُهُ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِيْنَ مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الأوْزَاعِيِّ، وأبي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، ومُحَمَّدِ بْنِ يُوْسفٍ الفِرْيَابِيِّ، وبِشْرِ بْنِ الحَارِثِ المَرْوَزِيِّ، ومُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارِ العَبْدِيِّ وغَيْرِهِمْ كَثِيْرٌ[١] .

---

(١) انْظُرْ "الشَّرْحَ والإبَانَةَ" لابنِ بَطَّةَ (١٦٠-١٦٢)، و"الصَّارِمَ المَسْلُوْلَ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥٧٠)، و"فَتَاوَى السُّبْكِيِّ" (٢/ ٥٨٠) .

فَهَؤُلاءِ الأئِمَّةُ صَرَّحُوا بِكُفْرِ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ، وبَعْضُهُم صَرَّحَ مَعَ ذَلِكَ أنَّهُ يُعَاقَبُ بالقَتْلِ، وإلى هَذَا القَوْلِ ذَهَبَ بَعْضُ العُلَمَاءِ مِنَ الحَنَفِيَّةِ، والمَالِكِيَّةِ، والشَّافِعِيَّةِ، والحَنَابِلَةِ، والظَّاهِرِيَّةِ .

قَالَ الإمَامُ الطَّحَاوِيُّ : «وحُبُّهُم ـ أي الصَّحَابَةَ ـ دِيْنٌ وإيْمَانٌ وإحْسَانٌ، وبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ»[1]، ومَنْ سَبَّهُم وطَعَنَ فِيْهِم فَقَدْ زَادَ على بُغْضِهِم .

وقَالَ الإمَامُ السَّرْخَسِيُّ الحَنَفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (٤٨٣هـ) : «فأمَّا مَنْ طَعَنَ في السَّلَفِ من نُفَاةِ القِيَاسِ لاحْتِجَاجِهِم بالرَّأْيِ في الأحْكَامِ فَكَلامُهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥ ﴾ ، لأنَّ اللهَ تَعَالى أثْنَى عَلَيْهِم في غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ .

ورَسُولُ اللهِ ﷺ وصَفَهُم بأنَّهُم خَيْرُ النَّاسِ فَقَالَ : «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِيَ الَّذي أنَا فِيْهِم**»[2] .

---

(١) "شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ" لابنِ أبي العِزِّ (٥٢٨) .

(٢) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٥) .

والشَّرِيْعَةُ بَلَغَتْنا بِنَقْلِهِم، فَمَنْ طَعَنَ فِيْهِم فَهُوَ مُلْحِدٌ مُنَابِذٌ لِلإسْلامِ، دَوَاءُهُ السَّيْفُ إنْ لَمْ يَتُبْ»(١).

وبِهَذَا قَالَ كُلٌّ مِنَ الحُمَيْدِيِّ القُرَشِيِّ، والقَاضِي حُسَيْنِ المَرْوَزِيِّ، والإمَامِ الذَّهَبِيِّ، والسُّبْكِيِّ، والقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وابـنِ تَيْمِيَّـةَ وغَـيْرِهِم كَثِيْرٌ(٢).

قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ : «وقَدْ قَطَعَ طَائِفَـةٌ مِـنَ الفُقَهَاءِ مِنْ أهْلِ الكُوْفَةِ وغَـيْرِهِم بِقَتْـلِ مَـنْ سَـبَّ الصَّـحَابَةَ، وكُفْـرِ الرَّافِضَةَ»(٤).

وقَالَ أيْضًا : «فَمَنْ سَـبَّهُم فَقَـدْ زَادَ عـلى بُغْضِـهِم، فَيَجِـبُ أنْ يَكُوْنَ مُنَافِقًا، لا يُؤْمِنُ بِاللهِ ولا بِالْيَوْمِ الآخِرِ» (٣).

***

(١) انْظُر "أُصُولَ السَّرَخَسِيِّ" (٢/ ١٣٤).

(٢) انْظُر "مُسْنَدَ الحُمَيْدِيِّ" (٢/ ٥٤٦) و"الشَّرْحَ والإبَانَةَ" لابنِ بَطَّةَ (١٦٢٩) و"الجَامِعَ لأحْكَـامِ القُـرْآنِ" للقُرْطُبِـيِّ (١٦/ ٢٩٧)، و"شَرْحَ مُسْـلِمٍ" للنَّـوَوِيِّ (١٦/ ٩٣)، و"الصَّارِمَ المَسْلُوْلَ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥٨١-٥٨٢).

(٣) السَّابِقُ (٥٨١-٥٨٢).

الثَّانِي : ذَهَبَ فَرِيْقٌ آخرُ مِنْ أهْلِ العِلْمِ إلى أنَّ سَابَّ الصَّحَابَةِ لا يَكْفُرُ بِسَبِّهِم؛ بَلْ يَفْسُقُ ويُضَلَّلُ؛ بَلْ يَكْتَفِي بِتأدِيْبِهِ وتَعْزِيْرِهِ تَعْزِيـرًا شَدِيْدًا يَرْدَعُهُ ويَزْجُرُهُ حَتَّى يَرْجِعَ عَنْ ارْتِكَابِ ضَلالِهِ وجُرْمِهِ، وإنْ لم يَرْجِعْ تُكَرَّرُ عَلَيْهِ العُقُوْبَةُ حَتَّى يُظْهِرَ التَّوْبَةَ .

فَقَدْ رَوَى اللالَكَائِيُّ عَنِ الحَارِثِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ : «إنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيْزِ أُتِيَ بِرَجُلٍ سَبَّ عُثْمانَ، فَقَالَ : ما حَمَلَكَ على أنْ سَبَبْتَهُ ؟، قَالَ: أُبْغِضُهُ، قَالَ : وإنْ أبْغَضْتَ رَجُلاً سَبَبْتَهُ ؟، قَالَ : فأمَرَ بِهِ فَجُلِدَ ثَلاثِيْنَ سَوْطًا»[١].

ومِمَّنْ ذَهَبَ إلى ما ذَهَبَ إلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيْزِ : عَاصِمُ الأحْوَلُ، والإمَامُ مَالِكُ، والإمَامُ أحْمَدُ وكَثِيْرٌ مِنَ العُلَماءِ[٢].

* * *

قُلْتُ : وبَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الأقْوَالِ في حُكْمِ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةِ إلاَّ أنَّ في المَسْألَةِ تَفْصِيْلٌ بِهِ يَنْحَلُّ الخِلافُ وتَجْتَمِعُ الأقْوَالُ إنْ شَاءَ اللهُ وَهُوَ أنَّ السَّبَّ نَوْعَانِ (دِيْنِيٌّ، ودُنْيَوِيٌّ) :

---

(١) ذَكَرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في "الصَّارِمِ المَسْلُوْلِ" (٥٦٩) .

(٢) انْظُرْ "الصَّارِمَ المَسْلُوْلَ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥٦٨-٥٦٩)، و"الشِّفَاءَ" للقَاضِي عِيَاضٍ (٢/ ٢٦٧) .

الأوَّلُ : أنَّ مَنْ سَبَّهُم أو سَبَّ أحَدَهُم لأمْرٍ مُتَعلِّقٍ بِدِيْنِهِم وعَدالَتِهِم، كَصُحْبَتِهِم أو نُصْرَتِهِم لِرَسُوْلِ الله ﷺ، أو الجِهَادِ مَعَهُ، أو زَعَمَ أنَّهُم ارْتَدُّوا أو فَسَقُوا فَهَذَا مُرْتَدٌّ زِنْدِيْقٌ عِيَاذًا باللهِ .

الثَّاني : أنَّ مَنْ سَبَّهُم لا لِشَيْءٍ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، ولَكِنْ لأمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ، فَهذَا أيْضًا على ثَلاثَةِ أقْسَامٍ :

القِسْمُ الأوَّلُ : مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُم، كَقَوْلِهِ مَثَلاً : إنَّهُم جُبَنَاءَ أو بُخَلاءَ ... فَهَذَا لا شَكَّ عِنْدِي أنَّهُ كَافِرٌ زِنْدِيْقٌ؛ لأنَّ في وصْفِهِ هَذَا لَهُم تَكْذِيْبٌ لِلْكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجْمَاعِ !

القِسْمُ الثَّاني : مَنْ سَبَّ أحَدَ الصَّحَابَةِ، بالجُبْنِ أو البُخْلِ مَثَلاً؛ ممَّنْ وَرَدَ النَّصُّ القَاطِعُ على كَرَمِهِ وشَجَاعَتِهِ ... فَهَذا لا شَكَّ عِنْدِي أنَّهُ كَافِرٌ زِنْدِيْقٌ؛ لأنَّ فِيْهِ تَكْذِيْبٌ لِلْكِتَابِ والسُّنَّةِ !

القِسْمُ الثَّالِثُ : مَنْ سَبَّ أحَدَ الصَّحَابَةِ، بالجُبْنِ أو البُخْلِ مَثَلاً؛ ممَّنْ لَمْ يَرِدِ النَّصُّ القَاطِعُ على كَرَمِهِ وشَجَاعَتِهِ ... فَهَذا فَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ على الحَاكِمِ أن يُنكِّلَ بِهِ نَكَالاً شَدِيْدًا حَتَّى يُظْهِرَ التَّوْبَةَ، ويَرْجِعَ عَنْ طَعْنِهِ في الصَّحَابَةِ، ويَدْعُو لَهُم ويَتَرَحَّمَ عَلَيْهِم، واللهُ أعْلَمُ .

❑ ❑ ❑

حُكْمُ منْ سَبَّ أزْوَاجَ النبيِّ ﷺ

أمَّا مَنْ سَبَّ أزْوَاجَ النَّبيِّ ﷺ، فَفيْه مَطْلَبان :

المَطْلَبُ الأوَّلُ : حُكْمُ مَنْ سَبَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

أمَّا حُكْمُ مَنْ سَبَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا (بِقَذْفٍ) فَهُوَ كَافِرٌ بالإجْمَاعِ، وقَدْ دَلَّ على ذَلِكَ الكِتَابُ، والسُّنَّةُ والإجْمَاعُ، وأقْوَالُ السَّلَفِ .

وقَدْ سَاقَ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ (٤٥٦هـ) بإسْنَادِهِ إلى هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أنَسٍ يَقُوْلُ : «مَنْ سَبَّ أبا بَكْرٍ وعُمَرَ جُلِدَ، ومَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قُتِلَ، قِيْلَ لَهُ : لِمَ يُقْتَلُ في عَائِشَةَ ؟، قَالَ : لأنَّ اللهَ تَعَالى يَقُوْلُ في عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧ ﴾ (النور : ١٧) .

قَالَ مَالِكٌ : فَمَنْ رَمَاهَا فَقَدْ خَالَفَ القُرْآنَ، ومَنْ خَالَفَ القُرْآنَ قُتِلَ، قَالَ ابنُ حَزْمٍ : قَوْلُ مَالِكٍ هَهُنَا صَحِيْحٌ، وهِيَ رِدَّةٌ تَامَّةٌ، وتَكْذِيْبٌ لله تَعَالى في قَطْعِهِ بِبَرَاءَتِها»[1].

قَالَ القَاضِي أبو يَعْلَى الحَنْبَلِيُّ : «مَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ بِمَا بَرَّأَهَا اللهُ مِنْهُ كَفَرَ بِلا خِلافٍ، وقَدْ حَكَى الإجْمَاعَ على هَذَا غَيْرُ واحِدٍ، وصَرَّحَ غَيْرُ واحِدٍ مِنَ الأئِمَّةِ بِهَذا الحُكْمِ»[2].

وقَالَ ابنُ أبي مُوْسَى : «ومَنْ رَمَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها بِمَا بَرَّأَهَا اللهُ مِنْهُ فَقَدْ مَرَقَ مِنَ الدِّيْنِ، ولم يَنْعَقِدْ لَهُ نِكَاحٌ على مُسْلِمَةٍ»[3]، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ قُدَامَةَ[4]، وغَيرِهِ مِنْ أهْلِ العِلْمِ .

وقَالَ الإمَامُ النَّوَوِيُّ في شَرْحِ حَدِيْثِ الإفْكِ : «بَرَاءَةُ عَائِشَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مِنَ الإفْكِ، وهِيَ بَرَاءَةٌ قَطْعِيَّةٌ بِنَصِّ القُرْآنِ العَزِيْزِ، فَلَو تَشَكَّكَ فِيْهَا إنْسَانٌ والعِيَاذُ بالله صَارَ كَافِرًا مُرْتَدًّا بإجْمَاعِ المُسْلِمِيْنَ، قَالَ

---

(١) "المُحَلَّى" لابنِ حَزْمٍ (١٣/ ٥٠٤)، و"أحْكَامُ القُرْآنِ" لابنِ العَرَبِيِّ (٣/ ١٣٥٦)، و"الشِّفاءُ" للقَاضِي عِيَاضٍ (٢/ ٢٦٧) .

(٢) "الصَّارِمُ المَسْلُوْلُ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥٦٦ – ٥٦٧) .

(٣) السَّابِقُ (٥٦٨) .

(٤) "لُمْعَةُ الاعْتِقَادِ" لابنِ قُدَامَةَ (٢٩) .

ابْنُ عَبَّاسٍ وغَيْرُهُ : لم تَزْنِ امْرَأةُ نَبِيٍّ مِنَ الأنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللهِ وسَلامُهُ عَلَيْهِم أجْمَعِيْنَ، وهذا إكْرَامٌ مِنَ اللهِ تَعَالى لَهُم»[١].

وقَدْ حَكَى ابنُ القَيِّمِ اتِّفَاقَ الأمَّةِ على كُفْرِ قَاذِفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حَيْثُ قَالَ : «**واتَّفَقَتِ الأمَّةُ على كُفْرِ قَاذِفِها**»[٢].

ومِنْ خِلالِ هَذِهِ الأقْوَالِ : يَكُوْنُ قَذْفُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كُفْرًا وزَنْدَقَةً، ويُقْتَلُ فاعِلُهُ رِدَّةً، نَعُوْذُ باللهِ مِنْ ذَلِكَ !

* * *

المَطْلَبُ الثَّاني : حُكْمُ مَنْ سَبَّ غَيْرَ عَائِشَةَ مِنْ أزْوَاجِهِ ﷺ.

وأمَّا حُكْمُ مَنْ سَبَّ غَيْرَ عَائِشَةَ مِنْ أزْوَاجِهِ ﷺ فَفِيْهِ لأهْلِ العِلْمِ قَوْلانِ :

أحَدُهُمَا : أنَّهُ كَسَابِّ غَيْرِهِنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ[٣].

الثَّاني : أنَّ مَنْ قَذَفَ واحِدَةً مِنْهُنَّ فَهُوَ كَقَذْفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وهُوَ الأصَحُّ مِنَ القَوْلَيْنِ على ما سَيَتَّضِحُ مِنْ أقْوَالِ أهْلِ العِلْمِ.

---

(١) "شَرْحُ مُسْلِمٍ" للنَّوَوِيِّ (١٧/ ١١٧-١١٨).

(٢) "زَادُ المَعَادِ" لابنِ القَيِّمِ (١/ ١٠٦).

(٣) انْظُرْ ص (١٢١).

قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَةَ : «وأمَّا مَنْ سَبَّ غَيْرَ عَائِشَةَ مِنْ أزْوَاجِهِ ﷺ فَفِيْهِ قَوْلانِ :

أحَدُهُمَا : أنَّهُ كَسَابِّ غَيْرِهِنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ .

والثَّاني : وهُوَ الأصَحُّ أنَّهُ مَنْ قَذَفَ واحِدَةً مِنْ أمَّهَاتِ المُؤْمِنِيْنَ فَهُوَ كَقَذْفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ... وذَلِكَ لأنَّ هَذَا فِيْهِ عَارٌ وغَضَاضَةٌ على رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ، وأذىً لَهُ أعْظَمُ مِنْ أذَاهُ بِنِكَاحِهِنَّ»[1] .

ومِمَّا يُرَجِّحُ القَوْلَ الثَّاني (أنَّهُنَّ مِثْلُ عَائِشَةَ في حُكْمِ السَّبِّ) ؛ أنَّه لَمَّا كَانَ رَمِيُ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِيْنَ أذىً لِلْنَّبِيِّ ﷺ لُعِنَ صَاحِبُهُ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ، ولِهَذا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «لَيْسَ فِيْهَا تَوْبَةٌ»؛ لأنَّ مُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ لا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ إذا تَابَ مِنَ القَذْفِ حَتَّى يُسْلِمَ إسْلامًا جَدِيْدًا، وعلى هَذَا فَرَمْيُهُنَّ نِفَاقٌ مُبِيْحٌ لِلْدَّمِ .

* * *

ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّ قَذْفَهُنَّ أذىً لِلْنَبِيِّ ﷺ ما خَرَّجَاهُ في الصَّحِيْحَيْنِ في حَدِيْثِ الإفْكِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ : فَقَامَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ

(١) "الصَّارِمُ المَسْلُوْلُ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥٦٧) .

فاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ أُبَيِّ بْنِ سَلُوْلٍ، قَالَتْ : فَقَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ وَهُوَ على المِنْبَرِ : «**يامَعْشَرَ المُسْلمِيْنَ مَنْ يَعْذُرُني مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَني أذَاهُ في أهْلِ بَيْتي!، فَوَالله مَا عَلِمْتُ على أهْلِي إلاَّ خَيْرًا، ولَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلاً ما عَلِمْتُ عَلَيْهِ إلاَّ خَيْرًا، وما كَانَ يَدْخُلُ على أهْلِي إلاَّ مَعِيَ**»، فَقَامَ سَعْدُ بنُ مُعَاذٍ الأنْصَارِيُّ، فقَالَ: «أنا أعْذُرُكَ مِنْهُ يا رَسُوْلَ الله إنْ كَانَ مِنَ الأوْسِ ضَرَبْنَا عُنُقَهُ، وإنْ كَانَ مِنْ إخْوَانِنَا مِنَ الخَزْرَجِ أمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا أمْرَكَ»[١]، وهُنَالِكَ أدِلَّةٌ غَيْرُ ما ذُكِرَ[٢].

والحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ، ولا عُدْوَانَ إلاَّ على الظَّالِمِيْنَ

❑❑❑

(١) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٣/ ١٦٣)، ومُسْلِمٌ (٤/ ٢١٢٩-٢١٣٦) .

(٢) انْظُرْ "عَقِيدَةَ أهْلِ السُّنةِ والجَمَاعةِ في الصَّحابَةِ" لنَاصِرِ الشَّيْخِ (٢/ ٨٧٨) .

الفَصْلُ السَّادِسُ
فَضَائِلُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أمَّا فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ فَكَمَا ذَكَرْنَا؛ فإنَّهَا أكْثَرُ مِنْ أنْ تُحْصَرَ، وأشْهَرُ مِنْ أنْ تُنْكَرَ، حَيْثُ دَلَّ على فَضْلِهِم والثَّنَاءِ عَلَيْهِم الكِتَابُ والسُّنَّةُ وإجْمَاعُ سَلَفِ الأمَّةِ، وعلى هذا مَشَى عُلَمَاءُ الأمَّةِ وعَامَّتُهُم على صِحَّةِ العَقِيْدَةِ، وسَلامَةِ الصُّدُورِ، ونَزَاهَةِ الألْسُنِ على أصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ، لا يَلْوُوْنَ على قَوْلٍ مُبْتَدَعٍ، أوْ رَأيٍ مُخْتَرَعٍ.

* * *

ومَعَ هذا؛ فإنَّ طَائِفَةً مِنْ أهْلِ البِدَعِ والأهْوَاءِ لم تُمْسِكْ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم فَوَقَعَتْ فِيْمَا لا يُحْمَدُ عُقْبَاهُ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ!

فأمَّا الدُّنْيَا: فَقَدْ نَفَرَ مِنْهُم أهْلُ السُّنَّةِ عَامَّةً، وصَاحُوا بِهِم بَيْنَ النَّاسِ تَحْذِيرًا وتَنْفِيْرًا، وبارَزُوْهُم بالحُجَّةِ والبَيَانِ، ونابَذُوْهُم بالتَّشْهِيْرِ

والتَّعْيِيْرِ ، فَهُم بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ (كالجَمَلِ الأجْرَبِ !) مَنْبُوْذُوْنَ مَقْهُوْرُوْنَ مَخْذُوْلُوْنَ ... ولله الحَمْدُ والمِنَّةُ .

وأمَّا في الآخِرَةِ : فَيَوْمٌ تَجْتَمِعُ فِيْهِ الخُصُوْمُ، وتُوْضَعُ المَوَازِيْنُ، وتُنْشَرُ الصُّحُفُ، وتُسَعَّرُ جَهَنَّمُ، وفِيْهِ يَغْضَبُ ربُّنَا غَضَبًا لم يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ولا بَعْدَهُ ... فَحِيْنَئِذٍ سَيَقُوْمُ النَّبِيُّ ﷺ يُخَاصِمُ عَنْ أَصْحَابِهِ، ويَنْتَصِرُ لَهُم مِنْ أعْدَائِهم ... فَعِنْدَئِذٍ حِسَابٌ وعَذَابٌ، وذِلَّةٌ ونَارٌ !، اللَّهُمَّ أحْفَظْ لَنَا قُلُوْبَنَا وألْسِنَتَنَا ما أبْقَيْتَنَا ... آمِيْنَ !

فلا تَثْرِيْبَ ولا غَرَابَةَ !، أن يُنَالَ مِنْ أصْحَابِ رسُوْلِ الله ﷺ مِصْدَاقًا لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، لَمَّا قِيْلَ لَهَا : إنَّ نَاسًا يَتَنَاوَلُوْنَ أَصْحَابَ رَسُوْلِ الله ﷺ !، قَالَتْ : «**أتَعْجَبُوْنَ منْ هَذَا ؟! إنَّمَا قَطَعَ (اللهُ) عَنْهُم العَمَلَ، وأحبَّ أنْ لا يقْطَعْ عَنْهُم الأجْرَ**»[1] ابنُ عَسَاكِرَ .

وقَالَ **المُغِيْرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** : «لا جَرَمَ لَمَّا انْقَطَعَتْ أعْمَارُهُم، أَرَادَ اللهُ أنْ لا يَقْطَعَ الأجْرَ عَنْهُم إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، والشَّقِيُّ مَنْ أبْغَضَهُم، والسَّعِيْدُ مَنْ أحَبَّهُم»[2].

---

(١) أخْرَجَهُ ابنُ عَسَاكِرَ في "تَبْيِيْنِ كَذِبِ المُفْتَرِي" ص (٤٢٣) .

(٢) "جَامِعُ الأُصُوْلِ" لابنِ الأثِيْرِ (٩/ ٤١١) .

* * *

عِلْمًا أنَّ نَابِتَةً نَكِدَةً مَمْقُوْتَةً في زَمَانِنَا هذا قَدْ أطَلَّتْ بِرَأسِـهَا تُرِيْـدُ أنْ تَنْفُثَ سُمُومَ مَرَضِهَا وباطِلِهَا بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ لِلنَّيْلِ مِنْ مُعَاوِيَـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكَأنِّي بِهَا عَمْيَاءُ شَوْهَاءُ لا حِرَاكَ لَهَا تُرِيْدُ أنْ تُزَاحِمَ مَـا عَلَيْـهِ سَلَفُ الأمَّةِ مِنْ صَفَاءٍ ونَقَاءٍ تُجَاهَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ لِذَا رَأيْـتُ أنْ أُضَمِّنَ كِتَابِي هذا فَصْلاً عَنْ فَضْـلِ مُعَاوِيَـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ، حَيْـثُ لاكَتْهُ ألْسِنَةٌ، ونَفَرَتْ عَنْهُ قُلُوبٌ مَرْضَى!

ومُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ كَانَ كَمَا قَالَ أئِمَّـةُ السَّـلَفِ: «**مُعَاوِيَــةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ حَلْقَةِ البَابِ: مَنْ حَرَّكَهُ اتَّهَمْنَـاهُ علـى مَـنْ فَوْقَهُ**»[1].

وعَنْهُ قَالَ الرَّبِيْعُ بْـنُ نَـافِعٍ: «**مُعَاوِيَـةُ بْـنُ أبي سُـفْيَانَ سِـتْرُ أصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَإذَا كَشَفَ الرَّجُلُ السِّتْرَ اجْتَرَأ على ما وَرَاءَهُ**»[2].

* * *

وبَعْدَ هَذَا؛ فَهَذِهِ بَعْضُ فَضَائِلِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مَعَ كَشْفِ بَعْضِ ما دَارَ حَوْلَهُ مِنْ شُبَهٍ وأقْوَالٍ مُحَرَّفَةٍ على غَيْرِ وجْهِهَا.

---

(١) "تَارِيْخُ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٥٩/ ٢١٠).

(٢) السَّابِقُ (٥٩/ ٢٠٩).

أمَّا فَضَائِلُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَكَثِيْرَةٌ، نأخُذُ مِنْهَا على وَجْهِ الاخْتِصَارِ مَا يَلي[١] :

لا يَشُكُّ أحَدٌ مِنَ المُسْلِمِيْنَ أنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ أكَابِرِ الصَّحَابَةِ عِلْمًا، وحِلْمًا، ونَسَبًا، وقُرْبًا مِنْ النَبيِّ ﷺ ، والحَالَةُ هَذِهِ فَمَحَبَّتُهُ حِيْنَئِذٍ واجِبَةٌ بالإجْمَاعِ !

كَما أنَّهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أمِيْنُ رَسُولِ الله ﷺ على وَحْي رَبِّهِ، حَيْثُ كَانَ أحَدَ الكُتَّابِ لِلْرَّسُولِ ﷺ كَما صَحَّ في مُسْلِمٍ[٢]، وغَيْرِهِ .

قَالَ أبُو نُعيْمٍ رَحِمَهُ اللهُ : «كَانَ مُعَاوِيَةُ مِنْ كُتَّابِ رَسُولِ الله ﷺ، حَسَنَ الكِتَابَةِ فَصِيْحًا حَلِيْمًا وَقُوْرًا»[١].

---

(١) هُنَاكَ جَمْهَرَةٌ مِنْ أهْلِ السُّنةِ لَهُم جُهُودٌ مَشْكُورَةٌ في الذَّبِّ عَنْ مُعاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذَلِكَ في تَصَانِيْفَ مُسْتَقِلَّةٍ، مِنْها :

"أخْبَارُ مُعَاوِيَة" ، و"حِكَمُ مُعَاوِيَة" كِلاهُما لابنِ أبِي الدُّنيا (٢٨١هـ) ، و"جُزْءٌ في فَضَائِلِ مُعَاوِيَة" لعُبَيْدِ الله بنِ مُحَمَّدٍ السَّقَطِيِّ (٤٠٦هـ) ، و"تَنْزِيْهُ خَالِ المُؤْمِنِيْنَ مُعَاوِيَةَ بن أبي سُفْيانَ" لأبي يَعْلَى الحَنْبَلِيِّ (٤٥٨هـ) ، و"شَرْحُ عَقْدِ أهْلِ الإيْمَانِ في مُعَاوِيَةَ بنِ أبي سُفْيَانَ" لأبي عَلِيٍّ الأهْوَازِيِّ (٤٤٦هـ) ، و"سُؤالٌ في مُعَاوِيَةِ بن أبي سُفيانَ" لابنِ تَيمِيَّةَ (٧٢٨هـ) ، و"تَطْهِيْرُ الجِنَانِ واللِّسَانِ" لابنِ حَجَرٍ الهَيْتَمِيِّ (٩٧٣هـ) ، و"النَّاهِيَةُ" للفَرْهارَوِيِّ وغَيْرُها .

(٢) انْظُرْ "صَحِيْحَ مُسْلِمٍ" (٢٥٠١) .

* * *

وناهِيْكَ بِهَذِهِ المَرْتَبَةِ الرَّفِيْعَةِ : كِتَابَـةُ الـوَحْيِ !، ومِـنْ ثـمَّ نَقَـلَ القَاضِي عِيَاضٌ أنَّ رَجُـلاً قَـالَ لِلْمُعَـافَى بْـنِ عُمْـرَانَ : أيْـنَ عُمَـرُ بْـنُ عَبْدِالعَزِيْزِ مِنْ مُعَاوِيَـةَ؟ فَغَضِـبَ غَضَـبًا شَـدِيْدًا!، وقَـالَ : لا يُقَـاسُ بأَصْحَابِ النَبِيِّ ﷺ أحَدٌ !، ومُعَاوِيَةُ صَاحِبُهُ، وصِهْرُهُ، وكَاتِبُهُ، وأمِيْنُهُ على وَحْيِ الله»[2]. وبِمِثْلِهِ قَالَ ابْنُ حَاتِمَ (٣٢٧هـ) لَمَّا سُئِلَ عَنْ مُعَاوِيَةَ وعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيْزِ[3].

وقِيْلَ لِلإمَامِ أحْمَـدَ : «هَـلْ يُقَـاسُ بأصْـحَابِ رَسُـوْلِ الله ﷺ أحَدٌ؟ قَالَ: مَعَاذَ الله ، قِيْلَ : فَمُعَاوِيَةُ أفْضَلُ مِنْ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ ؟ قَالَ : أيْ لَعَمْرِي، قَالَ النبِيُّ ﷺ : «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**»»[4].

ومِثْلُ ذَلِكَ قَالَ **عَبْدُ الله بنُ المُبَارَكِ**، حَيْـثُ سُـئِلَ : يـا أبـا عَبْـدَ الرَّحْمَنِ أيُّهما أفْضَلُ مُعَاوِيَةُ أوْ عُمَرُ بنُ عَبْـدِ العَزِيْـزِ ؟ فَقَـالَ : «والله إنَّ

---

(١) انْظُرْ "الإصَابَةَ" لابنِ حَجَرٍ (٩/ ٢٣٢) .

(٢) انْظُر "تَارِيْخَ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٥٩/ ٢٠٨)، و"مُخْتَصَرَ تَطْهِيْرِ الجِنَانِ واللِّسَانِ" لابنِ حَجَرٍ (٤٧)، اخْتَصَرَهُ سُلَيْمَانُ الخَرَاشِيُّ .

(٣) انْظُرْ "جَامِعَ بَيَانِ العِلْمِ وفَضْلِهِ" لابنِ عَبْدِ البَرِّ (٢/ ٢٢٧) .

(٤) "السُّنَّةُ" للخَلاَّلِ (٤٣٥) .

الغُبَارَ الَّذِي دَخَلَ أنْفَ فَرَسِ مُعَاوِيَةَ مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أفْضَلُ مِنْ عُمَرَ بألْفِ مَرَّةٍ، صَلَّى مُعَاوِيَةُ خَلْفَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ، فَما بَعْدَ هَذَا الشَّرَفِ الأعْظَمِ ؟!»[١].

قَالَ أحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ : «وجَّهْنَا رِقْعَةً إلى أبي عَبْدِ الله : ما تَقُوْلُ رحِمَكَ اللهُ فِيْمَنْ قَالَ : لا أقُوْلُ إنَّ مُعَاوِيَةَ كَاتِبُ الوَحْيِّ، ولا أقُوْلُ إنَّهُ خَالُ المُؤْمِنِيْنَ، فإنَّهُ أخَذَها بالسَّيْفِ غَصْبًا (أي : البَيْعَةَ)؟، قَالَ أبُو عَبْدِ الله : هذا قَوْلُ سُوْءٍ رَدِيْءٍ يُجانَبُوْنَ هَؤُلاءِ القَوْمُ، ولا يُجالَسُوْنَ ويُبَيَّنُ أمْرُهُم لِلنَّاسِ»[٢].

قِيْلَ لِلْحَسَنِ البَصْرِيِّ : «يا أبا سَعِيْدٍ إنَّ هَاهُنَا قَوْمًا يَشْتُمُوْنَ أوْ يَلْعَنُوْنَ مُعَاوِيَةَ، وابْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ : على أولَئِكَ الَّذِيْنَ يَلْعَنُوْنَ : لَعْنَةُ الله»[٣].

---

(١) السَّابِقُ (٤٨) .

(٢) "السُّنةُ" للخَلاَّلِ (٢/ ٤٣٤) .

(٣) "تَارِيْخُ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٥٩/ ٢٠٦) .

وجَاءَ رَجُلٌ إلى الإمَامِ إبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ فَقَالَ: «يا أبا زُرْعَةَ، أنا أُبْغَضُ مُعَاوِيَةَ؟ قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: لأَنَّهُ قَاتَلَ عَلِيَّ بْنَ أبي طَالِبٍ، فَقَالَ أبُوزُرْعَةَ: إنَّ رَبَّ مُعَاوِيَةَ رَبٌّ رَحِيْمٌ، وخَصْمُ مُعَاوِيَةَ خَصْمٌ كَرِيْمٌ. فَأيْشَ دُخُوْلُكَ أنْتَ بَيْنَهُما رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجْمَعِينَ؟»[1].

***

ثمَّ إذا تَقَرَّرَ لِلْجَمِيْعِ أنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَاتِبُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وأمِيْنُهُ على وَحْيِ رَبِّهِ؛ كَانَ لِزَامًا أنْ نأمَنَهُ على أمُوْرِ دُنْيَانا قَطْعًا، والحَالَةُ هَذِهِ فمُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدْ حَازَ الحُسْنَيَيْنِ (**دُنْيا وآخِرَةً**)!

***

ومِنْ غُرَرِ فَضَائِلِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما رَوَاهُ أحْمَدُ في (مُسْنَدِهِ)، والتِّرْمِذِيُّ في (سُنَنِهِ) أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ دَعَا لَهُ، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْه هَادِيًا مَهْدِيًّا، واهْدِ بِهِ**»[2] أحْمَدُ والتِّرْمِذِيُّ.

فإنْ قُلْتَ: هَذَانِ اللَّفْظَانِ: «**هَادِيًا مَهْدِيًا**»، مُتَرَادِفَانِ، أو مُتَلازِمَانِ؛ فَلِمَ جَمَعَ النبيُّ ﷺ بَيْنَهُما؟!

---

(١) السَّابِقُ (٥٩/ ١٤١).

(٢) أخْرَجَهُ أحْمَدُ (٤/ ٢١٦)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٨٤٢)، وهُوَ صَحِيْحٌ، انْظُرْ "صَحِيْحَ التِّرْمِذِيِّ" (٣٠١٨)، و"السِّلْسِلَةَ الصَّحِيْحَةَ" للألْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ (١٩٦٩).

قُلْتُ : لَيْسَ الأمْرُ كَذَلِكَ؛ فَلا تَلازُمُ بَيْنَهُمَا ولا تَرَادُفٌ !، لأنَّ الإنْسَانَ قَدْ يَكُوْنُ مُهْتَدِيًا في نَفْسِهِ غَيْرَ هَادِيًا لِغَيْرِهِ !، وكذا قَدْ يَكُوْنُ هَادِيًا لِغَيْرِهِ غَيْرَ مُهْتَدِيًا في نَفْسِهِ، فالأوَّلُ قَدْ أصْلَحَ ما بَيْنَهُ وبَيْنَ الله، وأفْسَدَ ما بَيْنَهُ وبَيْنَ النَّاسِ، والآخَرُ قَدْ أصْلَحَ ما بَيْنَهُ وبَيْنَ النَّاسِ، وأفْسَدَ ما بَيْنَهُ وبَيْنُ الله، وقَدْ قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ : «**إنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هذا الدِّيْنَ بالرَّجُلِ الفَاجِرِ**»(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فلأجْلِ هَذَا طَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعَاوِيَةَ حِيَازَةِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ العَظِيْمَتَيْنِ !

* * *

ومِنْهَا : ما رَوَاهُ أحْمَدُ أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ في حَقِّ مُعَاوِيَةَ : «**اللَّهُمَّ عَلِّمْ مُعَاوِيَةَ الكِتَابَ، والحِسَابَ، وقِهِ العَذَابَ**»(٢) أحْمَدُ .

---

(١) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٣٠٦٢)، ومُسْلِمٌ (١١١) .

(٢) أخْرَجَهُ أحْمَدُ (١٧١٥٢)، وأوْرَدَهُ الهَيْثَمِيُّ في "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" (٩/ ٣٥٦) وقَالَ : "رَوَاهُ البَزَّارُ وأحْمَدُ في حَدِيْثٍ طَوِيْلٍ، والطَّبَرانِيُّ، وفيه الحَارِثُ بنُ زِيَادٍ ولَمْ أجِدْ مَنْ وَثَّقَهُ، ولَمْ يَرْوِ عَنْه إلاَّ يُوْنِسُ بنُ سَيْفٍ، وبَقِيَّةُ رِجَالِه ثِقَاتٌ، وفي بَعْضِهِم خِلافٌ"، والحَدِيْثُ أخْرَجَهُ أيْضًا ابنُ حِبَّانَ (٧٢١٠)، وقَالَ مُحَقِّقُ كِتَابِ "فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ" (٢/ ٩١٣) : "إسْنَادُهُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ" وسَاقَ لَه شَاهِدًا، وبِهَذا يَكُوْنُ الحَدِيْثُ حَسَنًا ولله الحَمْدُ .

فَحَسْبُكَ أخِي المُسْلِمَ هذا الدُّعَاءُ الجَامِعُ النَّبَوِيُّ المُسْتَجَابُ مِنَ الرَّسُوْلِ ﷺ !

ومِنْهَا : أنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَدَحَهُ، وأثْنَى عَلَيْهِ، ووَلاَّهُ دِمِشْقَ مُدَّةَ خِلافَةِ عُمَرَ، وكَذَلِكَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ونَاهِيْكَ بِهَذِهِ مَنْقَبَةٌ عَظِيْمَةٌ مِنْ مَنَاقِبِ مُعَاوِيَةَ، ومَنِ الَّذِي كَانَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ يَرْضَى بِهِ لِهَذِهِ الوِلايَةِ الوَاسِعَةِ المُسْتَمِرَّةِ[1] ؟!

***

وهذا فَقِيْهُ الأمَّةِ وحَبْرُهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُوْلُ في مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِيْمَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ، حِيْنَ سُئِلَ : أنَّ مُعَاوِيَةَ أوْتَرَ بِرَكْعَةٍ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «**إنَّهُ فَقِيْهٌ**»، وفي رِوَايَةٍ : «**إنَّهُ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ**»[2].

وقَالَ أيْضًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «**مَا رَأيْتُ لِلْمُلْكِ أعلى مِنْ مُعَاوِيَةِ**»[3] البُخَارِيُّ في تَارِيْخِهِ .

***

(١) انْظُرْ "مُخْتَصَرَ تَطْهِيْرِ الجِنَانِ واللِّسَانِ" ص (٦٢-٦٣) .

(٢) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٧/ ١٣٠) مَعَ الفَتْحِ .

(٣) انْظُرْ "الإصَابَةَ" لابنِ حَجَرٍ (٩/ ٢٣٣) .

ومِنْهَا : ما جَاءَ عَنْ أبي الدَّرْدَاءَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ عَنْ مُعَاوِيَةَ : «ما رَأَيْتُ أحَدًا بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أشْبَهَ صَلاةً بِرسُوْلِ اللهِ ﷺ مِنْ أمِيْرِكُم هَذَا»(١) يَعْنِي مُعَاوِيَةَ !

وهذا عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُوْلُ في شَأنِ مُعَاوِيَةَ : «لا تَكْرَهُوا إمَارَةَ مُعَاوِيَةَ، فإنَّكُم لَو فَقَدتُّمُوْهُ رَأيْتُمْ رُؤُوْسًا تَبْدُرُ عَنْ كَوَاهِلِهَا كأنَّها الحَنْظَلُ»(٢) ابْنُ أبي شَيْبَةَ .

* * *

ومِنْهَا : أنَّهُ رَوَى عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَائَةَ حَدِيْثٍ وثَلاثَةً وسِتِّيْنَ حَدِيْثًا، اتَّفَقَ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ على أرْبَعَةٍ، وانْفَرَدَ البُخَارِيُّ بأرْبَعَةٍ، ومُسْلِمٌ بِخَمْسَةٍ .

* * *

(١) انْظُرْ "مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ" للهَيْثَمِيِّ (٩/ ٣٦٠) وقَالَ عَنْهُ : "رَوَاهُ الطَّبَرانيُّ، ورِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ غَيْرُ قَيْسِ بنِ الحَارِثِ المَذْحِجِيِّ، وهُوَ ثِقَةٌ" .

(٢) أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في "المُصَنَّفِ" (١٥/ ٢٩٣)، وانْظُرْ "تَنْزِيْهَ خَالِ المُؤْمِنِيْنَ" لأبي يَعْلَى (٩٣) .

ومِنْهَا : أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ أَوْصَى أَنْ يُكَفَّـنَ فِي قَمِـيْصٍ كَـانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَسَاهُ إِيَّاهُ، وأَنْ يُجْعَلَ مِمَّا يَلِي جَسَدَهُ، وكَانَتْ عِنْدَهُ قُلامَةُ أَظْفَارِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فأَوْصَى أَنْ تُسْحَقَ وتُجْعَلَ فِي عَيْنَيْهِ وفَمِهِ[١].

***

أَمَّا وَفاتُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فَقَدِ اتَّفَقُوا أَنَّهُ تُوُفِّيَ بِدِمِشْقَ، والمَشْهُوْرُ أَنَّ وَفَاتَهُ كانَتْ لأَرْبَعٍ خَلَوْنَ مِنْ رَجَبٍ سَنَةَ (٦٠ هـ)، وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وثَمانِيْنَ سَنَةٍ .

وبِهَذا نَكْتَفِي بِهَذا القَدْرِ مِنْ فَضَائِلِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأَرْضَاهُ

❑❑❑

(١) انْظُرْ "سَيَرَ أَعْلامِ النُّبلاءِ" للذَّهَبِيِّ (٣/ ١٦٢) .

الشُّبَهُ الَّتي قِيْلَتْ حَوْلَ مُعَاوِيَةَ، والرَّدُّ عَلَيْهَا

أَمَّا ما دَارَ حَوْلَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ شُبَهٍ وأَقْوَالٍ مُحَرَّفَةٍ على غَيْرِ وجْهِهَا فَكَثِيْرٌ لا كَثَّرَهَا اللهُ، قَدْ أَفْرَزَها أَهْلُ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ بِدَافِعِ عَقَائِدَ فَاسِدَةٍ، وآرَاءَ باطِلَةٍ ما كَانَ لَهَا أَنْ تأْخُذَ حَيِّزًا مِنْ عَقَائِدِ المُسْلِمِيْنَ؛ إلاَّ مَعَ وُجُوْدِ انْتِشَارِ الجَهْلِ ودُعَاتِهِ، وقِلَّةِ العِلْمِ ودُعَاتِهِ!

ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ؛ فَلَنْ تَقُومَ لِلْبَاطِلِ دَوْلَةٌ؛ اللَّهُمَّ صَوْلَةٌ وجَوْلَةٌ ثُمَّ يُزْهِقُهُ اللهُ ويَدْمَغُهُ بالحَقِّ، فالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ.

* * *

لِذَا؛ رَأَيْتُ أَنْ أَقِفَ مَعَ بَعْضِ ما قِيْلَ حَوْلَ مُعَاوِيَةَ مِنْ شُبَهٍ مَشْبُوْهَةٍ لا سِيَّما ما كَانَ مِنْهَا مُسْتَنَدُهُ الدَّلِيْلُ الصَّحِيْحُ، أو التَّعْلِيْلُ القَوِيُّ[1]!

---

(١) أمَّا الأدِلةُ الضَّعِيفَةُ والمَوْضُوْعَةُ، والتَّعْلِيْلاتِ المَعْلُوْلةُ فَلَمْ أعِرْها اهْتِمامًا، ولَمْ أتَكَلَّفْ تَوْجِيْهَها رَأسًا؛ لأنَّ تتبُّعَ البَاطِلَ بِكُلِّ ما فِيْهِ لا يَنْتَهِي أمْرُهُ، ولا يَنْفَنِي أهْلُهُ، فَيَكْفِينا مِنَ القِلادَةِ ما أحَاطَ بالعُنُقِ!

الشُبْهَةُ الأوْلَى : ما رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّـاسٍ رَضِيَ اللهُ عَـنْهُمَا أَنَّهُ كان يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ؛ فَجَاءَهُ النَّبِيُّ رَسُوْلُ الله ﷺ فهَرَبَ وتَوَارَى مِنْهُ، فَجَاءَ لَهُ فَضَرَبَهُ ضَرْبَةً بَيْنَ كَتِفَيْهِ؛ ثـمَّ قَـالَ : «**اذْهَـبْ فَـادْعُ لي مُعَاوِيَةَ**» قَالَ : فَجِئْتُ فَقُلْتُ : هُوَ يأكُلْ . ثمَّ قَـالَ : «**اذْهَبْ فَـادْعُ لي مُعَاوِيَةَ**» قَالَ : فَجِئْتُ فَقُلْتُ : هُوَ يأكُلْ؛ فَقَـالَ : «**لا أشْبَعَ اللهُ بَطْنَهُ**»[١] مُسْلِمٌ .

قُلْتُ : لا نَقْصَ على مُعَاوِيَةَ بِهَذا الحَدِيْثِ لأمُوْرٍ، مِنْهَا :

الأوَّلُ : لَيْسَ فِيْهِ أنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِمُعَاوِيَـةِ : رَسُـولُ الله ﷺ يَـدْعُوْكَ فَتبَطَّأ، وإنَّمَا يَحْتَمِلُ أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ لَمَّا رَآهُ يَأْكُلُ اسْتَحْيَ أنْ يَدْعُوْهُ فَجَاءَ وأخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بأنَّهُ يَأْكُلُ، وكَذَا في المَرَّةِ الثَّانِيَةِ .

الثَّاني : فَيَحْتَمِلُ أنَّ هذا الدُّعَاءَ جَرَى على لِسَانِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَمَا قَالَ لِبَعْضِ أصْـحَابِهِ: «**تَرِبَـتْ يَمِيْنُـكَ**»، ولِـبَعْضِ أمَّهَـاتِ المُؤْمِنِيْنَ : «**عَقْرَى حَلْقَى**» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ونَحْوَ ذَلِكَ مِنْ الألْفَـاظِ الَّتِي تَجْرِي على ألْسِنَتِهِم بِطَرِيْقِ العَـادَةِ مِـنْ غَـيْرِ أنْ يقْصِـدُوا حَقِيْقَتَها.

(١) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠٤) .

الثَّالثُ : ما أَشَارَ إِلَيْهِ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ لم يَكُنْ أَهْـلاً لِهَـذا الـدُّعَاءِ؛ وذَلِـكَ حِيْـنَمَا أَوْرَدَ تَحْـتَ بَـابِ (فَضَائِلِ مُعَاوِيَةَ) حَـدِيْثَ : «**اللَّهُمَّ إِنِّي أغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ البَشَرُ، فَمَنْ سَبَبْتُهُ، أو لَعَنْتُهُ، أو دَعَوْتُ عَلَيْه ولَيْسَ أَهْـلاً لِذَلِكَ فاجْعَلِ اللَّهُمَّ ذَلِكَ لَهُ زَكَاةً، وأجْرًا، ورَحْمَةً**»[1] مُسْلِمُ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِحَدِيْثِ : «**لا أَشْبَعَ اللهُ بَطْنَهُ ...**». وبِهَـذا التَّوْجِيْـهِ ذَهَبَ كَثِيْرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ .

* * *

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ : أَنَّ بَعْضَهُم زَعَمَ أَنَّهُ لم يَصِحْ فِي فَضَـائِلِ مُعَاوِيَـةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ شَيْئًا؛ مُحْتَجًا بِقَوْلِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، حَيْـثُ قَـالَ : «**لا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في فَضْلِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أبي سُفْيَانَ شَيْءٌ**»[2].

قُلْتُ : أَمَّا مَا أُثِرَ عَنِ ابْنِ رَاهَوَيْهِ؛ فَهُوَ أَثَرٌ لا يَصِحُّ؛ سَنَدًا ومَتْنًا :

فأمَّا سَنَدًا : فَفِيْهِ رَجُلٌ مَجْهُوْلُ الحَالِ .

---

(١) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠٠) .

(٢) رَوَاهُ عَنْهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في "المَوْضُوْعَاتِ" (٢/ ٢٤) .

أمَّا مَتْنًا : فَقَدْ وَرَدَتْ أحَادِيْثُ صَحِيْحَةٌ، وآثارٌ ثَابِتَةٌ في فَضْلِ مُعَاوِيَـةَ، ممَّا يُقْطَعُ بِرَدِّ ما جَاءَ عنِ إسْحَاقَ بنِ رَاهَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ، وقَدْ مَرَّ بَعْضُـها آنِفًا!

***

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ : وكَـذَا احْتَجُّـوا بِصَـنِيْعِ البُخَـارِيِّ رَحِمَـهُ اللهُ في صَحِيْحِهِ حَيْثُ قَالَ : (بَـابُ ذِكْـرِ مُعَاوِيَـة)، ولم يَقُـلْ : (فَضَـائِلُ أو مَنَاقِبُ مُعَاوِيَةَ)!

قُلْتُ : أمَّا قَوْلُ تَصَرُّفِ البُخَارِيِّ في صَحِيْحِهِ فَلَيْسَ فِيْهِ حُجَّةٌ لَهُم؛ بَـلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِم، كَمَا يأتي :

أوَّلاً : أنَّ هَذَا تفنُّنٌ مِـنَ البُخَـارِيِّ رَحِمَـهُ اللهُ لا غَـيْرَ؛ وهَـذِهِ عَادَتُـهُ في صَحِيْحِهِ هذا لِمَنْ سَبرَ عِلْمَ البُخَارِيِّ في صَـحِيْحِهِ مِـنْ تَـرَاجِمَ، وتَبْوِيْبٍ، وتَعْلِيْقٍ، وتَقْطِيْعٍ لِلأحَادِيْثِ ... وهَكَذَا .

ثَانِيًا : نَجِدُ البُخَارِيَّ نَفْسَهُ رَحِمَهُ اللهُ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا التَّبْوِيْـبِ في بَعْـضِ الصَّحَابَةِ مِثْلِ : أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وعَبْدِ الله بْنِ سَـلامٍ، وجُبَـيْرِ بـنِ

مُطْعِمِ بنِ عَبْدِ الله؛ وهَؤُلاءِ لا يَشُكُّ أحَدٌ في فَضَائِلِهِم، في حِيْنِ أنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ لَهُم فَضَائِلَ جَلِيْلَةً[١].

ثَالثًا : أنَّ البُخَارِيَّ لَهُ شَرْطُهُ الخَاصُّ في ذِكْرِ الحَدِيْثِ في (صَحِيْحِه)، ومِنْهُ لم يُدْخِلْ البُخَارِيُّ شَيْئًا مِنْ فَضَائِلِ مُعَاوِيَةَ في كِتَابِهِ لأنَّهَا لَيْسَتْ على شَرْطِهِ، ولَيْسَ مَعْنَى هَذَا نَفْيُ الصِّحَّةِ مُطْلَقًا، وكَمْ حَدِيْثٍ قَالَ عَنْهُ البُخَارِيُّ صَحِيْحٌ إلاَّ أنَّهُ لم يُدْخِلْهُ في (صَحِيْحِه) وأدَلُّ شَيْءٍ على هذا صَنِيْعُ التِّرْمِذِيُّ في (سُنَنِه) حَيْثُ يَقُوْلُ :

---

(١) ونَحْوُ هَذِه الشُّبْهَةِ (المَشْبُوْهَةِ) ما ذَكَرَها لِي أحَدُ رُؤُوْسِ الرَّافِضَةِ في مَجْلِسِ مُنَاظَرَةٍ كَانَ بَيْنِي وبَيْنَه في المَسْجِدِ المَكِّي، وهي بِشَأنِ البُخَارِيِّ و"صَحِيْحِهِ"، ـ وهُوَ أحَدُ مُتَحَدِّثي الشِّيْعَةِ في إذَاعَةِ طَهْرَانَ، وله كُتُبٌ غَبْرَاءُ ـ ونَصُّ شُبْهَتِه : "أنَّ البُخَارِيَّ مُتَّهمٌ في كِتَابِه؛ لأنَّه ذَكَرَ لأبي هُرَيْرَةَ مِنَ الأحَادِيْثِ أكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَ لعَلِيٍّ، عِلْمًا أنَّ عَلِيًّا كانَ أكْثَرَ مُلازَمَةً للنَّبِيِّ مِنْ أبي هُرَيْرَةِ !"، فَقُلْتُ له : إذا كَانَتْ هذِه الشُّبْهَةُ عِنْدَكُم بِمَكَانٍ ؟!، فَنَحْنُ أوْلَى بها ـ عَيَاذًا بالله ـ فَقَالَ لِي : كَيْفَ هَذَا ؟، فَقُلْتُ : لأنَّ البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ قَدْ ذَكَرَ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنَ الأحَادِيْثِ أكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَ لأبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ؛ عِلْمًا أنَّهُم أكْثَرُ مُلازَمَةً للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ مِنْ أبي هُرَيْرَةَ!، ومَعَ هَذا لَمْ نَزْدَدْ نَحْنُ (أهْلَ السُّنةِ) إلاَّ يَقِيناً بأمَانَةِ البُّخارِيِّ في "صَحِيْحِهِ"، فَعِنْدَ هَذا غُصَّ بِرِيقِه !، عِلْمًا أنَّ هذا الرَّافِضِيَّ (المَرْفُوْضَ) كَانَ مَحْشُوْرًا بِبَعْضِ المُتَشَابِهَاتِ والضَّلالاتِ، لذا فإنَّنِي عَازِمٌ على إخْرَاجِ ما دَارَ بَيْنِي وبَيْنَه في رِسَالَةٍ صَغِيْرَةٍ إذا نَشِطْتُ لِذَلِكَ إنْ شَاء اللهُ!

سَأَلْتُ أبا عَبْدِ الله البُخَارِيَّ عَنْ هذا الحَدِيْثِ، فَقَالَ: صَحِيْحٌ، وعلى هَذَا لا نَجِدُهُ في (صَحِيْحِه) لأَنَّهُ لَيْسَ على شَرْطِهِ[1]!

***

الشُّبْهَةُ الرَابِعَةُ: قَوْلُهُم: إنَّ الَّذِيْنَ قَاتَلُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كَانُوا بُغَاةً بِنَصِّ حَدِيْثِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عَنْ عَمَّارٍ: «وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوْهُم إلى الجَنَّة، ويَدْعُوْنَهُ إلى النَّارِ»[2] البُخَارِيُّ.

قُلْتُ: نَعَمْ؛ إنَّ هذا الحَدِيْثَ صَرِيْحٌ بأَنَّ الَّذِيْنَ قَتَلُوا عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هُمُ الَّذِيْنَ كَانُوا في عَسْكَرِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ إلاَّ أنَّ لِلْحَدِيْثِ تَوْجِيْهَاتٍ عِنْدَ أهْلِ العِلْمِ تَرُدُّ ما يَدَّعِيْهِ أهْلُ الأَهْوَاءِ والبِدَعِ، ومِنْ ذَلِكَ:

أوَّلاً: هَلْ لَفْظُ «البَغْيِ» في الحَدِيْثِ عَامٌ أمْ خَاصٌ؟

فإن كَانَ خَاصًا؛ فَمَنِ المَقْصُوْدُ بِهِ هُنَا؟ مُعَاوِيَةُ أمْ قَاتِلُ عَمَّارٍ؟

فَمَنْ قَالَ: إنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هُوَ المَقْصُوْدُ بِهِ، فَهُوَ مَرْدُوْدٌ مِنْ وُجُوْهٍ:

---

(١) انْظُرْ "النَّاهِيَةَ" للفَرْهَارَوِيِّ (٣٤)، و" مُخْتَصَرَ تَطْهِيْرِ اللِّسَانِ " للهَيْتَمِي (٤٥)، و"الفُصُوْلَ في سِيْرَةِ الرَّسُوْلِ" لابنِ كَثِيْرٍ (٣٣٧).

(٢) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٤٣٦).

١ـ أنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لا يَشُكُ أحَدٌ مِنَ المُسْلِمِيْنَ أنَّهُ لم يَقْتُلْ عَمَّارًا؛ بَلْ لم يَثْبُتْ مُطْلَقًا أنَّ أحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ قَتَلَ صَحَابِيًا مِثْلَهُ!

٢ـ لا نَعْلَمُ أحَدًا مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ : وَصَفَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالبَغْي والضَّلالِ!

وإنْ كَانَ المَقْصُوْدُ بِهِ قَاتِلَ عَمَّارٍ؛ فَهَذا مِمَّا لاشَكَّ فِيْهِ، وعَلَيْهِ فَلا إشْكَالَ حِيْنَئِذٍ .

* * *

ومَنْ قَالَ : إنَّ اللَّفْظَ عَامٌ يَشْمَلُ مُعَاوِيَةَ ومَنْ مَعَهُ، فَهَذا هُوَ مَحَلُّ خِلافٍ وتَوْجِيْهِ أهْلِ العِلْمِ كَمَا هُوَ الآتي .

ثَانِيًا : هَلْ كَلِمَةُ «البَغْيِ» الوَارِدَةِ في الحَدِيْثِ شَرْعِيَّةٌ أمْ لا ؟، والجَوَابُ أنَّهَا شَرْعِيَّةٌ ولا شَكَّ، فَعِنْدَئِذٍ كَانَ حَمْلُ هَذِهِ الكَلِمَةِ على الوَجْهِ الشَّرْعِيِّ ثُبُوتًا ومَنْعًا ؛ كَمَا قَالَ تَعَالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ (الحجرات:٩).

لِذَا نَجِدُ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ وأَهْلَ العِلْمِ كَأبي حَنِيْفَـةَ، ومَالِـكٍ، وأحْمَدَ وغَيْرِهِم يَقُوْلُوْنَ : لم يُوْجَدْ شَرْطُ قِتَالِ الطَّائِفَةِ البَاغِيَةِ؛ فإنَّ اللهَ لم يَأمُرْ بِقِتَالِهَا ابْتِدَاءً؛ بَلْ أمَرَ إذا اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ أنْ يُصْلِحَ بيْـنَهُما، ثـمَّ إنْ بَغَتْ إحْدَاهُمَا على الأخْـرَى قُوْتِلَـتِ الَّتِـي تَبْغِـي، وهَـؤُلاءِ (عَسْـكَرُ مُعَاوِيَةَ) قُوْتِلُوا ابْتِدَاءً قَبْلَ أن يَبْدَؤُوا بِقِتَـالٍ، ولِهَـذا كـان القِتَـالُ عِنْـدَ مَالِكٍ، وأحْمَدَ وغَيْرِهُمَا : قِتَالَ فِتْنَةٍ[1].

***

ثَالِثًا : البُغَاةُ لا يَخْرُجُوْنَ عَنْ ثَلاث حَالات :

١ـ أنْ يَكُوْنُوا مُتَأوِّلِيْنَ بِشُبْهَةٍ، وهُوَ ما عَلَيْهِ أهْلُ العِلْمِ والدِّيْنِ الَّذِيْنَ اجْتَهَدُوا، واعْتَقَدَ بَعْضُهُم حِلَّ أُمُوْرٍ، واعْتَقَدَ الآخَرُ تَحْرِيْمَها ... فَقَدْ جَرَى ذَلِكَ وأمْثَالُهُ مِنْ خِيَارِ السَّلَفِ، فَهَؤُلاءِ المُتَأوِّلُوْنَ المُجْتَهِدُوْنَ غَايَتُهُم أنَّهُم مُخْطِئُوْنَ، وقَدْ قَالَ تَعَالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة ٢٨٦).

---

(١) انْظُرْ "مِنْهَاجَ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٤/ ٣٩٠-٣٩١).

ومِنْ خِلالِ هذا يَكُونُ صَاحِبُ هذا القِسْمِ مِنَ المُجْتَهِدِيْنَ المُتَأوِّلِيْنَ؛ لأنَّهُ اعْتَقَدَ أنَّهُ مُحِقٌّ!، وإنْ قُلْنَا : إنَّهُ مُخْطِئٌ في اجْتِهَادِهِ لم تَكُنْ تَسْمِيَتُهُ «باغِيًا» مُوْجِبَةً لإثْمِهِ، أو فِسْقِهِ[1].

٢ـ أنْ يَكُوْنُوا مُتَأوِّلِيْنَ بِشَهْوَةٍ، وهذا ما عَلَيْهِ أهْلُ الفَسَادِ .

٣ـ أنْ يَكُوْنُوا مُتَأوِّلِيْنَ بِشُبْهَةٍ وشَهْوَةٍ مَعًا.

* * *

رَابِعًا : ولَو قُلْنَا أيْضًا : إنَّ كُلَّ مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا باغِيٌ ، فَلَيْسَ كُلُّ ذَلِكَ بِمُخْرِجِهِ مِنَ الإيْمانِ ، ولا بِمُوجِبٍ لَهُ النِّيْرَانَ ، ولا مَانِعٍ لَهُ مِنَ الجِنَانِ ؛ فإنَّ البَغْيَ إذا كَانَ بِتَأوْيِلٍ كَانَ صَاحِبُهُ مُجْتَهِدًا ، ولِهَذا اتَّفَقَ أهْلُ السُّنَّةِ على أنَّهُ لم تَفْسُقْ واحِدَةٌ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ ، وإنْ قَالُوا في إحْدَاهُمَا : إنَّهُم كَانُوا بُغَاةً لأنَّهُم كَانُوا مُتَأوِّلِيْنَ مُجْتَهِدِيْنَ ، والمُجْتَهِدُ المُخْطِئُ لا يُكَفَّرُ ولا يُفَسَّقُ[2].

يَقُوْلُ ابنُ تَيْمِيَةَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالى : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات : ٩) ، « فَقَدْ جَعَلَهُم مَعَ وُجُوْدِ

---

(١) انْظُرْ "مَجْمُوْعَ الفَتَاوَى" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥/ ٧٥-٧٦) .

(٢) السَّابِقُ (٤/ ٣٩٤) .

الاقْتِتَالِ والبَغْيِ مُؤْمِنِيْنَ إخْوَةً؛ بَلْ مَعَ أمْرِهِ بِقِتَالِ الفِئَةِ البَاغِيَةِ جَعَلَهُم مُؤْمِنِيْنَ، ولَيْسَ كُلُّ ما كَان بَغْيًا وظُلْمًا، أو عُدْوَانًا يُخْرِجُ عُمُوْمَ النَّاسِ عَنِ الإيْمَانِ، ولا يُوْجِبُ لعْنَتَهُم؛ فَكَيْفَ يُخْرِجُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ خَيرِ القُرُوْنِ!

وكُلُّ مَنْ كَانَ بَاغِيًا، أو ظَالِمًا، أو مُعْتَدِيًا، أو مُرْتَكِبًا ما هُوَ ذَنْبٌ فَهُوَ قِسْمَانِ: مُتَأوِّلٌ، وغَيْرُ مُتَأوِّلٍ ... أمَّا إذا كَانَ البَاغِيُ مُجْتَهِدًا ومُتَأوِّلاً، ولم يَتَبَيَّنْ لَهُ أنَّهُ بَاغٍ؛ بَلْ اعْتَقَدَ أنَّهُ على الحَقِّ وإنْ كَانَ مُخْطِئًا في اعْتِقَادِهِ: لم تَكُنْ تَسْمِيَتُهُ «بَاغِيًا» مُوْجَبَةً لإثْمِهِ؛ فَضْلاً عَنْ أنْ تُوجِبَ فِسْقَهُ»[1].

ويَدُلُّ على ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ عَنِ الحَسَنِ كَمَا مَرَّ مَعَنَا: «**أنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، ولَعَلَّ اللهَ أنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلمِيْنَ**»[2] البُخَارِيُّ.

لِذَا كَانَ يَقُوْلُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «قَوْلُهُ: (**فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ، يُعْجِبُنَا جِدًّا**)، قَالَ البَيْهَقِيُّ: «وإنَّمَا أعَجَبَهُم لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ سَمَّاهُمَا مُسْلِمِيْنَ، وهذا خَبَرٌ مِنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ

---

(١) "مَجْمُوْعُ الفَتَاوَى" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥/ ٧٤-٧٦).

(٢) أخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٢٧٠٤).

عَلَيْهِ وسَلَّمَ بِمَا كَانَ مِنَ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بَعْدَ وَفَاةِ عَلِيٍّ في تَسْلِيْمِهِ الأمْرَ إلى مُعَاوِيَةَ ابنِ أبي سُفْيَانَ»[١].

* * *

خَامِسًا : هُنَاكَ مِنْ أهْلِ العِلْمِ مَنْ طَعَنَ في الحَدِيْثِ .

ومِنْهُم مَنْ تأوَّلَهُ : على أنَّ المُرَادَ بالبَاغِيَةِ هُنَا هُمُ الفِئَةُ الَّتِي تَبْغِي أخْذَ الثَّأرِ بِدَمِ عُثْمَانَ، كَمَا قَالُوا : نَبْغِي ابنَ عَفَّانَ بأطْرَافِ الأسَلِ.

ومِنْهُم مَنْ قَالَ : إنَّ البَاغِيَةَ هِيَ الَّتِي جَاءَتْ بِعَمَّارٍ لِلْقَتْلِ لا القَاتِلَةُ... وكُلُّها ضَعِيْفَةٌ، والثَّالِثُ أضْعَفُهَا تَأوِيْلاً !

* * *

سَادِسًا : مِنْ أهْلِ العِلْمِ مَنْ قَالَ : إنَّ هذا الحَدِيْثَ لَيْسَ نَصًّا في عَسْكَرِ مُعَاوِيَةَ ومَنْ مَعَهُ ؛ بَلْ يُمْكِنُ أنَّهُ أُرِيْدَ بِهِ تِلْكَ العِصَابَةُ الَّتِي حَمَلَتْ عَلَى عَمَّارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَتَلَتْهُ ، وهِيَ طَائِفَةٌ مِنَ العَسْكَرِ ، ومَنْ رَضِيَ بِقَتْلِ عَمَّارٍ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُهَا ، ومِنَ المَعْلُوْمِ أنَّ أحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ لم يَرْضَ بِقَتْلِ عَمَّارٍ لا مُعَاوِيَةُ

---

(١) "الاعْتِقَادُ" للبَيْهَقِيِّ ص (١٩٨)، و"فَتْحُ البَارِي" لابنِ حَجَرٍ (١٣/ ٦٦) .

ولا عَمْرٌو ولا غَيْرُهُمَا رَضِيَ اللهُ عَنِ الجَمِيْعِ ؛ بَلْ أكْثَرُ النَّـاسِ كَانُوا مُنْكِرِيْنَ قَتْلَهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ! ، وهذا ما ذَهَبَ إلَيْـهِ شَـيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَةَ[١].

* * *

وأخِيْرًا؛ أُعِيْذُكَ باللهِ أخِي المُسْلِمَ أنْ تَتَفَوَّهَ بِشَيءٍ فِيْهِ غَمْزٌ أو لَمْـزٌ بأصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ، لاسِيَّما كَاتِبُ رَسُوْلِ اللهِ وأمِيْنُـهُ عـلى وَحْـي رَبِّهِ : وهُوَ مُعَاوِيَةُ بنُ أبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرْضَـاهُ، وجَعَـلَ جَنَّـةَ الفِرْدَوْسِ مَأوَاهُ، وطَيَّبَ بالرَّحْمَةِ ثَرَاهُ ... آمِيْنَ !

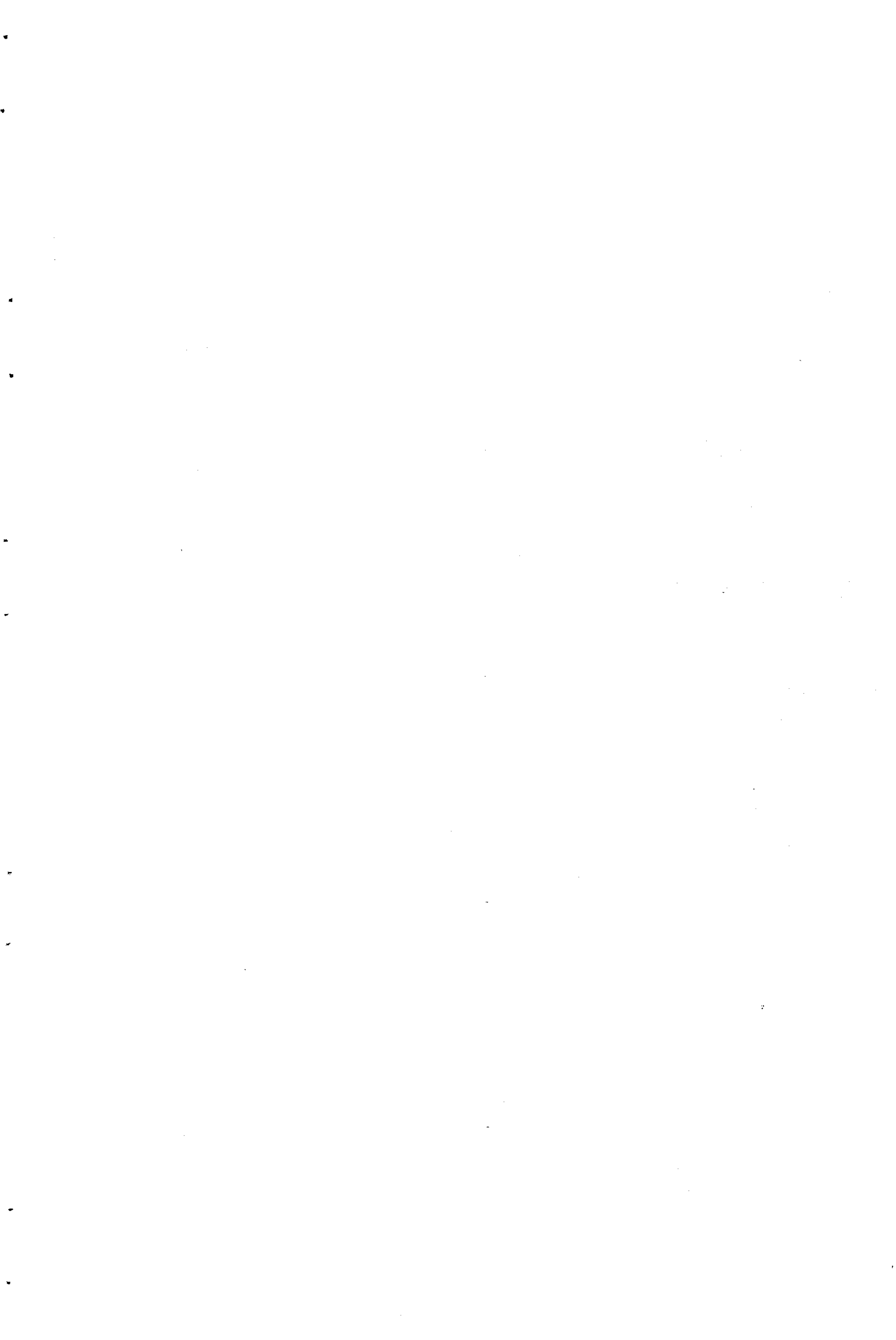
والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، ولا عُدْوَانَ إلاَّ على الظَّالِمِيْنَ

❑ ❑ ❑

(١) انْظُرْ "مَجْمُوْعَ الفَتَاوَى" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥/ ٧٦-٧٧) .

البَابُ الخَامِسُ

أقْوَالُ السَّلَفِ في وُجُوبِ السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم



البَابُ الخَامِسُ

أقْوَالُ السَّلَفِ فِي وُجُوبِ السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

لَمَّا عَلِمَ عُلَمَاءُ المُسْلِمِيْنَ أنَّ الحَدِيْثَ والكَلامَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم سَبَبٌ لِلْفِتْنَةِ، والتَّنَقُّصِ، والنَّيْلِ مِنْهُم مِمَّا يُخَالِفُ النُّصُوْصَ الشَّرْعِيَّةَ، والآثَارَ السَّلَفِيَّةَ، قَامُوا مُجْتَهِدِيْنَ على قَدَمٍ وسَاقٍ إلى قَفْلِ هذا البَابِ، وسَدِّ ثُغُوْرِهِ ما أمْكَنَ إلى ذَلِكَ سَبِيْلاً؛ حَتَّى يَسْلَمَ لِلْمُسْلِمِ دِيْنُهُ، وسَلامَةُ صَدْرِهِ، وحِفْظُ لِسَانِهِ؛ لِذَا نَرَاهُم قَدْ أجْمَعُوا قَاطِبَةً على : (**السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم**) !

فَكَانَ الوَاجِبُ على المُسْلِمِ أنْ يَسْلُكَ في اعْتِقَادِهِ فِيْمَا حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مَسْلَكَ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، وهُوَ الإمْسَاكُ عَمَّا حَصَلَ بَيْنَهُم .

وكُتُبُ أَهْلِ السُّـنَّةِ مَمْلُـوْءَةٌ بِبَيَـانِ عَقِيْـدَتِهِم الصَّـافِيَةِ في حَـقِّ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وقَدْ حَدَّدُوا مَوْقِفَهُم مِنْ تِلْكَ الفِتْنَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَهُم في أَقْوَالِهِمُ الصَّرِيْحَةِ الحَسَنَةِ الَّتِي مِنْهَا :

قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَـارَكِ رَحِمَـهُ اللهُ : «مَـنِ اسْـتَخَفَّ بالعُلَمَاءِ ذَهَبَتْ آخِرَتُهُ»[١].

وقَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ : «وعُلَمَاءُ السَّـلَفِ مِـنَ السَّـابِقِيْنَ ومَـنْ بَعْدَهُم مِـنَ التَّـابِعِيْنَ أَهْـلُ الخَـيْرِ والأَثَـرِ، وأَهْـلُ الفِقْـهِ والنَّظَـرِ – لا يُذْكَرُوْنَ إلاَّ بالجَمِيْلِ، ومَنْ ذَكَرَهُم بِسُوْءٍ فَهُوَ على غَيْرِ سَبِيْلٍ»[٢].

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ عَسَاكِرٍ : « واعْلَمْ يـا أَخِـي وفَّقَنـا اللهُ وإيَّـاكَ لِمَرْضَاتِهِ وجَعَلَنَا مِمَّنْ يَخْشَاهُ ويَتَّقِيْهِ حَقَّ تُقَاتِهِ : أَنَّ لُحُوْمَ العُلَمَاءِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِم مَسْمُوْمَةٌ، وعَادَةُ اللهِ في هَتْكِ أَسْتَارِ مُنتَقِصِـيْهِم مَعْلُوْمَـةٌ ؛ لأَنَّ الوَقِيْعَةَ فِيْهِم بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ أَمْرٌ عَظِيْمٌ، والتَّنَاوُلَ لأَعْرَاضِهِم بـالزُّوْرِ والافْتِرَاءِ مَرْتَعٌ وَخِيمٌ، والاخْتِلاقَ على مَـنِ اخْتَـارَ اللهُ مِـنْهُم لِـنَعْشِ العِلْمِ خُلُقٌ ذَمِيْمٌ»[٣].

---

(١) "سِيَرُ أعْلامِ النُّبَلاءِ" للذَّهَبِيِّ (٨/ ٤٠٨–١٧/ ٢٥١).

(٢) "شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ" لابنِ أبي العِزِّ (٥٨).

(٣) "تَبْيِيْنُ كَذِبِ المُفْتَرِي" لابنِ عَسَاكِرَ (٤٩).

* * *

وأكْبَرُ ظُلْمًا وأسْوَأُ حَالاً مِنْ هَذِهِ البَلِيَّةِ العَظِيْمَةِ احْتِرَافُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ في الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ، وإطْلاقُ العَنَانِ لِلِّسَانِ يَفْرِي في أعْرَاضِهِم وعَدَالَتِهِم، والتَّنْقِيْبُ عَنْ مَسَاوِئِهِم، وبَثِّها بَيْنَ النَّاسِ !

وقَدْ عَدَّ أهْلُ العِلْمِ الطَّعْنَ في الصَّحَابَةِ زَنْدَقَةٌ مَفْضُوْحَةٌ، وقَرَّرُوا أنَّهُ: «لا يَبْسُطُ لِسَانَهُ فِيْهِم إلاَّ مَنْ سَاءَتْ طَوِيَّتُهُ في النَّبِيِّ ﷺ، وصَحَابَتِهِ، والإسْلامِ، والمُسْلِمِيْنَ»[١].

وهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيْزِ رَحِمَهُ اللهُ حِيْنَ سُئِلَ عَنِ القِتَالِ الَّذي حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَة فَقَالَ : «تِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ الله يَدِي مِنْهَا؛ أفَلا أُطَهِّرُ مِنْهَا لِسَانِي ؟ مَثَلُ أصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ مَثَلُ العُيُوْنِ، ودَوَاءُ العُيُوْنِ تَرْكُ مَسِّهَا»[٢]. **وقَالَ بِنَحْوِهِ أيْضًا** : «تِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ اللهُ مِنْهَا يَدِي، فَلا أُحِبُّ أنْ أُخَضِّبَ بِهَا لِسَانِي» . وقَالَ آخَرُ : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ

---

(١) "الإمَامَةُ" لأبي نُعَيْمٍ الأصْبَهَانِيِّ (٣٧٦) .

(٢) "مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ" للرَّازِيِّ ص (١٣٦)، و"الطَّبَقَاتُ" لابنِ سَعْدٍ (٥/ ٣٩٤)، و"الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآنِ" للقُرْطُبِيِّ (١٦/ ١٢٢)، و"الإنْصَافُ" للبَاقِلاَّنِيِّ ص (٦٩) .

خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾
(البقرة: ١٣٤)»[١].

وسُئِلَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَمَّا حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَقَالَ: « قِتَالٌ شَهِدَهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ وغِبْنَا، وعَلِمُوا وجَهِلْنَا، واجْتَمَعُوا فاتَّبَعْنا، واخْتَلَفُوا فَوَقَفْنا»[٢].

ومَعْنَى كَلامِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ هَذَا: «أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا أَعْلَمَ بِمَا دَخَلُوا فِيْهِ مِنَّا، وما عَلَيْنَا إلاَّ أَنْ نَتَّبِعَهُم فِيْمَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، ونَقِفَ عِنْدَ ما اخْتَلَفُوا فِيْهِ، ولا نَبْتَدِعُ رَأْيًا مِنَّا، ونَعْلَمُ أَنَّهُم اجْتَهَدُوا وأَرَادُوا اللهَ عَزَّ وجَلَّ إذْ كَانُوا غَيْرَ مُتَّهَمِيْنَ فِي الدِّيْنِ»[٣].

وقَالَ الإمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ أَنْ قِيْلَ لَهُ: ما تَقُوْلُ فِيْمَا كَانَ بَيْنَ عَلِيٍّ ومُعَاوِيَةَ؟، قَالَ: «ما أَقُولُ فِيْهِم إلاَّ الحُسْنَى»[٤].

وقَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ القَيْرَوَانِيُّ فِي صَدَدِ بَيَانِ ما يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ المُسْلِمُ فِي أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وما يَنْبَغِي أن يُذْكَرُوا بِهِ فَقَالَ:

---

(١) انْظُرْ "مِنْهَاجَ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٦/ ٢٥٤).
(٢) "الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآنِ" للقُرْطُبِيِّ (١٦/ ٣٣٢).
(٣) السَّابِقُ.
(٤) "مَنَاقِبُ الإمَامِ أَحْمَدَ" لابنِ الجَوْزِيِّ ص (١٤٦).

"وأنْ لا يُذْكَرَ أحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُوْلِ إلاَّ بأحْسَنِ ذِكْرٍ، والإمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم، وأنَّهُم أحَقُّ النَّاسِ أنْ يُلْتَمَسَ لَهُم أحْسَنَ المَخَارِجِ، ويُظَنُّ بِهِم أحْسَنَ المَذَاهِبِ»[1].

وقَالَ أبُو عَبْدِ الله بنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ الله أثْنَاءَ عَرْضِهِ لِعَقِيْدَةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ : «ومِنْ بَعْدِ ذَلِكَ نَكُفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ أصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ وقَدْ شَهِدُوا المَشَاهِدَ مَعَهُ، وسَبَقُوا النَّاسَ بالفَضْلِ فَقَدْ غَفَرَ الله لَهُم، وأمَرَكَ بالاسْتِغْفَارِ لَهُم، والتَّقَرُّبِ إلَيْهِ بِمَحبَّتِهِم، وفَرَضَ ذَلِكَ على لِسَانِ نَبِيِّهِ وهُوَ يَعْلَمُ ما سَيَكُونُ مِنْهُم أنَّهُم سَيَقْتَتِلُوْنَ، وإنَّمَا فُضِّلُوا على سَائِرِ الخَلْقِ لأنَّ الخَطَأَ العَمْدَ قَدْ وُضِعَ عَنْهُم، وكُلُّ ما شَجَرَ بَيْنَهُم مَغْفُوْرٌ لَهُم»[2].

وقَالَ أبُو عُثْمَانَ الصَّابُوْنِيُّ في صَدَدِ بَيَانِ عَقِيْدَةِ السَّلَفِ وأصْحَابِ الحَدِيْثِ: «ويَرَوْنَ الكَفَّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ أصْحَابِ رَسُوْلِ الله

---

(١) "رِسَالَةُ القَيْرَوانِيِّ مَعَ شَرْحِها الثَّمَرِ الدَّاني في تَقْرِيْبِ المَعَانِي" لصَالِحِ الأزْهَرِيِّ، ص (٢٣).

(٢) "الإبَانَةُ عَلى أُصُوْلِ السُّنةِ والدِّيانَةِ" ص (٢٦٨).

ﷺ، وتَطْهِيْرَ الألْسِنَةَ عَنْ ذِكْرِ مَا يَتَضَمَّنُ عَيْبًا لَهُم ونَقْصًا فِيْهِم، ويَرَوْنَ التَّرَحُّمَ على جَمِيْعِهِم، والمُوالاةَ لِكَافَّتِهِم»[1].

وقَالَ أبُو عَبْدِ اللهِ القُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : «لا يَجُوزُ أنْ يُنْسَبَ إلى أحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خَطأٌ مَقْطُوعٌ بِهِ؛ إذْ كَانُوا كُلُّهُم اجْتَهَدُوا فِيْما فَعَلُوْهُ، وأرَادُوا اللهَ عَزَّ وجَلَّ، وهُم كُلُّهُم لَنَا أئِمَّةٌ، وقَدْ تُعِبِّدْنا بالكَفِّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم، وألاَّ نَذْكُرُهُم إلاَّ بأحْسَنِ الذِّكْرِ لِحُرْمَةِ الصُّحْبَةِ، ولِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ سَبِّهِم، وأنَّ اللهَ غَفَرَ لَهُم، وأخْبَرَ بالرِّضَى عَنْهُم ...»[2].

قَالَ يَحْيَ بنُ أبِي بَكْرٍ العَامِرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (٨٩٣هـ) : «ويَنْبَغِي لِكُلِّ صَيِّنٍ مُتَدَيِّنٍ مُسَامَحَةُ الصَّحَابَةِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم مِنَ التَّشَاجُرِ ، والاعْتِذَارُ عَنْ مُخْطِئِهِم ، وطَلَبُ المَخَارِجِ الحَسَنَةِ لَهُم ، وتَسْلِيْمُ صِحَّةِ إجْمَاعِ ما أجْمَعُوا عَلَيْهِ على ما عَلِمُوْهُ فَهُمْ أعْلَمُ بالحَالِ ، والحَاضِرُ يَرَى ما لا يَرَى الغَائِبُ ، وطَرِيْقَةُ العَارِفِيْنَ الاعْتِذَارُ عَنِ المَعَائِبِ ، وطَرِيْقَةُ المُنَافِقِيْنَ تَتَبُّعُ المَثَالِبِ ، وإذَا كَانَ اللاَّزِمُ مِنْ طَرِيْقَةِ الدِّيْنِ سِتْرَ عَوْرَاتِ عَامَّةِ المُسْلِمِيْنَ ، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِصَحَابَةِ خَاتَمِ

(١) "عَقِيْدَةُ السَّلفِ وأصْحَابِ الحَدِيْثِ" ضِمْنُ مَجْمُوْعَةِ الرَّسَائِلِ المُنِيْرِيَّةِ (١/ ١٢٩) .

(٢) "الجَامِعُ لأحْكَامِ القُرْآنِ" للقُرْطُبِيِّ (١٦/ ٣٢١-٣٢٢) .

النَّبِيِّينَ؟!، مَعَ اعْتِبَارِ قَوْلِهِ ﷺ: «**لا تَسُبُّوا أحَدًا مِنْ أصْحَابِي**»[١]، وقَوْلِهِ : «**مِنْ حُسْنِ إسْلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيْهِ**" هَذِهِ طَرِيْقَةُ صُلَحَاءِ السَّلَفِ، وما سِوَاهَا مَهَاوٍ وتَلَفٌ»[٢].

وقَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ في عَرْضِهِ لِعَقِيْدَةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم : «ويُمْسِكُوْنَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، ويَقُوْلُوْنَ : إنَّ هَذِهِ الآثَارَ المَرْوِيَّةَ في مَسَاوِيْهِم مِنْهَا ما هُوَ كَذِبٌ!، ومِنْهَا ما قَدْ زِيْدَ فِيْهِ ونُقِصَ وغُيِّرَ عَن وَجْهِهِ!، والصَّحِيْحُ مِنْهُ هُمْ فِيْهِ مَعْذُوْرُوْنَ، إمَّا مُجْتَهِدُوْنَ مُصِيْبُوْنَ، وإمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُوْنَ»[٣].

وقَالَ أيْضًا : «وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَقُوْلُ : ما عُلِمَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والنَّقْلِ المُتَوَاتِرِ، مِنْ مَحَاسِنِ الصَّحَابَةِ وفَضَائِلِهِم، لا يَجُوْزُ أنْ يُدْفَعَ بِنُقُوْلٍ بَعْضُهَا مُنْقَطِعٌ، وبَعْضُهَا مُحَرَّفٌ، وبَعْضُهَا لا يَقْدَحُ فِيمَا عُلِمَ، فإنَّ اليَقِيْنَ لا يَزُوْلُ بالشَّكِّ، ونَحْنُ قَدْ تيَقَنَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ

---

(١) أخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤/ ١٩٦٧-١٩٧٨) .

(٢) "الرِّياضُ المُسْتطَابَةِ في جُمْلَةِ مَنْ رَوَى في الصَّحِيْحَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ" (٣٠٠-٣٠١)، نَقْلاً عَنْ "عَقِيْدَةِ أهْلِ السُّنةِ والجَماعَةِ في الصَّحابَةِ" لناصِرِ الشَّيْخِ (٢/ ١١٠) .

(٣) "العَقِيْدَةُ الوَاسِطِيَّةُ" مَعَ شَرْحِها لمُحَمَّدٍ هَرَّاسٍ ص (١٧٣) .

وإجْمَاعُ السَّلَفِ قَبْلَنَا، وما يُصَدِّقُ ذَلِكَ مِنَ المَنْقُوْلاتِ المُتَوَاتِرَةِ مِنْ أدِلَّةِ العَقْلِ، مِنْ أنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أفْضَلُ الخَلْقِ بَعْدَ الأنْبِيَاءِ، فَلا يَقْدَحُ في هَذَا أُمُوْرٌ مَشْكُوْكٌ فِيْهَا، فَكَيْفَ إذا عُلِمَ بُطْلانُهَا ؟!»[١].

وقَدْ شَرَحَ شَيْخُنَا ابنُ عُثَيْمِيْنَ رَحِمَهُ اللهُ كَلامَ ابنِ تَيْمِيَةَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «وهَذَا الَّذِي حَصَلَ ـ أي بَيْنَ الصَّحَابَةِ ـ مَوْقِفُنَا نَحْنُ مِنْهُ لَهُ جِهَتَانِ:

الجِهَةُ الأوْلَى: الحُكْمُ على الفَاعِلِ.

والجِهَةُ الثَّانيَةُ: مَوْقِفُنَا مِنْ الفَاعِلِ.

أمَّا الحُكْمُ على الفَاعِلِ فَقَدْ سَبَقَ، و(هُوَ) أنَّ مَا نُدِيْنُ اللهَ بِهِ، أنَّ ما جَرَى بَيْنَهُم فَهُوَ صَادِرٌ عَنِ اجْتِهَادٍ، والاجْتِهَادُ إذَا وَقَعَ فِيْهِ الخَطَأُ فَصَاحِبُهُ مَعْذُوْرٌ مَغْفُوْرٌ لَهُ.

وأمَّا مَوْقِفُنَا مِنَ الفَاعِلِ، فالوَاجِبُ عَلَيْنَا الإمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم، لِمَاذَا نَتَّخِذُ مِنْ فِعْلِ هَؤُلاءِ مَجَالاً لِلْسَّبِ والشَّتْمِ والوَقِيْعَةِ فِيْهِم، والبَغْضَاءِ بَيْنَنَا ؟، ونَحْنُ في فِعْلِنَا هَذَا إمَّا آثِمُوْنَ، وإمَّا سَالِمُوْنَ، ولَسْنَا غَانِمِيْنَ أبَدًا.

---

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٦/ ٣٠٥).

فالوَاجِبُ عَلَيْنَا تُجاهَ هَذِهِ الأمُـوْرِ أنْ نَسْـكُتَ عَـمَّا جَـرَى بَـيْنَ الصَّحَابَةِ ، وأنْ لا نُطَالِعَ الأخْبَـارَ أوِ التَّـارِيْخَ في هَـذِهِ الأمُـوْرِ ؛ إلاَّ المُرَاجَعَةَ لِلْضَّرُوْرَةِ»[١]. وانْظُرْ ما ذَكَرَهُ شَـيْخُنَا عَبْـدُ الله الجَـبْرِيْنُ عِنْـدَ شَرْحِهِ لِكَلامِ ابنِ تَيْمِيَةَ هذا في كِتَابِهِ (**التَعْلِيْقَاتِ الزَّكِيَّة**)[٢].

ونَقَلَ ابنُ حَجَرٍعَنْ أبي المُظَفَّرِ السَّمْعَانيِّ رَحِمَهُ اللهُ (٤٨٩هـ) أنَّهُ قَالَ في كِتَابِهِ (**الاصْطِلامِ**) : «التَّعَرُّضُ إلى جَانِـبِ الصَّـحَابَةِ عَلامَـةٌ على خُذْلانِ فَاعِلِهِ؛ بَلْ هُوَ بِدْعَةٌ وضَلالَةٌ»[٣].

* * *

فَهَذِهِ طَائِفَةٌ مُخْتَصَرَةٌ مِنْ كَلامِ أكَابِرِ عُلَمَاءِ الإسْـلامِ مِـنْ سَـلَفِ هَذِهِ الأمَّةِ وخَلَفِهَا؛ تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ خِلالِهَا : المَوْقِفُ الوَاجِبُ على المُسْـلِمِ أنْ يَقِفَهُ تُجاهَ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجْمَعِيْنَ مِنْ شِـجَارٍ وخِلافٍ، خَاصَّةً في حَـرْبِ (**الجَمَلِ وصِفِّيْنَ**)، وهُـوَ : صِـيَانَةُ القَلَـمِ واللِّسَانِ عَنْ ذِكْرِ ما لا يَلِيْقُ بِهِم، وإحْسَانُ الظَّنِّ بِهِم، والتَّرَضِّي عَـنْهُم

---

(١) "شَرْحُ العَقِيْـدَةِ الوَاسِـطِيَّة" لابـنِ عُثَيْمِـيْنَ ص (٦١٧ - ٦١٨)، ضِـمْنُ "مَجْمُـوْعِ الفَتَاوَى" (٨/ ٦١٧-٦١٨) .

(٢) "التَّعْلِيْقَاتُ الزَّكِيَّةُ" لابنِ جِبْرِيْنَ (٢/ ٢٣٩) .

(٣) "فَتْحُ البَارِي" لابنِ حَجَرٍ (٤/ ٣٦٥) .

أَجْمَعِيْنَ، ومَعْرِفَةُ حَقِّهِم ومَنْزِلَتِهِم، والْتِمَاسُ أَحْسَنِ المَخَارِجِ لِمَا ثَبَتَ صُدُوْرُهُ مِنْ بَعْضِهِم، والاعْتِقَادُ بأنَّهُم مُجْتَهِدُوْنَ، والمُجْتَهِدُ مَغْفُوْرٌ لَهُ خَطَؤُهُ إنْ أخْطَأ، وإنَّ الأخْبَارَ المَرْوِيَّةَ في ذَلِكَ مِنْهَا ما هُوَ كَذِبٌ، ومِنْهَا ما قَدْ زِيْدَ فِيْهِ، أو نُقِصَ مِنْهُ حَتَّى تَحَرَّفَ عَنْ أصْلِهِ وتَشَوَّهَ، كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ هَذِهِ النُّقُوْلِ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا أنَّ عَقِيْدَةَ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم هُوَ : **الإمْسَاكُ عَنْهُ لَفْظًا وخَطًّا** .

***

فإذا تَبَيَّنَ لَنَا أنَّ الإجْمَاعَ قَدْ وَقَعَ مِنْ عُلَمَاءِ المُسْلِمِيْنَ على السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وعَدَمِ التَّنْقِيْبِ أو التَّنْقِيْرِ عَمَّا حَصَلَ بَيْنَهُم مِنْ حُرُوْبٍ وقِتَالٍ؛ ولَو حَسُنَتْ نِيَّةُ المُتَكَلِّمِ أو السَّامِعِ، كَانَ مِنَ المُنَاسِبِ أنْ نَعْرِفَ مَعْنَى السُّكُوْتِ نَحْوَهُم .

مَعْنَى السُّكُوْتِ : أمَّا مَعْنَى السُّكُوْتِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم : فَهُوَ عَدَمُ الخَوْضِ فِيْمَا وَقَعَ بَيْنَهُم مِنَ الحُرُوبِ والخِلافَاتِ على سَبِيْلِ التَّوَسُّعِ وتَتَبُّعِ التَّفْصِيْلاتِ، ونَشْرِهَا بَيْنَ العَامَّةِ بِطَرِيْقٍ أوْ آخَرَ[١] .

(١) انْظُرْ "عَقِيْدَةَ أهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَةِ في الصَّحابَةِ" لناصِرِ الشَّيْخ (٢/ ٧٤٠) بتَصَرُّفٍ .

وفِيْهِ قَالَ النَبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ : «إذا ذُكِرَ أصْحَابِي فأمْسِكُوا، وإذَا ذُكِرَتِ النُّجُوْمُ فأمْسِكُوا، وإذَا ذُكِرَ القَّدَرُ فأمْسِكُوا»[1] الطَبَرَانِيُّ .

ولِلْحَدِيْثِ هَذَا مَعْنَيَانِ (بَاطِلٌ، وحَقٌّ) :

الأوَّلُ : هُوَ عَدَمُ ذِكْرِ فَضَائِلِهِم، ومَحَاسِنِهِم، وسِيَرِهِم ... وهذا المَعْنَى غَيْرُ مُرَادٍ قَطْعًا؛ بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لإجْمَاعِ الأمَّةِ القَاطِعِ بِذِكْرِ فَضَائِلِهِم ومَحَاسِنِهِم .

الثَّاني: هُوَ عَدَمُ ذِكْرِ ما شَجَرَ بَيْنَهُم، أوِ التَّنْقِيْبِ عَنْ مَسَاوِئِهِم...، وهَذَا المَعْنَى مُرَادٌ قَطْعًا، كَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ إجْمَاعُ السَّلَفِ والخَلَفِ!

* * *

وهَذَا الإمَامُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ يُحَقِّقُ لَنَا مَعْنَى السُّكُوْتِ قَائِلاً: «... بأنَّ كَثِيْراً مِمَّا حَدَثَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنْ شِجَارٍ وخِلافٍ يَنْبَغِي طَيُّهُ وإخْفَاؤُهُ؛ بَلْ إعْدَامُهُ، وأنَّ كِتْمَانَ ذَلِكَ مُتَعَيِّنٌ على العَامَّةِ؛ بَلْ آحَادِ العُلَمَاءِ، وقَدْ يُرَخَّصُ في مُطَالَعَةِ ذَلِكَ خُلْوَةً لِلْعَالِمِ المُنْصِفِ العَرِيِّ مِنَ الهَوَى ، بِشَرْطِ أنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُم كَمَا عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالى حَيْثُ يَقُوْلُ :

---

(١) أخْرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ في "المُعْجَمِ الكَبِيْرِ" (١٤٢٧)، وفِيْهِ يَزِيْدُ بنُ رَبِيْعَةَ، وهُوَ ضَعِيْفٌ، وقَدْ صَحَّحَ الحَدِيْثَ الألْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، انْظُرْ "السِّلْسِلَةَ الصَّحِيْحَةَ" (٣٤) .

﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فالْقَوْمُ لَهُم سَوَابِقُ وأعْمَالٌ مُكَفِّرَةٌ لِمَا وَقَعَ مِنْهُم، وجِهَادٌ مَحَّاءٌ، وعِبَادَةٌ مُمَحِّصَةٌ»[1].

وهذا الكَلامُ مِنَ الحَافِظِ الذَّهَبِيِّ؛ هُوَ واللهِ الكَلامُ القَوِيْمُ، والسَّبِيْلُ المُسْتَقِيْمُ؛ فَدُونَكَ إيَّاهُ أخِي المُسْلِمُ!

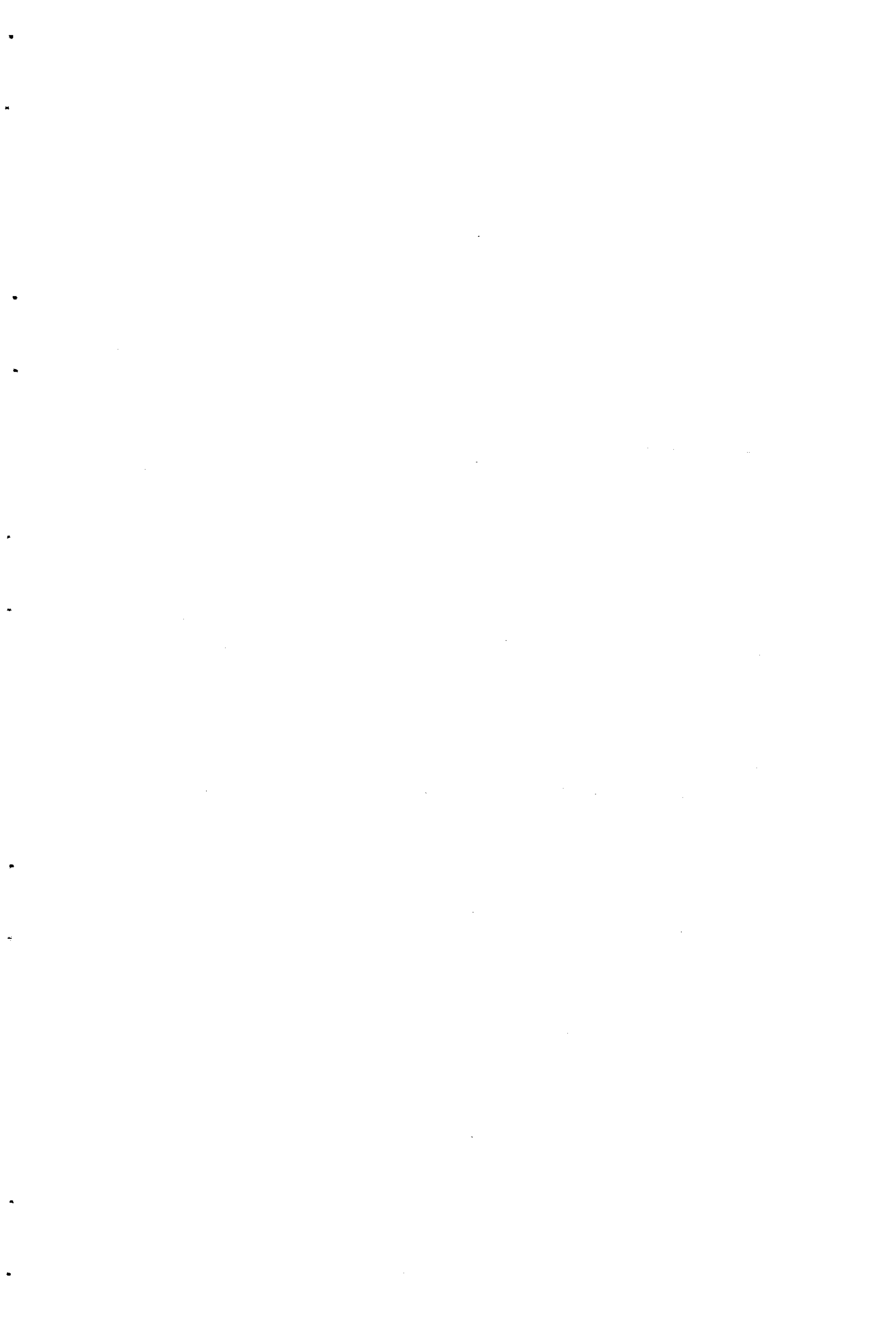
والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ

❑❑❑

(١) "سِيَرُ أعْلامِ النُّبَلاءِ" للذَّهَبِيِّ (١٠/ ٩٢).

البَابُ السَّادِسُ

الآثَارُ السَّلْبِيَّةُ مِنْ نَشْرِ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم



البَابُ السَّادِسُ

الآثَارُ السَّلْبِيَّةُ مِنْ نَشْرِ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ

قَدْ أَنْكَرَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ على مَنْ جَمَعَ الأَخْبَارَ الَّتِي فِيْهَا طَعْنٌ على بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وغَضِبَ لِذَلِكَ غَضَبًا شَدِيْدًا وقَالَ: «**لَوْ كَانَ هَذَا فِي أَفْنَاءِ النَّاسِ لأَنْكَرْتُهُ، فَكَيْفَ فِي أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ** ». وقَالَ: «**أَنَا لَمْ أَكْتُبْ هَذِهِ الأَحَادِيْثَ!**».

قَال المَرْوَزِيُّ: «قُلْتُ لأبي عَبْدِ اللهِ: فَمَنْ عَرَفْتُهُ يَكْتُبُ هَذِهِ الأَحَادِيْثَ الرَّدِيْئَةَ ويَجْمَعُهَا أَيُهْجَرُ؟ قَالَ: نَعَمْ!، يَسْتَأْهِلُ صَاحِبُ هَذِهِ الأَحَادِيْثِ الرَّدِيْئَةِ الرَّجْمُ!»[1].

لا شَكَّ أَنَّ نَشْرَ وذِكْرَ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مِنْ شِجَارٍ وخِلافٍ لَهُوَ الشَّرُّ المُسْتَطِيْرُ، والفَسَادُ الكَبِيْرُ!

---

(١) "السُّنَةُ" للخَلاَّلِ (٣/ ٥٠١)، و"الشَّرْحُ والإبانَةُ" لابنِ بَطَّةَ (٢٦٨ – ٢٦٩) و"شَرْحُ أُصُوْلِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَةِ" للالْكَائِيِّ (٧/ ١٢٤١– ١٢٧٠)، و"الصَّارِمُ المَسْلُوْلُ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٣/ ١٠٨٥).

نَعَم؛ إنَّ لَهَا مِنَ الآثَارِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي لا يُحْمَدُ عُقْبَاهَا ـ ما تَنُوْءُ بِـهِ أُلُوا القُوَّةِ ـ فَمِنْ ذَلِكَ :

ـ أنَّهَا تُوْقِفُ المُسْلِمِيْنَ على ما لا يَنْبَغِي لَهُم أنْ يَقِفُوا عَلَيْهِ شَرْعًا .

ـ أنَّ بَثَّهَا والحَدِيْثَ عَنْهَا عِنْدَ عَامَّةِ النَّاسِ مُخَالِفَةٌ لِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ .

ـ أنَّهَا تُفْسِدُ على المُسْلِمِيْن سَلامَةَ صُدُوْرِهِم، وصَفَاءَ قُلُوْبِهِم على الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، ولا يُخَالِفُ في ذَلِكَ إلا مُكَابِرٌ أو جَاهِلٌ!

ـ أنَّهَا تُثِيْرُ بَيْنَ النَّاسِ الشُّبُهَاتِ، وتُضَاعِفُ لَدِيْهِمُ الأوْهَامَ حَوْلَ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ ومِنْهُ تُزَعْزِعُ الثِّقَةُ بالصَّحَابَةِ عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النَّاسِ .

ـ أنَّ في نَشْرِهَا بَيْنَ عَامَّةِ المُسْلِمِيْنَ خِلافًا لِلْحِكْمَةِ الدَّعَوِيَّةِ، والطُّرُقِ التَّعْلِيْمِيَّةِ، كَمَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُوْنَ أَتُحِبُّوْنَ أَنْ يُكَذَّبَ اللّهُ وَرَسُولُهُ ؟!**»[1].

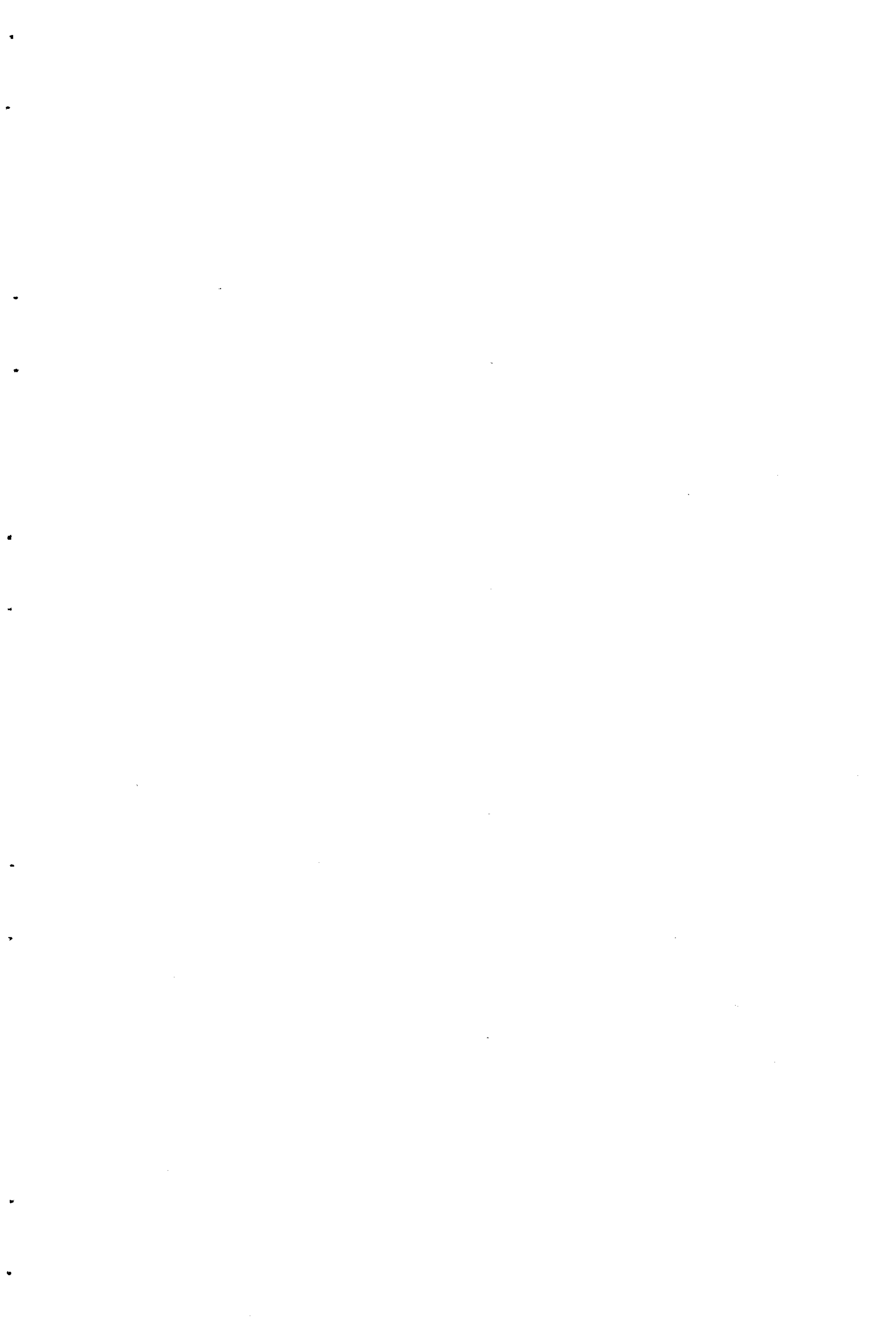
❑ ❑ ❑

---

(١) "صَحِيْحُ البُخَارِيِّ"(١٢٤) .

البَابُ السَّابِعُ

الإِيْرَادَاتُ



البَابُ السَّابِعُ

الإِيْرَادَاتُ

وقَبْلُ الانْتِهَاءِ وَالخُرُوْجِ مِمَّا أَرَدْتُ بَيَانَهُ، كَانَ مِنَ الوَاجِبِ أنْ أُجِيْبَ عَلى بَعْضِ الأَسْئِلَةِ التَّي هي في حُكْمِ الإِيرَادَاتِ وَالشُّبُهاتِ حَوْلَ هذا المُوضُوعِ .

الإِيْرَادُ الأَوَّلُ :

لَعَلَّ قَائِلاً يَقُوْلُ : قَدْ سَلَّمْنَا لَكُم بِمَا ذَكَرْتُمُوْهُ وقَرَّرْتُمُوْهُ آنِفًا، وهو : السُّكُوْتُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ؛ لَكِنْ هَذَا مَحْمُولٌ عَلى مَنْ أَرَادَ ذِكْرَ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِي اللهُ عَنْهُم على وَجْهِ التَّنْقِيْصِ وَالبُغْضِ ، وَسُوْءِ الظَّنِّ بِهِم ونَحْوِهِ مِمَّا هو مَثَارَةٌ للفِتْنَةِ عِيَاذًا بالله !

أَمَّا مَنْ أَرَادَ ذِكْرَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ المَحَبَّةِ لِلجَمِيْعِ مَعَ سَلامَةِ الصَّدْرِ، والتَّرَحُّمِ عَلَيْهِم، وَحُسْنِ الظَّنِّ بِهِم فَهَذا لَيْسَ مَحَلَّ نِزَاعِنَا !

أَقُوْلُ : نَحْنُ لا نُسَلِّمُ لَكَ مَا قُلْتَه لِعِدَّةِ مُخَالَفَاتٍ شَرْعِيَّةٍ؛ مِنْهَا :

١ـ أنَّ هَذَا القَوْلَ خِلافُ الأَصْلِ المُقَرَّرِ عِنْدَ عَامَّـةِ السَّـلفِ وَالخَلَـفِ، وهُو السُّكُوْتُ عَمَّا شَجَرَ بَـيْنَ الصَّـحَابَةِ رَضِي اللهُ عَـنْهُم، سَـوَاءٌ كَانَ الحَدِيْثُ عَنْهُم عَنْ حُسْنِ ظَنٍّ، أوَ سُوْءِ ظَنٍّ لِمَا في ذَلِـكَ مِـنْ دَرْءٍ للمَفْسَدَةِ الحَاصِلَةِ، وَسَدٍّ للذَّرِيْعَةِ المُفْضِيَةِ للشُّبَهِ وَالفِتَنِ كَـمَا هُوَ مَعْلومٌ مِنَ الوَاقِعِ بالضَّرورَةِ.

فَهَذَا العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ رَحِمَـهُ اللهُ (١٤٨هـ) يُقَـرِّرُ هَـذَا الأَصْلَ قَائِلاً: «أدْرَكْتُ مَنْ أدْرَكْتُ مِـنْ صَـدْرِ هَـذِهِ الأُمَّـةِ بَعْضُـهُم يَقُوْلُ لبَعْضٍ: اذْكُرُوا مَحَاسِنَ أصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لِتَأْتَلِفَ عَلَيْها القُلُوْبُ، ولا تَذْكُرُوا ما شَجَرَ بَيْنَهم فَتُحَرِّشُوْا[1] النَّـاسَ عَلَيْهِم»[2]، وَبِلَفْظٍ آخَرَ قَالَ: «فَتُجَسِّرُوا[3] النَّاسَ عَلَيْهِم»[4].

---

(١) التَّحْرِيْش: هو الإغْرَاءُ بَيْنَ النَّاسِ، انْظُرْ "مُخْتَـارَ الصِّـحَاحِ" ص (١٣٠)، و"لِسَـانَ العَرَبِ" (٦/ ٢٧٩).

(٢) "الشَّرْحُ والإبانَةُ على أُصُوْلِ السُّنةِ والدِّيانَةِ" لابنِ بَطَّةَ (١٦٥).

(٣) أي: تُشَجِّعُوْهُم، انْظُرْ "لِسَانَ العَرَبِ" (٤/ ١٣٦).

(٤) "الجَامِعُ لأحْكامِ القُرْآنِ" للقُرْطُبِيِّ (١٨/ ٣٣).

٢ـ وكَذَلِكَ هُوَ (أيْضًا) خِلافٌ للأصْلِ المُحقَّقِ، وَهُوَ الوُقُوعُ في الفِتْنَةِ، لِهَذا لا يَجُوْزُ لَكَ أنْ تُخَالِفَ أصْلاً مُحَقَّقًا رَجَاءَ سَلامَةَ صَدْرٍ مَظْنُونَةٍ!

فَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الحَلالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُما مُشَبَّهاتٌ لا يَعْلَمُهَا كَثِيْرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى المُشَبَّهات اسْتَبْرَأ لدِيْنه وعِرْضه، وَمَنْ وَقَعَ في الشُّبُهات كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوْشِكُ أنْ يُوَاقِعَهُ، ألا وإنَّ لكُلِّ مَلك حِمًى، ألا إنَّ حِمَى الله في أرْضِه مَحَارِمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ ألا وَهِي القَلْبُ»[١] مُتَّفَقٌ عَلَيْه .

وعَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ رَضِي اللهُ عَنْهُ قَالَ : حَفِظْتُ مِنْ رَسُوْلِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "دَعْ ما يُرِيبُكَ إلى مَا لا يُرِيْبُكَ"[٢] أحْمَدُ ، والتِّرْمِذِيُّ.

٣ـ أَيْضًا فِي ذِكْرِ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِي اللهُ عَنْهَم مَعَ ادِّعَاءِ أمْنِ الفِتْنَةِ وَسَلامَةِ الصَّدْرِ؛ أمْنٌ مِنْ مَكْرِ الله تَعَالى عِيَاذًا بالله !

---

(١) أخْرَجَهُ البُخارِيُّ (٥٢ ، ٢٠٥١)، ومُسْلِمٌ (١٥٩٩) مِنْ حَدِيْثِ النُّعْمانِ بنِ بَشِيْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما .

(٢) أخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٣٢٧) ، والتِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨) ، وأحْمَدُ (١/ ٢٠٠) ، وهو صَحِيْحٌ ، انْظُرْ "صَحِيْحَ التِّرْمِذِيِّ" للألْبَانِيِّ (٢٠٤٥) .

قَالَ اللهُ تَعَالى فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ :﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ (الأعراف: ٩٩) .

وَكَذَلِكَ فِيْهِ تَعَرُّضٌ للفِتَنِ الَّتي طَالَمَا اسْتَعَاذَ مِنْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فَعَنِ المِقْدَادِ بنِ الأَسْوَدِ رَضِي اللهُ عَنْهُ قَالَ : أَيْمُ الله لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ يَقُوْلُ : «**إنَّ السَّعِيْدَ لَمَنْ جُنِّبَ الفِتَنَ، إنَّ السَّعِيْدَ لَمَنْ جُنِّبَ الفِتَنَ، إنَّ السَّعِيْدَ لَمَنْ جُنِّبَ الفِتَنَ، ولِمَنِ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ فَوَاهًا**»[1] أَبُو دَاوُدَ .

٤ـ لَوْ سَلَّمْنَا أنَّ أَحَدًا خَاضَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ بِسَلامةِ صَدْرٍ، وَصَفَاءِ قَلْبٍ؛ لَكَانَ هَذَا تَحْصِيْلَ حَاصِلٍ، ونَوْعَ عَبَثٍ، وَمُخَالَفَةً لَمَنْهجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ تُجَاهَ هَذِهِ الفِتْنَةِ؛ بَلْ هُوَ فِي الحَقِيْقَةِ ضَرْبٌ مِنَ الخَيَالِ، وَخِلافُ الوَاقِعِ المَأْلُوْفِ .

٥ـ ثمَّ إذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ (كَمَا ذَكَرَ المُعْتَرِضُ)، فَهَذا يَكُوْنُ إنْ كَانَ ولا بُدَّ لآحَادِ العُلَمَاءِ خَاصَّةً لا عَامَّتِهِم، كَمَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤/ ٤٢٦٣)، وهو صَحِيْحٌ، انْظُرْ "صَحِيْحَ أبي دَاوُدَ" للأَلْبَانِيِّ (٣٥٨٥) .

رَحِمَهُ اللهُ آنِفًا : «بأنَّ كَثِيْرًا ممَّا حَـدَثَ بَـيْنَ الصَّـحَابَةِ مِـنْ شِـجَارٍ وخِلافٍ يَنْبَغِي طَيُّهُ وإخْفَاؤُهُ؛ بَلْ إعْدَامُهُ، وأنَّ كِتْمَانَ ذَلِك مُتَعَيِّنٌ على العَامَّةِ؛ بَلْ آحَادِ العُلَماءِ»[١] .

«لأنَّهُ لا مَصْلَحَةَ شَرْعِيَّةَ ولا عِلْمِيَّةَ مِنْ وَرَاءِ هذا النَّشْرِ، وبالأُسْلُوْبِ أو الطَّرِيْقَةِ التَّي ذَكَرْنا، أمَّا في ظِلِّ المَوَازِيْنِ العِلْمِيَّةِ المُسْتَقِيْمَةِ المُهْتَدِيَّةِ بالنُّصُوصِ الشَّرعِيَّةِ فَإنَّ البَحْثَ في هَذَا المَوْضُوْعِ لا يُمْتَنَعُ إذَا قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الأحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، ومـا كَـانَ ذِكْـرُ العُلَـماءِ المُعْتَـبَرِيْنَ للحُـرُوْبِ والخِلافَاتِ الَّتِي وقَعَتْ بَـيْنَ الصَّـحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَـنْهُم إلاَّ عـلى هَـذَا السَّبِيْلِ، أو لِبَيَانِ المَوَاقِفِ الصَّحِيْحَةِ، وتَصْـحِيْحِ الأغَـالِيْطِ التَّارِيْخِيَّـةِ التَّي أُثِيْرَتْ حَوْلَ مَوَاقِفِهِم في تِلْكَ الحُرُوْبِ»[٢].

ومَعَ ذَلِكَ انْتَقَدَ بَعْـضُ العُلَـماءِ طَرِيْقَـةَ ابـنِ عَبْـدِ الـبرِّ في كِتَابِـهِ (**الاسْتِيْعَابِ في مَعْرِفَةِ الأصْحَابِ**) لِذِكْرِهِ ما شَجَرَ بَـيْنَ الصَّـحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مِنْ خِلافٍ[٣].

---

(١) انْظُرْ "سِيَرَ أعْلامِ النُّبَلاءِ" للذَّهَبِيِّ (١٠ـ٩٢) .

(٢) انْظُرْ "مَنْهَجَ كِتَابَةِ التَّارِيْخِ" للسُّلَمِيِّ (٢٥٣) .

(٣) قَالَ السَّخاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في "الإعْلانِ بالتَّوْبِيْخِ" (٦٤) : "ورَحِـمَ اللهُ مُـنَقِّحَ المَـذْهَبِ المَحْيَوِيَّ النَّوَوِيَّ – الإمَامَ النَّوَوِيَّ – فإنَّه لَّمـا أثْنَـى عـلى فَوَائِـدِ الاسْـتِيْعَابِ للحَـافِظِ

***

قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ : «ولِهَذَا كَـانَ مِـنْ مَـذْهَبِ أهْـلِ السُّـنَّةِ الإمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، فإنَّهُ قَدْ ثَبَتَـتْ فَضَـائِلُهُم، ووَجَبَـتْ مُوَالاتُهُم، ومَحَبَّتُهُم، وما وَقَعَ مِنْهُ ما يَكُوْنُ لَهُـم فِيْـهِ عُـذْرٌ يَخْفَـى عـلى الإنْسَانِ، ومِنْهُ ما تَابَ صَاحِبُهُ مِنْهُ، ومِنْهُ ما يَكُوْنُ مَغْفُوْرًا، فـالخَوْضُ فِيْمَا شَجَرَ يُوْقِعُ في نُفُوْسِ كَثِيْرٍ مِنَ النَّاسِ بُغْضًا وَذَمًّا، ويَكُـوْنُ هُـوَ في ذَلِكَ مُخْطِئًا؛ بَلْ عَاصِيًا، فيَضُرَّ نَفْسَهُ، ومَنْ خَـاضَ مَعَـهُ في ذَلِـكَ، كَـمَا جَرَى لأكْثَرِ مَنْ تَكَلَّـمَ في ذَلِـكَ؛ فَـإنَّهُم تَكَلَّمُـوْا فِـيْمَا لا يُحِبُّـهُ اللهُ ولا رَسُولُهُ : إمَّا مِنْ ذَمِّ مَنْ لا يَسْتَحِقُّ الذَّمَ، وإمَّا مِنْ مَدْحِ أُمُورٍ لا تَسْتَحِقُّ المَدْحَ، ولِهَذَا كَانَ الإمْسَاكُ طَرِيْقَةَ أفَاضِلِ السَّلَفِ»(١).

وقَالَ أيْضًا : «وحُكْمُ المُـتكَلِّمِ باجْتِهَـادِهِ في العِلْـمِ والـدِّيْنِ حُكْـمُ أمْثَالِهِ مِنَ المُجْتَهِدِيْنَ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ مُجْتَهِدًا مُخْطِئًا أو مُصِيْبًا، وقَدْ يَكُـونُ كُلٌّ مِنَ الرَّجُلَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ باللِّسَانِ أو اليَدِّ مُجْتَهِدًا يَعْتَقِدُ الصَّوَابَ مَعَهُ،

الحُجَّةِ ابنِ عَبْدِ البرِّ قَالَ : لَوْلا ما شَانَهُ مِنْ ذِكْرِ كَثِيْرٍ مِمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وحِكَايَتِـه عَنِ الإخْبَارِيِّيْنَ الغَالِبُ عَلَيْهِم الإكْثَارُ والتَّخْلِيْطُ " !

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٤/ ٤٤٨-٤٤٩).

وقَدْ يَكُوْنَانِ جَمِيْعًا مُخْطِئَيْنِ مَغْفُوْرًا لَهُمَا، كَمَا ذَكَرْنَا نَظِيْرَ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ يَجْرِي بَيْنَ الصَّحَابَةِ .

ولِهَذَا يُنْهَى عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ هَؤُلاءِ سَوَاءٌ كَانُوا مِنَ الصَّحَابَةِ أو مِمَّنْ بَعْدَهُم، فَإِذَا تَشَاجَرَ مُسْلِمَانِ فِي قَضِيَّةٍ، ومَضَتْ ولا تَعَلُّقَ للنَّاسِ بِهَا، ولا يَعْرِفُونَ حَقِيقَتَها، كَانَ كَلامُهُم فِيْهَا كَلامًا بِلا عِلْمٍ ولا عَدْلٍ يَتَضَمَّنُ أذَاهُما بِغَيْرِ حَقٍّ!، ولَوْ عَرَفُوا أَنَّهُمَا مُذْنِبانِ مُخْطِئَانِ، لكَانَ ذِكْرُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ مِنْ بَابِ الغِيْبَةِ المَذْمُومَةِ !

لكِنَّ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم أجْمَعِيْنَ أعْظَمُ حُرْمَةً، وأجَلُّ قَدْرًا، وأنْزَهُ أعْرَاضًا، وقَدْ ثَبَتَ مِنْ فَضَائِلِهِم خُصُوْصًا وعُمُومًا ما لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْرِهِم، فلِهَذَا كَانَ الكَلامُ الذَّي فِيْهِ ذَمُّهُم على ما شَجَرَ بَيْنَهُم أعْظَمَ إثْمًا مِنَ الكَلامِ في غَيْرِهِم»[1].

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ : «إِذَا رَأَيْتَ أحَدًا يَذْكُرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِسُوْءٍ فَاتَّهِمْهُ عَلَى الإِسْلامِ!»[2].

***

---

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٥/ ١٤٦-١٤٧) .

(٢) "شَرْحُ أُصُوْلِ اعْتِقَادِ أهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَةِ" للألْكَائِيِّ (٧/ ١٢٥٢)، و"تَارِيْخُ دِمِشْقَ" لابنِ عَسَاكِرَ (٥٩/ ٢٠٩) .

الإِيْرَادُ الثَّاني :

لَعَلَّ قَائِلاً يَقُوْلُ : إِنَّنَا نَجِدُ كَثِيْرًا مِنْ كُتُبِ التَّارِيْخِ المَشْهُورَةِ المَرْضِيَّةِ عِنْدَ عَامَّةِ المُسْلِمِيْنَ قَدْ ذَكَرَتْ ما جَرَى، وحَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم بِكُلِّ تَفْصِيْلٍ وتَحْلِيْلٍ، فَلَنَا فِيْهِم أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فَيَسَعُنا ما يَسَعُهُم ؟!

أَقُوْلُ : إِنَّ هَذَا القَوْلَ حَقٌّ لا شَكَّ فِيْهِ، فَقَدْ ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّارِيْخِ بِعَامَّةٍ ما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، بَيْدَ أَنَّهَا لَمْ تَذْكُرْ ذَلِكَ للاسْتِئْنَاسِ والتَّشَوُّفِ لأخْبَارِهِم والتَّفَكُّهِ بِحُرُوْبِهِم وقِتَالِهِم ونَحْوِ ذَلِكَ؛ فَحَاشَاهُم رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالى، فَهُم أَبْعَدُ النَّاسِ عَنْ ذَلِكَ !

كَمَا لا نَنْسَ (أيضاً) أَنَّه كَمَا ثَبَتَ في كُتُبِهِم ما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم؛ فَكَذَا قَدْ ثَبَتَ تَقْرِيرُهُم لِمُعْتَقَدِ السَّلَفِ عَنِ الكَفِّ وَالإِمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُم .

وهَذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُم مَحْضَ التَّنَاقُضِ كَمَا يَزْعُمُه مَنْ لَيْسَ لَهُ أَدْنى عِلْمٍ بِحَالِهِم، فَهَؤُلاءِ الأَئِمَّةُ قَدْ ذَكَرُوا ذَلِكَ وسَطَّرُوْه في كُتُبِهِم لأُمُوْرٍ مَهِمَّةٍ مِنْها:

الأَمْرُ الأَوَّلُ : إِبْرَاءً للذِّمَّةِ، فَكَانَ مِنَ الأَمَانَةِ العِلْمِيَّةِ أَنْ يَذْكُرُوْا ذَلِكَ حِفْظًا لِلتَّارِيْخِ الإِسْلامِيِّ مِنْ عَادِيَةِ المُحَرِّفِيْنَ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْوَاءِ ؛

كَيْ لا يَدْخُلُ فِيْهِ ما لَيْسَ مِنْهُ، أو إخْرَاجُ ما هُوَ مِنْهُ، لِذَا جَعَلُوا مِنْ أَنْفُسِهِم حُرَّاسًا على تَارِيْخِ الأُمَّةِ الإسْلامِيَّةِ .

* * *

الأمْرُ الثَّاني : كَانَ هَذَا مِنْهُم إتْمَامًا لِلتَّارِيْخِ الإسْلامِيِّ، فَكَمَا بَدَءوا بِكَتْبِ أوَّلِهِ، فَكَذَا سَارُوا إلى آخِرِهِ دُوْنَ نَقْصٍ أو ثَلْبٍ؛ مِمَّا قَدْ يُجْعَلُ لِلطَّاعِنِيْنَ عَلَيْنَا سَبِيْلاً؛ لِذَا كَانَ في جَمْعِ ما وَرَدَ مِنْ رِوَايَاتٍ وأخْبارٍ حَوْلَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم جُنَّةً يَتَصَدَّى بِهَا السَّلَفِيُّ في وَجْهِ كُلِّ مُبْتَدِعٍ، وخَنْجَرًا في نَحْرِ كُلِّ ضَالٍّ، كَمَا يَقُولُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ : «لَكِنْ إذَا ظَهَرَ مُبْتَدِعٌ يَقْدحُ فِيْهُم (في الصَّحَابةِ) بِالبَاطِلِ، فَلاَ بُدَّ مِنَ الذَّبِّ عَنْهُم، وذِكْرِ ما يُبْطِلُ حُجَّتَهُ بِعِلْمٍ وعَدْلٍ»[١].

فَهَذِه الأُمَمُ أجْمَعُ لا تَعْتَزُّ إلاَّ بِعِزِّ تَارِيْخِهَا، ولا تُذَلُّ إلاَّ بِضَيَاعِ تَارِيْخِهَا أو بَعْضِهِ؛ فَتَأمَّلْ يا رَعَاكَ اللهُ !

* * *

الأمْرُ الثَّالِثُ : كَذَلِكَ أرَادُوا مِنْ ذِكْرِ وحِفْظِ أخْبَارِهِم رَضِيَ اللهُ عَنْهُم العِبْرَةَ والعِظَةَ لِمَنْ بَعْدِهِم، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أبُو الفَرَجِ ابنِ

---

(١) "مِنْهَاجُ السُّنةِ" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٦/ ٢٥٤) .

الجَوْزِيُّ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ : «واعْلَمْ أنَّ في ذِكْرِ السِّيَرِ والتَّوارِيْخِ فَوائِدَ كَثِيْرَةً؛ أهَمُّهَا فَائِدَتَانِ :

أحَدُهُمَا : أنَّه إنْ ذُكِرَتْ سِيْرَةُ حَازِمٍ ، ووُصِفَتْ عاقِبَةُ حَالِهِ عَلِمْتَ حُسْنَ التَّدْبِيْرِ واسْتِعْمَالَ الحَزْمِ ، وإنْ ذُكِرَتْ سِيْرَةُ مُفَرِّطٍ ووُصِفَتْ عَاقِبَتُهُ خِفْتَ مِنْ التَّفرِيْطِ ... ويَتَضَمَّنُ ذَلِكَ شَحْذَ صَوَارِمِ العُقُوْلِ، ويكُونُ رَوْضَةً لِلْمُتَنَزِّهِ في المَنْقُوْلِ .

الثَّانيَةُ : أنْ يَطَّلِعَ بِذَلِكَ على عَجَائِبِ الأُمُوْرِ، وتَقَلُّبَاتِ الزَّمَانِ، وتَصَارِيْفِ القَدَرِ، والنَّفْسُ تَجِدُ رَاحَةً بِسَماعِ الأخْبَارِ»[١].

وبِهَذَا نَعْلَمُ أنَّ بَعْضَ الأحْكَامِ الشَّرعِيَّةِ قَدْ تبيَّنَتْ مِنْ خِلالِ ما حَصَلَ بَيْنَ الصَّحَابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ؛ فَمِنْ ذَلِكَ :

أحْكَامُ قِتَالِ أهْلِ البَغْي كَما قَرَّرَ ذَلِكَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَعَ المُخَالِفِيْنَ، وهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ ومُهِمٌّ؛ ولَوْلا ما حَصَلَ بَيْنَهُم مِنْ قِتَالٍ لَما عُلِمَ ذَلِكَ، واللهُ أعْلَمُ[٢] .

***

(١) "المُنْتَظَمُ" لابنِ الجَوْزِيِّ (١/ ١١٧) .

(٢) انْظُرْ "مَجْمُوْعَ الفَتَاوَى" لابنِ تَيْمِيَّةَ (٤/ ٤٣٤ وما بَعْدَها) .

الأمْرُ الرَّابِعُ : كَذَلِكَ نَجِدُهُم لَمْ يَذْكُرُوا أخْبَارَ وحَوَادِث هَـذِهِ الفِتْنَةِ سَرْدًا بِلا زِمامٍ أو خِطَامٍ!؛ بَلْ أسْـنَدُوْها إبْـرَاءً لِلذِّمَّـةِ، في حِـيْنَ نَرَاهُم لَمْ يُغْفِلُوا هَذَا الجَانِبَ رَأسًا؛ بَلْ لَهُم عِنَايَةٌ بنَقْـدِ كَثِـيْرٍ مِـنْ هَـذِهِ الرِّوَايَاتِ والأخْبَارِ مَعَ بَيَانِ صَحِيْحِها مِنْ سَقِيْمِها، وتَوْجِيْهِ ما أمْكَـنَ تَوْجِيْهُهُ.

وهَذا ما قَرَّرَهُ ابنُ جَرِيْرٍ رَحِمَهُ اللهُ في مُقدِّمة كِتَابه (تَارِيْخِ الأُمَمِ والمُلُوْكِ) : « ... فَما يَكُنْ في كِتَـابِي هَـذَا مِـنْ خَـبَرٍ ذَكَرْنَـاهُ عَـنْ بَعْـضِ المَاضِيْنَ مِمَّا يَسْتَنْكِرُهُ قَارِئُه، أو يَسْتَشْنِعُهُ سَامِعُهُ، مِنْ أجْلِ أنَّه لَمْ يَعْـرِفْ لَهُ وَجْهًا في الصِّحَّةِ، ولا مَعْنىً في الحَقِيْقَةِ، فلْيَعْلَمْ أنَّه لَمْ يُؤتَ في ذَلِـكَ مِنْ قِبَلِنَا، وإنَّما أُتِيَ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ نَاقِلِيْه إلَيْنا، وأنَّا إنَّما أدَّيْنـا ذَلِـكَ عـلى نَحْوِ ما أُدِّيَ إلَيْنا»[1].

* * *

الأمْرُ الخَامِسُ : كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُم مِنْ ذِكْرِ وكِتَابةِ ما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم نَشْرَها وتَرْوِيْجَها بَيْنَ الخَاصَّةِ والعَامَّةِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ كَلاَّ ! (ما هَذَا أرَادُوهُ)؛ بَلْ غَايَةُ عِلْمِهِـم أنَّ الَّـذِي سَـيَقِفُ

---

(١) "تَارِيْخُ الأُمَمِ والمُلُوْكِ" لابنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ (١/ ٨).

مُسْتَفِيْدًا مِنْ كُتُبِهِم هُمُ العُلَمَاءُ خَاصَّـةً دُوْنَ عَامَّـةِ المُسْـلِمِيْنَ كَـمَا هُـوَ مَأْلُوْفٌ لَدَى الجَمِيْعِ .

* * *

ومِنْ نَفَائِسِ الكَلامِ ودُرَرِهِ، مِمَّا هُـوَ جَـدِيرٌ بطَالِـبِ العِلْـمِ (في زَمَانِنا!) أنْ يُنْعِمَ النَّظَرَ فِيْهِ؛ هُوَ ما قَالَـهُ **السُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (٧٧١هـ)** في كِتَابِه (**طَبَقَاتِ الشَّافعيَّةِ الكُبْرَى**) : «لا يَـزَالُ طَالِـبُ العِلْـمِ عِنْـدِي نَبِيْلاً حَتَّى يَخُوضَ فِيْمَا جَرَى بَيْنَ السَّلَفِ المَاضِـيْنَ، ويَـقْضِي لِبَعْضِـهِم على بَعْضٍ»[١].

* * *

وبَعْدَ هَذَا : هَاكَ أخِي المُسْلمُ الكرِيْمُ ما قَالَـهُ **الإمَامُ المُحَدِّثُ أبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ (٣٦٠هـ)** كَيْ تَقَرَّ عَيْنُكَ، ويَطْمَئِنَّ قَلْبُكَ لِمَا سَطَّرنا لَكَ آنِفًا حَيْثُ نَرَاهُ يَرُدُّ على بَعْـضِ الاعْتِرَاضَـاتِ وَالإيْـرَادَاتِ نَحْوِ ما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم :

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ باخْتِصَارٍ : يَنْبَغِي لِمَنْ تَدَبَّرَ ما رَسَمْنَا مِنْ فَضَـائِلِ أصْحَابِ رَسُولِ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ، وفَضَائِلِ أهْلِ بَيْتِهِ رَضِيَ اللهُ

(١) "الطَّبَقَاتُ الكُبْرَى" للسُّبْكِيِّ (٢/ ٢٢).

عَنْهُم أجْمَعِينَ أنْ يُحِبَّهُم، ويتَرَحَّمَ عَلَيْهِم، ويَسْتَغْفِرَ لَهُم، ويُثْنِيَ عَلَيْهِم ويَشْكُرَ اللهَ العَظِيْمَ إذْ وَفَّقَهُ لِهَذَا، ولا يَذْكُرُ ما شَجَرَ بَيْنَهُم، ولا يُنَقِّرُ عَنْهُم، ولا يَبْحَثُ .

فإذَا عَارَضَنا جَاهِلٌ مَفْتُوْنٌ قَدْ خُطِيَ بِهِ عَنْ طَرِيْقِ الرَّشَادِ، فَقَالَ : لِمَ قَاتَلَ فُلانٌ لفُلانٍ ؟، ولِمَ قَتَلَ فُلانٌ لفُلانٍ وفُلانٍ ؟!

قِيْلَ لَهُ : ما بِنَا وبِكَ إلى ذِكْرِ هَذا حَاجَةٌ تَنْفَعُنَا، ولا اضْطَرَرْنا إلى عِلْمِها.

فإنْ قَالَ قَائِلٌ : ولِمَ ؟

قِيْلَ : لأنَّهَا فِتَنٌ شَاهَدَها الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، فكَانُوا فِيْها على حَسَبِ ما أرَاهُمُ العِلْمُ بِها، وكانُوا أعْلَمَ بتَأْوِيْلِها مِنْ غَيْرِهِم، وكانُوا أهْدَى سَبِيْلاً مِمَّنَ جَاءَ بَعْدَهُم، لأنَّهُم أهْلُ الجَنَّةِ، عَلَيْهِمُ نَزَلَ القُرْآنُ، وشَاهَدُوْا الرَّسُوْلَ صلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ، وجَاهَدُوا مَعَهُ، وشَهِدَ اللهُ لَهُم عَزَّ وجَلَّ بالرِّضْوَانِ، والمَغْفِرَةِ، والأجْرِ العَظِيْمِ، وشَهِدَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ صلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ أنَّهُم خَيْرُ قَرْنٍ، فكَانُوْا باللهِ عَزَّ وجَلَّ أعْرَفَ، وبرسُوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وبالقُرْآنِ وبالسُّنَّةِ، ومِنْهُم يُؤْخَذُ العِلْمُ، وفي قَوْلِهِم نَعِيْشُ، وبأحْكامِهِم نَحْكُمُ، وبأدَبِهِم نَتَأدَّبُ، ولَهُم نَتَّبِعُ، وبِهَذَا أُمِرْنا .

فإنْ قَالَ قَائِلٌ : وأَيْشٍ الَّذِي يَضُرُّنا مِنْ مَعْرِفَتِنا لِمَا جَرَى بَيْـنَهُم، والبَحْثِ عَنْهُ ؟

قِيْلَ لَهُ : لاشَكَّ فِيْهِ، وذَلِكَ أنَّ عُقُـوْلَ القَـوْمِ كَانَـتْ أكْـبَرَ مِـنْ عُقُوْلِنا، وعُقُولُنا أنْقَصُ بكَثِيْرٍ، ولا نَأمَنُ أنْ نَبْحَثَ عَمَّا شَـجَرَ بَيْـنَهُم، فَنَزِلُّ عَنْ طَرِيْقِ الحَقِّ، ونَتَخَلَّفُ عَمَّا أُمِرْنا فِيْهِم .

فإنْ قَالَ قَائِلٌ : وبِمَ أُمِرْنا فِيْهِم ؟

قِيْلَ : أُمِرْنا بالاسْتِغْفَارِ لَهُـم، والـتَّرَحُّمِ عَلَـيْهِم، والمَحَبَّـةِ لَهُـم، والاتِّباعِ لَهُم ... إلخ .

فإنْ قَالَ قَائِلٌ : إنَّما مُرَادِي مِنْ ذَلِكَ لأنْ أكُوْنَ عَالِمًـا بِـما جَـرَى بَيْنَهُم فأكُوْنُ لَمْ يَذْهَبْ عَلَيَّ ما كَانُوا فِيْهِ لأنِّي أُحِبُّ ذَلِكَ ولا أجْهَلُهُ .

قِيْلَ لَهُ : أنْتَ طَالِبُ فِتْنَةٍ؛ لأنَّكَ تَبْحَثُ عَمَّا يَضُرُّكَ ولا يَنْفَعُكَ، ولَوْ اشْتَغَلْتَ بإصْلاحِ ما للهِ عَزَّ وجَلَّ عَلَيْكَ فِـيْما تَعَبَّـدَك بِـهِ مِـنْ أدَاءِ فَرَائِضِهِ، واجْتِنابِ مَحَارِمِهِ كَانَ أوْلَى بِكَ .

وقِيْلَ لَهُ : ولاسِيَّما في زَمَانِنا هَذَا مَعَ قُبْحِ مـا قَـدْ ظَهَـرَ فِيْـهِ مِـنَ الأهْوَاءِ الضَّالَةِ[1].

---

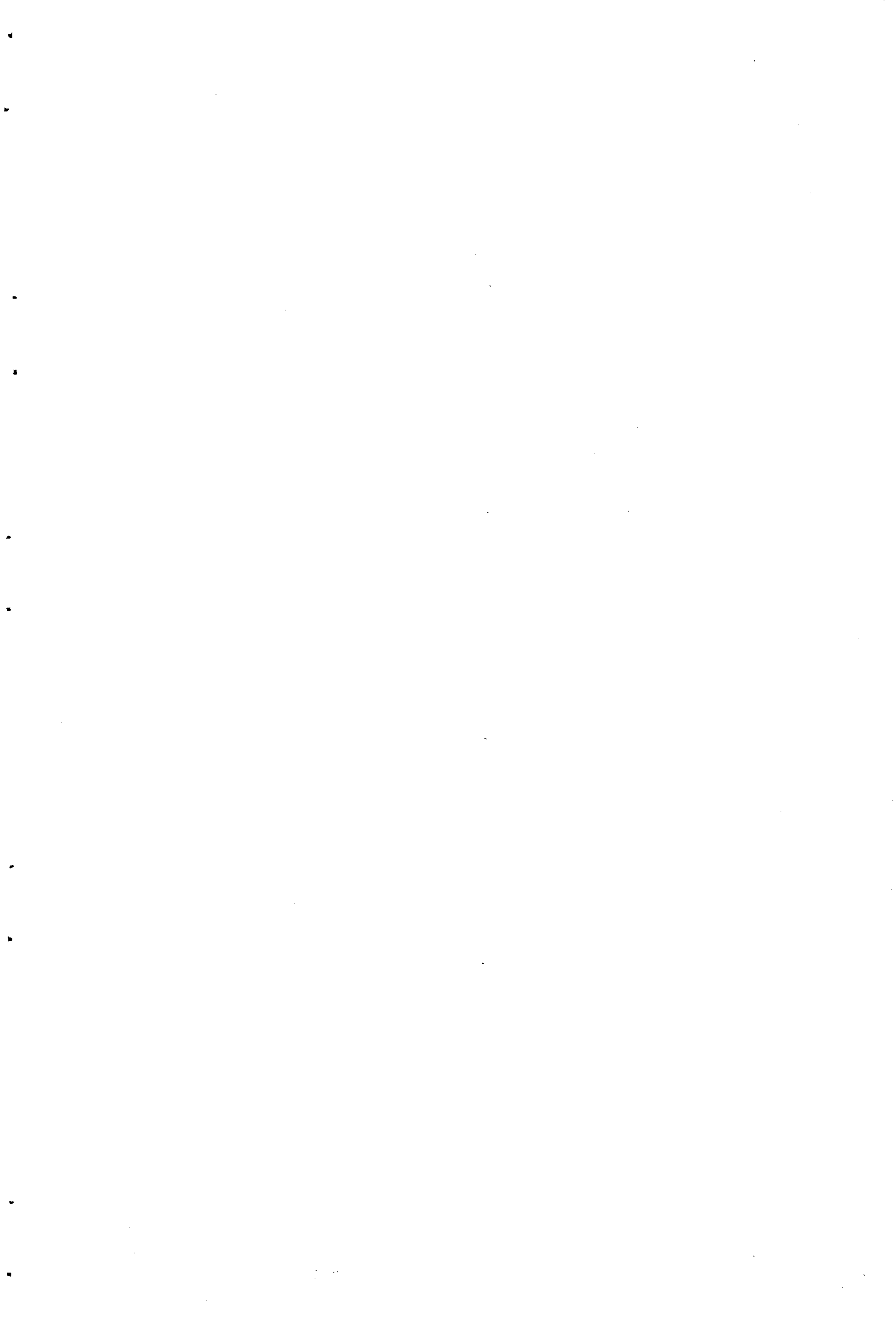
(١) لَيْتَ شِعْرِي! إذا كَانَ هَذا الخَوْفُ مِنَ الآجُرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ على أهْلِ زَمَانِ القَرْنِ الرَّابِعِ!؛ فَكَيْفَ الحَالُ إذَنْ بأهْلِ القَرْنِ الخَامِسِ عَشَر ؟ فاللهُ المُسْتَعَانُ !

وقِيْلَ لَهُ : اشْتِغالُكَ بِمَطْعَمِكَ، ومَلْبَسِكَ مِنْ أَيْنَ هُوَ أَوْلَى بِكَ، وتَمَسُّكُكَ بِدِرْهَمِكَ مِنْ أَيْنَ هُوَ، وفِيْمَ تُنْفِقُهُ أَوْلَى بِكَ ؟

وقِيْلَ : لا نَأْمَنُ أَنْ تَكُوْنَ بِتَنْقِيرِكَ وبَحْثِكَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ القَوْمِ إلى أَنْ يَمِيْلَ قلبُكَ فَتَهْوَى ما لا يَصْلُحُ لَكَ أَنْ تَهْوَاهُ، ويَلْعَبُ بِكَ الشَّيطانُ فَتَسُبَّ، وتُبْغِضَ مَنْ أَمَرَكَ اللهُ بِمَحَبَّتِهِ، والاسْتِغْفَارِ لَهُ وباتِّبَاعِهِ، فَتَزِلَّ عَنْ طَرِيْقِ الحَقِّ، وتَسْلُكَ طَرِيْقَ البَاطِلِ ... إلخ[1].

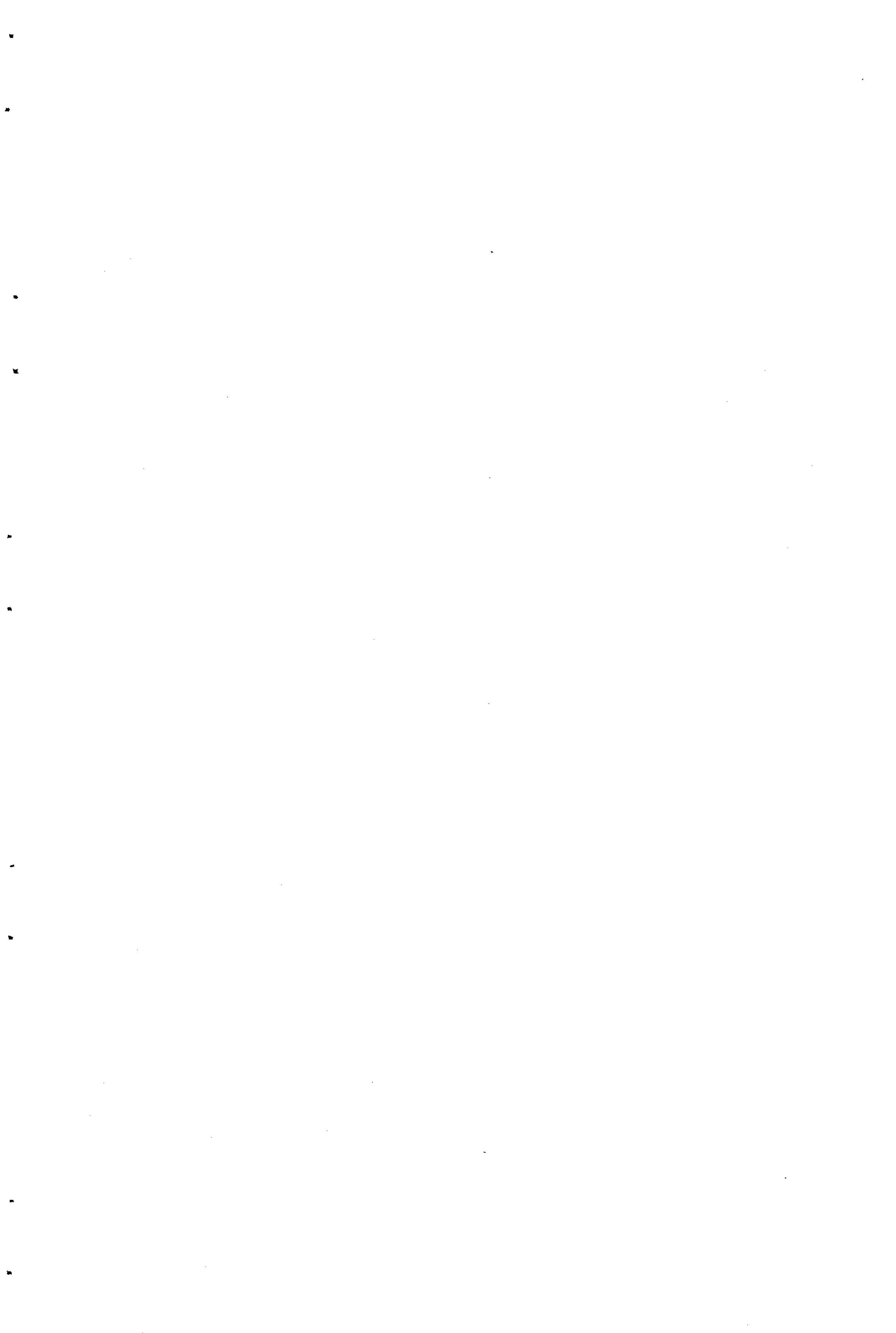
❑ ❑ ❑

(١) "الشَّرِيْعَةُ" للإمَامِ الآجُرِيِّ (٥/ ٢٤٨٥-٢٤٨٧) باخْتِصَارٍ وتَصَرُّفٍ .



البَابُ الثَّامِنُ

خُلاصَةُ البَحْثِ



البَابُ الثَّامِنُ

خُلاصَةُ البَحْث

هَذِهِ خُلاصَةٌ جَمَعْنَاها بَيْنَ يَدَيْ القَارِئ بَعْدَ انْتِقَاءٍ مُحَرَّرٍ، فِيْها إجْمَالُ ما حَوَتْهُ الأبْوَابُ والفُصُوْلُ، بَعْدَ بَحْثٍ وتَحْقِيْقٍ تَأخُذُ بِيَدِ القَارِئ إلى رِيَاضِ الحَقِّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ، والسُّنَّةُ، والإجْمَاعُ، وأقْوَالُ السَّلَفِ نَحْوُ : أصْحَابِ الرَّسُوْلِ ﷺ، فَهِيَ إجْمَاعَاتٌ واتِّفاقَاتٌ يَأخُذُ بَعْضُها بِرقَابِ بَعْضٍ ولله الحَمْدُ، فَهَاكَهَا في نُقَاطٍ ثَمانٍ :

الأوْلى : أجْمَعَ أهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ على أنَّ أُمَّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم لَمْ يَقْصُدُوا بِخُرُوْجِهِم إلى البَصْرةِ إلاَّ الإصْلاحَ بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ .

الثَّانِيَةُ : وأجْمَعُوا (أيْضًا) على أنَّ عَائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرَ لَمْ يَدَّعُوْا الخِلافَةَ لأحَدٍ مِنْهُم، ولَمْ يُنازِعُوا عَلِيًّا في خِلافَتِهِ، وأنَّ الصُّلْحَ قَدْ حَصَلَ بَيْنَهُم، وهُوَ أخْذُ القَصَاصِ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

الثَّالثَةُ : وأنَّ ما وَقَعَ في (**الجَمَلِ**) مِـنْ قِتَـالٍ بَـيْنَ عَـليٍّ، وبَـيْنَ عَائِشَـةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ كَانَ دُوْنَ عِلْمٍ مِنْهُم؛ بَلْ أصْحَابُ الفِتْنَـةِ مِـنَ الثُّوَّارِ والأعْرَابِ هُمُ الَّذِيْنَ انْشَبُوْا الحَرْبَ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ مَكْـرًا وزُوْرًا، فَعِنْدَئِذٍ وَقَعَ القِتَالُ بَيْنَ الفَرِيْقَيْنِ ظَنًّا مِـنْهُما أنَّ الوَاحِـدَ مِنْهُم يَدْفعُ عَنْهُ صَوْلَةَ الآخَرِ .

الرَّابِعَةُ : أنَّ مُعَاوِيَةَ بنَ أبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمْ يُقَاتِلْ أو يُنَازِعْ عَليًّـا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على خِلافَةٍ، أو أفْضَلِيَّةٍ قَطُّ، اللَّهُمَّ أنَّه لَمْ يُعْطِ عَليًّا البَيْعَةَ حَتَّى يَقْتُلَ قَتَلَةَ عُـثْمانَ، أو يُسَـلِّمَهُم إلَيْـه، كَـما أنَّ عَليًّـا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمْ يُقْدِمْ عَلَى القِتَـالِ حَتَّـى أمْهَـلَ مُعَاوِيَـةَ عَسَـاهُ يَرْضَى بتَقْدِيْمِ البَيْعَةِ أوَّلاً .

الخَامِسَةُ : أنَّ مُعَاوِيَةَ بـنَ أبي سُـفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ اجْتَهَـدَ في تَـأخِيْرِ البَيْعَةِ، وتَقْدِيْمِ أخْذِ القَصَاصِ مِنَ القَتَلَةِ وللمُجْتَهِـدِ أجْـرُهُ!، وحَسْبُنا أنَّ مُعَاوِيَةَ مِنْ أهْلِ الاجْتِهَادِ، مَعَ ما عِنْدَهُ مِنْ صِـدْقِ نِيَّةٍ، وبَذْلِ وُسْعٍ فِيْما أقْدَمَ عَلَيْه، عِلْمًا أنَّ دَعْوَاهُمـا حَـقٌّ، إلاَّ أنَّ عَلِيًّا كَانَ أقْرَبَ إلى الحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

السَّادِسَةُ : أنَّ عَـدَدَ الصَّـحَابَةِ الَّـذِيْنَ حَضَرَوْا أيَّـامَ الفِتْنَـةِ (الجَمَــلَ وصِفِّيْنَ) قَلِيْلٌ جِـدًّا، لا يَكَـادُوْنَ يَتَجَـاوَزُونَ الثَّلاثِـيْنَ قَطْعًـا،

وهُمْ أيْضًا مَعَ حُضُوْرِهِم هَذا لَمْ يُقَاتِلْ مِنْهُم أحَدٌ، أمَّا أكَابِرُ الصَّحَابةِ رَضِيَ اللهُ عَنِ الجَمِيْعِ فَلَمْ يَدْخُلُوْا في فِتْنَةٍ قَطُّ!

السَّابِعَةُ : أجْمَعَ أهْلُ السُّنَّةِ قَاطِبَةً على وُجُوْبِ مَحَبَّةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، والدُّعَاءِ لَهُم، وأنَّهُم كُلَّهم عُدُوْلٌ بلا اسْتِثْنَاءٍ سَوَاءٌ مَنْ لابَسَ الفِتْنَةَ مِنْهُم أو لا، وأنَّ سَبَّهُم زَنْدَقَةٌ ورِدَّةٌ، وأنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أفْضَلُ مُلُوكِ المُسْلِمِيْنَ قَاطِبَةً بَعْدَ الخُلَفَاءِ الأرْبَعَةِ (أبي بَكْرٍ، وعُمَرَ، وعُثْمَانَ، وعَليٍّ)، وأنَّ مُلْكَهُ مُلْكُ رَحْمَةٍ.

الثّامِنَةُ : أجْمَعَ أهْلُ السُّنَّةِ على الكَفِّ والإمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم، والسُّكُوْتِ عَمَّا حَصَلَ بَيْنَهُم مِنْ قِتَالٍ وحُرُوْبٍ، وعَدَمِ البَحْثِ والتَّنْقِيْرِ عَنْ أخْبارِهِم أو نَشْرِها بَيْنَ المُسْلِمِيْنَ لِمَا لَهَا أثَرٌ سَيْئٌ في إثَارَةِ الفِتْنَةِ والضَّغائِنِ، وإيْغَارِ الصُّدُوْرِ عَلَيْهِم، وسُوْءِ الظَّنِّ بِهِم مِمَّا يُقَلِّلُ الثِّقَةَ بِهِم ...!

* * *

وأخِيْرًا؛ هَذا ما أحْبَبْتُ رَسْمُه في كِتَابِي (**تَسْدِيْد الإصَابَة فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَة**) مِنْ خِلالِ ثَمانِيَةِ أبْوَابٍ، والثَّمانِيَةُ أيْضًا في ثَمانِ نُقَاطٍ عَسَى أنْ تَكُوْنَ سَبَبًا لدُخُوْلي مِنْ أيِّ أبْوَابِ الجَنَّةِ الثَّمانِيَةِ، اللَّهُمَّ آمِيْنَ!

واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يُرِيَنا الحَقَّ حَقًّا ويَرْزُقَنا اتِّبَاعَـهُ، والباطِـلَ بَـاطِلاً ويَرْزُقَنا اجْتِنَابَهُ آمِيْنَ !

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى عَبْدِهِ ورَسُولِهِ الأمِيْنِ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ المَيَامِيْنِ !

وكَتَبَهُ

ذِيَابُ بنُ سَعْدٍ آلُ حَمْدانَ الغَامِدِيُّ

❑ ❑ ❑

ثَبَتُ المَراجِع

١. القرآن الكريم .

٢. أحكام القرآن . للقرطبي .

٣. أصول السرخسي . للسرخسي .

٤. الإحكام في أصول الأحكام . لابن حزم .

٥. الإصابة في تمييز الصحابة . لابن حجر .

٦. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . للسخاوي .

٧. الإمامة . لأبي نعيم الأصبهاني .

٨. الاستيعاب . لابن عبد البر .

٩. البداية والنهاية . لابن كثير .

١٠. الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي .

١١. الحلية . لأبي نعيم .

١٢. الدُّر المنثُور . للسيوطي .

١٣. السلسلة الصحيحة . للألباني .

١٤. السنة . لعبد الله بن أحمد .

١٥. السنة . للخلال .

١٦. السنن الأربعة .

١٧. الشرح والإبانة الصغرى . لابن بطة .

١٨. الشريعة . للآجري .

١٩. الشفاء . للقاضي عياض .

٢٠. الصارم المسلول . لابن تيمية .

٢١. العواصم من القواصم . لابن العربي .

٢٢. الفِصل في الأهواء والنِّحل . لابن حزم .

٢٣. الكامل . لابن الأثير .

٢٤. المحلى . لابن حزم .

٢٥. المستدرك . للحاكم .

٢٦. المغني . لابن قدامة .

٢٧. المنتظم . لابن الجوزي .

٢٨. الناهية . للفرهاروي .

٢٩. تاريخ ابن خلدون . لابن خلدون .

٣٠. تاريخ الأمم والملوك . لابن جرير الطبري .

٣١. تاريخ اليعقوبي . لليعقوبي .

٣٢. تاريخ خليفة . لخليفة .

٣٣. تاريخ دمشق . لابن عساكر .

٣٤. تبيين المفتري . لابن عساكر .

٣٥. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة . لمحمد أمحزون .

٣٦. تفسير القرآن العظيم . لابن كثير .

٣٧. تنزيه خال المؤمنين . لأبي يعلى الحنبلي .

٣٨. جامع البيان . لابن جرير الطبري .

٣٩. جامع بيان العلم وفضله . لابن عبد البر .

٤٠. حلية الأولياء . لأبي نُعيمٍ الأصفهاني .

٤١. زاد المسير . لابن الجوزي .

٤٢. زاد المعاد . لابن القيم .

٤٣. سير أعلم النبلاء . للذهبي .

٤٤. شرح أصول اعتقاد أهل السنة . للالكائي

٤٥. شرح العقيدة الطحاوية . لابن أبي العز .

٤٦. شرح العقيدة الواسطية . لمحمد الهراس .

٤٧. شرح مسلم . للنووي .

٤٨. صحيح البخاري .

٤٩. صحيح الترغيب . للألباني .

٥٠. صحيح الجامع . للألباني .

٥١. صحيح السنن الأربعة . للألباني .

٥٢. صحيح مسلم .

٥٣. طبقات الشافعية الكبرى . للسبكي .

٥٤. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة . لناصر الشيخ .

٥٥. علوم الحديث . لابن الصلاح .

٥٦. فتح الباري . لابن حجر .

٥٧. فتح القدير . للشوكاني .

٥٨. لسان العرب . لابن منظور .

٥٩. لوامع الأنوار البهية . للسفاريني .

٦٠. مجموع الفتاوى . لابن تيمية .

٦١. مختصر الجنان واللسان . لابن حجر الهيتمي .

٦٢. مروج الذهب . للمسعودي .

٦٣. مستدرك الحاكم .

٦٤. مسند أحمد .

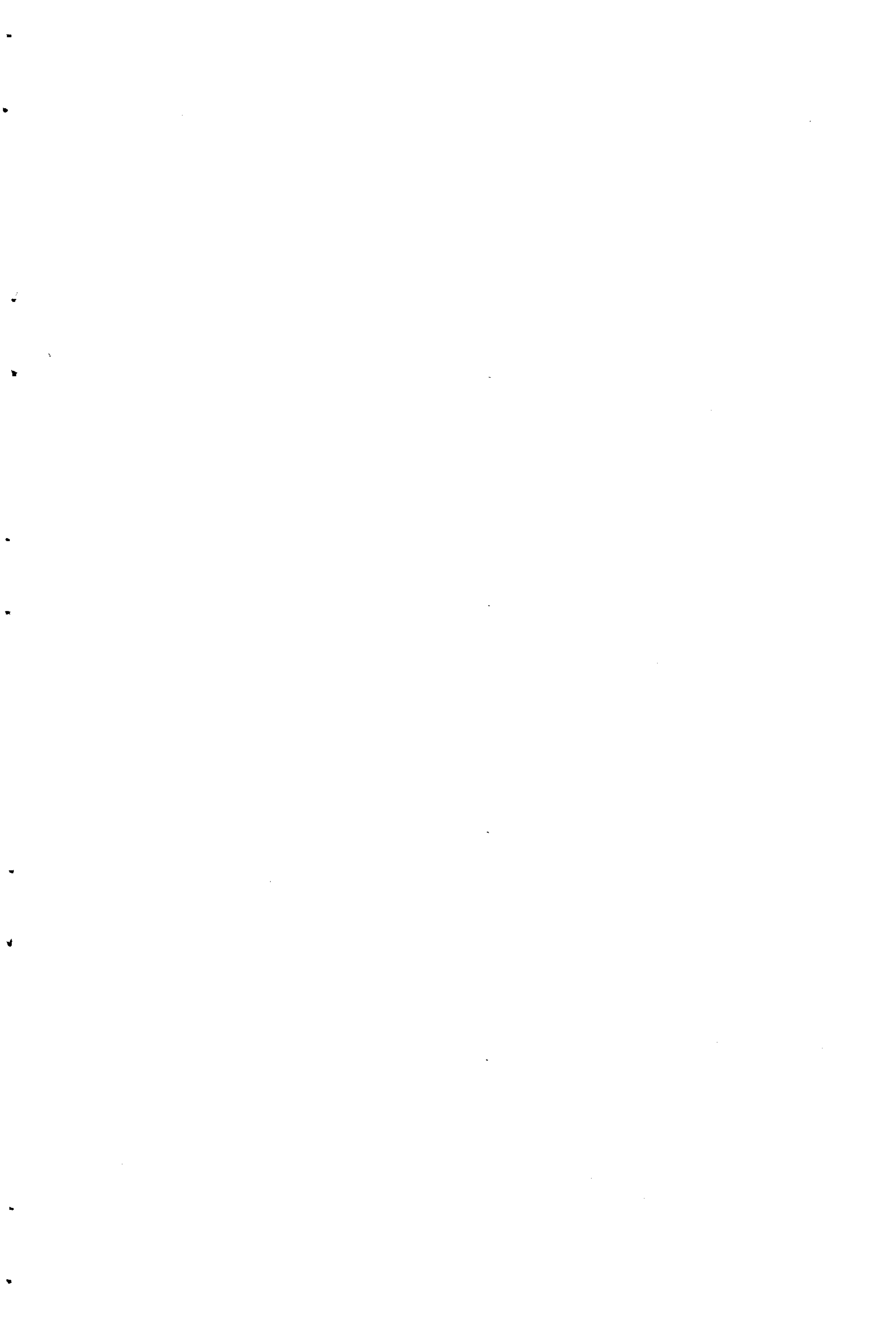
٦٥. معاجم الطبراني .

٦٦. معجم البلدان . للحموي .

٦٧. منهاج السنة النبوية . لابن تيمية .

٦٨. منهج كتابة التاريخ الإسلامي . لمحمد السُّلمي .

❑ ❑ ❑



فَهارِسُ الآياتِ القُرْآنيَّةِ

❑ ❑ ❑

فَهَارِسُ الأحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ

❑❑❑

الفَهَارِسُ الموضوعيَّةُ

(١) كُلُّ ما كان مِن اسْتِدْرَاكٍ أو فَائِدَةٍ أو غَيْرِهما في الحاشِيةِ، فَقَدْ رَمَزْنا لَه بِحَرْفِ الحاءِ المُهْمَلَةِ (ح) تَمْيِيزًا لَهَا عَنْ أَصْلِ الكِتَابِ .

❑ ❑ ❑

سِلْسِلَةُ إصْدَارَاتِ المُؤَلِّف

١ــ " الرِّيْحُ القَاصِفُ عَلَى أهْلِ الغِنَاءِ والمَعَازِفِ " مُجَلَّدٌ .
٢ــ " كَفُّ المُخْطِئ عَنِ الدَّعْوةِ إلى الشِّعرِ النَّبطي" مُجَلَّدٌ .
٣ــ " أحْكَامُ المُجاهِرِيْنَ بالكَبَائِرِ " مُجَلَّدٌ .
٤ــ " قِيادَةُ المَرأةِ للسيَّارةِ بَيْنَ الحقِّ والبَاطِلِ " غلافٌ .
٥ــ " تَسْدِيْدُ الإصَابَةِ فِيْما شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ " غلافٌ .
٦ــ " فلسْطِيْنُ والحَلُّ الإسْلامِي " غلافٌ .
٧ــ " فقْهُ الإنْكَارِ باليدِ ــ دِرَاسَةٌ ونَقْدٌ " غلافٌ .
٨ــ " كُسُوْفُ الشَّمْسِ بَيْنَ التَّخوِيْفِ والتَّزْيِيْفِ " غلافٌ .
٩ــ " حَقِيْقَةُ كُرَةِ القَدَمِ " مُجَلَّدٌ كَبِيْرٌ، دِرَاسَةٌ شَرْعِيَّةٌ مِنْ خِلالِ فِقْهِ الوَاقِعِ .
١٠ــ سِيْرَةُ "شَيْخِ الإسْلامِ ابنِ عُثَيْمِيْنَ" غلافٌ .
١١ــ سِيْرَةُ شَيْخِ الطَّبَقَةِ حُمُوْدِ العُقْلاءِ" غلافٌ .
١٢ــ "المَنْهَجُ العِلْمِيُّ" غلافٌ .

❑ ❑ ❑

سَيَصْدُرُ للمؤلِّف إنْ شَاءَ الله

١ـــ " مَسَالِكُ التَّحْدِيْثِ شَرْحُ اخْتِصَارِ عُلُوْمِ الحَـــدِيْثِ" شَـــرْحٌ كَبِيْرٌ.

٢ـــ " المَرْجِعُ شَرْحُ الرَّوْضِ المُرْبِعِ " شَرْحٌ كَبِيْرٌ .

٣ـــ " الأَضْوَاءُ الأَثَرِيَّةُ عَلَى الرِّسَالَةِ التَّدْمُرِيَّة " شَرْحٌ كَبِيْرٌ .

٤ـــ " الدُّرَرُ البَهِيَّةُ تَهْذِيْبُ الكَوَاكِبِ الدُّرِيَّة " شَرْحٌ كَبِيْرٌ .

٥ـــ " مُتمَّمةُ الآجُرُّمِيَّة " للحَطَّاب . تَحْقِيْقٌ، وغَيْرُ ذَلِـــكَ مِـــنَ الكُتُبِ المُفِيْدَةِ إنْ شَاءَ الله .

❑ ❑ ❑